جامعة 08 ماي 1945 – قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

الفشل الدولاتي كنتاج للتدخل الدولي:
النموذج الليبي دراسة في المؤشرات والأسباب

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالب:
فاروق تغري

إشراف الأستاذ:
عبد الغاني دندان

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
جمال منصر	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد	جامعة قالمة	مشرفا ومقررا
سميرة شرايطية	أستاذ مساعد	جامعة قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

الفشل الدولاتي كنتاج للتدخل الدولي:
النموذج الليبي دراسة في المؤشرات والأسباب

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إعداد الطالب:
فاروق تغري

إشراف الأستاذ:
عبد الغاني دندان

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
جمال منصر	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
عبد الغاني دندان	أستاذ مساعد	جامعة قالمة	مشرفا ومقررا
سميرة شرايطية	أستاذ مساعد	جامعة قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل على منه وفضله الذي يسر لنا إنجاز هذه المذكرة ووفقا لقوله تعالى: ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم﴾

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "دندان عبد الغاني" الذي لم يبخل علي بالتوجيهات والنصائح القيمة فكان بمثابة الاخ والصديق.

وكما أتقدم بالشكر الخالص إلى لجنة المناقشة: الأستاذين الكريمين "جمال منصر" و"سميرة شرايطية".

وإلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة.

إهـــداء

حمدا وشكرا لله عز وجل الذي وفقني وسدد خطاي في طريق العلم وما كنت لاوفق لولا فضله علي.

شيء من الإعتراف بالجميل لكل من كان له دور في نجاح عملي المتواضع وإلى من قال فيهما ربي : «فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا» الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى من كانت خير سند، وخير معين زوجتي.

إلى طيور النورس التي تحلق في سمائي، فلذة كبدي أبنائي أنفال، جعفر وجهاد.

وأخيرا أسأل الله أن يجعل هذا العمل مباركا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وكل من إنتهى إليه من بعدنا وشكرا.

خطة البحث:

مقدمة.

الفصل الأول: الفشل الدولاتي الظاهرة والمفهوم.

المبحث الأول: المقاربة المفهوماتية والنظرية للدولة الفاشلة.

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة.

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة مع مفهوم الدولة الفاشلة.

المبحث الثاني: مؤشرات وأسباب فشل الدول.

المطلب الأول: مؤشرات تحديد الدول الفاشلة.

المطلب الثاني: أسباب الفشل الدولاتي.

المبحث الثالث: مقاربات نظرية لتفسير الفشل الدولاتي.

المطلب الأول: نظرية الدولة الضعيفة.

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية في الدولة الفاشلة.

الفصل الثاني: التدخل الدولي بين العسكرة والأنسنة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل الدولي.

المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي.

المطلب الثاني: أشكال ومعايير التدخل.

المطلب الثالث: مشروعية التدخل ومبدأ عدم اتدخل.

المبحث الثاني: المفهوم والتطور التاريخي للتدخل العسكري.

المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدخل العسكري.

المبحث الثالث: التدخل الإنساني وإشكالية الممارسة والتطبيق.

المطلب الأول: تعريف التدخل الإنساني.

المطلب الثاني: الممارسة الدولية للتدخل الإنساني ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثالث: إشكالية الإزدواجية والإنتقائية في تطبيق التدخل الإنساني.

الفصل الثالث: التدخل الدولي في ليبيا: إفرازاته والآفاق المستقبلية.

المبحث الأول: كرونولوجيا التدخل الدولي في ليبيا.

المطلب الأول: الانتفاضة الشعبية ومسار التدخل العسكري.

المطلب الثاني: ردود الأفعال الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: الوضع الليبي قبل وبعد التدخل.

المطلب الأول: الأوضاع في ليبيا قبل التدخل الدولي.

المطلب الثاني: إفرازات الدخل الدولي مخاوف نموذج الدولة الفاشلة.

المبحث الثالث: مستقبل دولة ليبيا.

المطلب الأول: سيناريو الحل السلمي (السياسي).

المطلب الثاني: سيناريو الحسم العسكري لصالح حفتر.

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الإقتتال والفوضى وترسيم الإنقسام السياسي.

خاتمة.

قائمة المراجع.

الملاحق.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التدخل الدولي أحد الظواهر المتداولة في العلاقات الدولية منذ القديم، وأخذت هذه الظاهرة تتطور وتأخذ أشكالا وأبعاد مختلفة، فلطالما كانت تنحصر غاية الدولة الوطنية من التدخل في سياسة توسعية، وبعد نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد الذي حمل معه تهديدات جديدة للأمن تتجاوز طبيعة التهديدات العسكرية الخارجية المتعلقة بالحدود والاطماع التوسعية إلى صراعات دموية وحروب داخلية لا تماثلية وما ينجم عنها من مشكلات سياسية وإقتصادية فرضت نفسها على المجتمع الدولي وباتت دول بأكملها مهددة من الداخل وتشكك في استمرارها ووجودها كمجتمعات متكاملة لها هوياتها الخاصة.

وأصبحت مؤسسات الدولة في هذه المجتمعات ضعيفة فقدت حتى القدرة على التصدي بفعالية لهذه الاضطرابات الداخلية والمشاكل الأمنية التي طفت على سطح الواقع الدولي إثر إنهيار أنظمة الحكم في عدة مناطق من العالم، قدم إطار تفسيري لظاهرة جديدة هي الدول الفاشلة ومن إفرازات النظام الدولي الجديد كذلك شكل جديد للتدخل تمثل في تدخل الدول والمنظمات الدولية تحت مبرر التدخل لحماية الأقليات وفقا لما تقتضيه حماية حقوق الإنسان حماية الأقليات وتقديم المساعدات الإنسانية، خاصة في دول العالم الثالث التي كانت مرتعا لهذه التدخلات من قبل الدول الكبرى، لكن هذه التدخلات إصطدمت مع مفاهيم ثابتة في القانون الدولي والعلاقات الدولية مثل مفهوم السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة المنصوص عليها في القانون الدولي والأمم المتحدة. إذ يعد مبدأ عدم جواز التدخل من المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي، وقد انبثق من فكرة السيادة التي ترتب عليها منع أي دولة من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بإعتبار أن التدخل يعد إنتهاك لسيادتها ويعرض النظام الدولي للخطر وهذا ما أثار

جدلا واسعا بين فقهاء القانون الدولي والباحثين بين مؤيد ومعارض للتدخل العسكري الذي مهما كانت دوافعه إنسانية فإنه يطرح إعتبارات قانونية وأخلاقية وسياسية أمام المجتمع الدولي. فبعد كل تدخل تقوم الدولة المشاركة فيه بتسويق الكثير من المبررات والأسباب لتغطية تدخلها والتي عادة ما تكون إنسانية لحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وغيرها من القيم الغربية التي أصبحت شأنا دوليا تساهم المنظمات الدولية في إضفاء الشرعية والغطاء الكافي للتدخل من أجل هذه القيم في وقت استخدمت بعض الأنظمة الشمولية من مبدأ السيادة وعدم التدخل كذريعة وغطاء لإرتكاب جرائم في حق شعوبها.

شهدت المنطقة العربية منذ مطلع 2011 أحداثا جديدة كانت بمسميات عديدة فمنها من أطلق عليها بإنتفاضة أو ثورة أو تنفيذ لأجندة خارجية أو كما عرف بالربيع العربي ولكن لكل دولة عربية وحراكها الشعبي خصوصية عن الدولة الأخرى فهي متباينة ومختلفة في الطبيعة من بلد لآخر ومن ثمة صعوبة إدراجها تحت خطة واحدة وبالرغم من أن المنطقة العربية تعتبر منطقة استراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى تحضى بكامل إهتمامها.

أهمية الدراسة: يكتسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة على المستويين العلمي والعملي.

أهمية الموضوع على المستوى العلمي:

كون موضوع الدولة الفاشلة والتدخل الدولي ضمن تخصص الدراسات الأمنية وكون نموذج الدراسة هو دولة عربية (ليبيا) فهو محط اهتمام ودراسة للأكاديميين والمؤسسات العلمية العربية.

أهمية الموضوع على المستوى العملي:

التركيز دائما على كون الفشل الدولاتي هو نتيجة لعدم قدرة الأنظمة الحاكمة على تحقيق المتطلبات الرئيسية لشعوبها وعدم التركيز على ان بعض الدول فشلت بعد تدخل الدول فيها فقط.

وليبيا دولة مجاورة للجزائر ونحن معنيون بالتطرق لها لأن أمنها من أمن الجزائر.

مبررات إختيار الموضوع: تنقسم إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية موضحة كمايلي:

الأسباب الذاتية:

رغبتي الشخصية في دراسة هذا الموضوع وميولي لمحاولة تحليل الأوضاع السياسية بعد الحراك الذي شهدته الدول العربية بصفة عامة وليبيا بصفة خاصة كونها دولة مجاورة للجزائر.

الأسباب الموضوعية:

الدراسات التي تناولت موضوع التدخل الدولي والفشل الدولاتي كثيرة لكن لتدعيم مكتبتا الجامعية بدراسة حول الفشل الدولاتي كسبب مباشر للتدخل الدولي.

أهداف الدراسة: هي أهداف عديدة تتدرج تحت النقاط التالية:

وصف الدولة الفاشلة وأليات وأنواع التدخل الدولي وكذا وصف المشهد الليبي قبل وبعد التدخل الدولي وتفسير لماذا نقول عن دولة انها فاشلة. وكذلك تفنيد ما يروج له عن الشكل الدولي مهما كان أغراضه فهو بأهداف خفية ولخدمة مصالح دول معينة.

مجال الدراسة: وهو يتكون من ثلاث مجالات فرعية وهي:

المجال المعرفي: هو حقل الدراسات الأمنية ضمن العلاقات الدولية.

المجال المكاني: هو أفريقيا بصفة عامة وليبيا كنموذج للدراسة بصفة خاصة.

المجال الزماني: بعد نهاية الحرب الباردة، وخاصة الحراك العربي في 2011.

إشكالية الدراسة:

أدى التدخل العسكري في ليبيا إلى انهيار شبه تام للدولة وإسقاط نظام الحكم فيها وأدخلها في دوامة اللاإستقرار وتدهور الوضع الأمني الداخلي مما جعل منها تهديد أمني لمحيطهما الأقليمي. في ظل غياب سلطة مركزية في البلاد والانتشار الواسع للسلاح وهو ما وجدته الجماعات الإرهابية مرتع لها وتفاقم الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وموجة النزوح الكبيرة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وعلى ضوء ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية:

كيف أدى التدخل الدولي في ليبيا إلى خلق دولة فاشلة؟

وليتم تحليل الإشكالية المركزية فإننا أتبعناها بالأسئلة الفرعية التالية:

1- هل الفشل الدولاتي نابع من السياسات الداخلية التي تنتهجها الدول أو نتيجة لمتتغيرات خارجية؟
2- ماهي مخرجات التدخل الدولي بشقيه العسكري والإنساني على الوضع الداخلي والخارجي للدولة؟
3- ماهي إنعكاسات التدخل الدولي على الوضع تفي ليبيا؟

الفروض العلمية:

من أجل محاولة معالجة الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانبها نختبر الفرضيات التالية:

1- يرتبط الفشل الدولاتي في مجالات معينة بعوامل داخلية بحتة، وبعوامل خارجية في حالات أخرى.

2- قد يؤدي التدخل الدولي إلى تغير جزئي أو كلي لمعالم الدولة.

3- كلما كانت الوسائل الموظفة في التدخل متناقضة مع غايات التدخل كلما أفرزت دولة فاشلة.

- كلما كان التدخل الدولي بأهداف إنسانية كان من ورائه الحلول على مكاسب سياسية وإقتصادية .
- تستعمل السياسة في التدخل الدولي للحصول على مكاسب للطرف المتدخل عكس الواقع.

مناهج الدراسة: إستعنا بعدة مناهج إقتضت طبيعة الدراسة إستعمالها وهي:

- **المنهج التاريخي:** سرد للوقائع التاريخية ودراسة الظواهر الماضية في الزمن الحاضر هي امتداد الظواهر ماضية ولكنها كانت في ظروف زمنية بخصائص معينة والتطورات التي تبعتها[1] وكذا من أجل تتبع كرونولوجيا التدخل في ليبيا.
- **منهج دراسة الحالة:** وهو التعمق في دراسة الحالة ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها مع إبراز الإرتباطات والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة، وعدم إغفال الجزئيات وذلك من خلال علاقتها بالكل ودراسة حالة ليبيا التي كان فيها التدخل الدولي في 2011.

[1] – محمد شبلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات (الجزائر: 1991م)، 56.

- **منهج التحليل الإحصائي:** استخدم البيانات الرقمية لوصف الظواهر ومقارنتها ولأجل الاستدلال بها عن وجود الظواهر وانتفائها. بل ويعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج.[2]

حيث قمنا بسرد وإبراز الدوافع الإقتصادية للتدخل العسكري في ليبيا والإحصائيات بعدد المهاجرين والقتلى وكمية الأسلحة المنتشرة .... إلخ.

- **تقنية السيناريو:** حاولنا رصد حسب المعطيات المتوفرة مستقبل دولة ليبيا على المدى القريب.

الإطار النظري للدراسة:

اعتمدت الدراسة على خلفية نظرية مستمدة من مختلف النظريات والمدارس التي تركز على الأمن بمختلف أبعاده ومن بينها:

- النظرية الواقعية: بطرحها الدولاتي التمركز وسيادة الدولة وأنها هي وحدة التحليل الأسلمية من منظور فهم حالة الأمن داخلها أو من حدود تماسها مع الوحدات الأخرى والدراسة ترتبط أيضا بمفهوم واقعي وهو اللااستقرار الأمني والذي يرجعه الواقعيين لاختلال القوة.
- مدرسة كوبنهاغن: حيث أن "باري بوزان" barry buzan أهم روادها حيث قدم مفهوم موسع للأمن من حيث الأبعاد ومن حيث المستويات (الفرد – الدولة – النظام الدولي) والأبعاد شملت قطاعات عديدة (العسكري – السياسي – الإقتصادي – المجتمعي – البيئي) وموضوع الدراسة للتدخل في ليبيا له تأثيرات داخلية كثيرة أمنية – سياسية – إقتصادية – إجتماعية في حالة فوضى نشأت من عدم وجود سلطة مركزية تمارس

[2] – نفس المرجع، 57.

احتكار العنف داخليا وخارجيا هو الإنتشار المكاني للتهديدات الأمنية التي جاءت من عدم الاستقرار الداخلي إلى دول مجاورة.

- النظرية النقدية: روادها "روبرت كوكس" robert cox – "ماكس هوركهايمر" max horkheimer، "أندرلنكليتر" andrw linklater وهي مواقف نقدية موجهة أكثر راديكالية لإعادة صياغة الموضوع المرجعي الأمن، حيث تركز على محورية الإنسان في فلسفة الأمن الجديدة وحسب المفكر "كين بوث" ken booth الأمن هو الإنعتاق وهو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ومن بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الإضطهاد، نقص التعليم ... إلخ.

أدبيات الدراسة:

- من ظهور مصطلح الدولة الفاشلة وإلصاقه بفئة معينة من الدول وكذا التدخل الدولي بأنواعه كان هناك الكثير من الكتابات الأكاديمية التي أسهمت في معالجة هذه المواضيع ومن بينها.
- كتاب الدكتور جمال منصر المعنون: التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا (بيروت، مطابع الدار العربية للعلم، 2012).

حيث عالج الكاتب ظاهرة التدخل الدولي العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة مبينا أشكال التدخل العسكري الإنساني ومعددا أطرافه في فترات مختلفة في تاريخ العلاقات الدولية كما قارن بين تدخلين دوليين إنسانيين الأول في كوسوفو والعملية التي عرفت بإسم قوة التحالف 1999م وليبيا بما عرفت بفجر الأوديسا.

- كتاب أسعد طارش عبد الرضا المعنون الدولة الفاشلة: دراسة لحالة الدول العربية الحديثة (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015) حيث تناول الكاتب مفهوم الدولة

الفاشلة وأهم المفاهيم المقاربة لها والمعايير والمؤشرات التي تحدد فشل الدول كما درس الدول العربية الحديثة من حيث النشأة والدور الذي تلعبه الآن.

- مذكرة: شرايطية سميرة: بعنوان تأثير الدول الفاشلة على الإستقرار والأمن دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الامنية الجديدة. حيث قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول تناولت في الفصل الاول الدراسة النظرية والتحول الذي شهدته الدراسات الامني في شكل مجموعة من المقاربات والنقاشات النظرية التي ظهرت بعد الحرب الباردة ثم الإطار المفاهيمي للدراسة لشرح بعض المفاهيم المركزية في الدراسة، وفي الفصل الثاني تطرقت إلى تشخيص للدولة الفاشلة من خلال دراسة مؤشرات الفشل وكذا الأزمات الهيكلية التي تعاني منها الدول الفاشلة ثم أسباب الفشل الدولاتي. والفصل الثالث خصص لتفكيك العلاقة بين جملة المتغيرات والتي تتمثل في الظروف التي تتوفر كنتيجة للفشل الدولاتي من جهة بعض التهديدات الأمنية الجديدة.
- وهناك العديد من الكتابات حول موضوع الفشل الدولاتي خاصة كتاب "نعومى تشومسكي" المعنون: الدول الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية حيث يعطى تحليل شامل جامع للقوة العظمى في العالم التي تدعي حسبه أن لها الحق في قولبة الأمم الأخرى وعلى هواها، والإطاحة بالحكومات التي تعتبرها غير شرعية، وغزو الدول التي ترى أنها تهدد مصالحها وفرض عقوبات على الأنظمة التي تعارضها.
- بالإضافة إلى مرجعين رئيسيين تم استخدامهما باللغة الأجنبية هما:

Liana SwaWyler, "Weak and failing states: evolving security threats and US policy" congerssional researche service.

Jounathan Hille, beyord the others? Aposcolounial critique of the failed state thesis, African Ideutities .

- وهناك الكثير من الدراسات وبعد استقراء الكثير منها لاحظنا أن الطرح الغربي هو المسيطر على هذه الكتابات، وأن الدول الكبرى تقوم بالتدخلات تحت غطاء حماية حقوق الإنسان ظاهريا وبأهداف سياسية وإقتصادية كامنة.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهني في ضبط حدود الدراسة التي كانت لتكون كبيرة جدا لا يمكن ضبطها من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع فالدولة الفاشلة يمكن دراستها من عدة جوانب وموضوع التدخل الدولي كذلك قيل فيه الكثير وجوانبه متعددة.

تفصيل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتمحيص الفرضيات التي قدمتها قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول مبنية كمايلي:

الفصل الأول : تناول الفشل الدولاتي الظاهرة والمفهوم حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول تناولنا فيه المقاربة المفهوماتية والنظرية للدول الفاشلة أين عرّفنا الدولة الفاشلة وأهم المفاهيم المقاربة لها ثم المبحث الثاني تطرقنا إلى مؤشرات وأسباب الفشل الدولاتي ثم المبحث الثالث التحليل النظري للفشل الدولاتي أي مقاربات نظرية للفشل الدولاتي.

وفي الفصل الثاني: تطرقت إلى التدخل الدولي بين الأنسنة والعسكرة حيث عرّفت التدخل الدولي والمقاربات النظرية تجاهه وأنواعه تناولنا التدخل الإنساني والتدخل العسكري كل على حدى تفصيلا وما يخدم الدراسة.

الفصل الثالث: دراسة الحالة الذي تناولت فيه واقع ليبيا والمأمول مستقبلا حيث تطرقت إلى التدخل في ليبيا كرونولوجيا لأسترسل الوضع الليبي قبل وبعد التدخل ثم رؤية مستقبلية للوضع الليبي.

الفصل الأول

الفشل الدولاتي الظاهرة والمفهوم

الفصل الأول: الفشل الدولاتي الظاهرة والمفهوم.

المبحث الأول: المقاربة المفهوماتية والنظرية للدولة الفاشلة:

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة.

عرف مصطلح الدولة الفاشلة "failed state" اهتماما كبيرا من قبل العديد من الأكاديميين والسياسيين ويرجع استخدام المصطلح لأول مرة للرئيس الأمريكي بيل كلنتون Bill Clinton منتصف تسعينيات القرن العشرين، ويرى بعض الخبراء السياسيين والقانونيين أن البدايات الاولى لظهور مصطلح الدولة الفاشلة يعود إلى مقال نشر في مجلة السياسة الخارجية عام 1993م وأشار إلى حالات هايتي، يوغسلافيا سابقا، الصومال، السودان، ليبيريا، وكمبوديا، بوصفها دول غير قادرة على أن تحافظ على نفسها كعضو في المجمع الدولي حيث تكون هذه الدول حيث تكون هذه الدول تتسم بالتوتر المدني، الانهيار الحكومي، والاقتصادي، وتنعت به الدول التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية مما يجعلها تشكل خطر على الأمن والسلام العالميين مثل أفغانستان في عهد طالبان، والصومال[1].

والفشل لغويا هو الضعف والكسل والتراخي[2]، ولا يعرف مصطلح الدولة الفاشلة إجماع حول تعريفه وذلك يرجع للخصائص والمؤشرات التي تتسم بها الدولة الفاشلة، ويعرفها

[1]– أسعد طارش عبد الرضا، الدولة الفاشلة: دراسة في حالة الدول العربية الحديثة، (عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2015)، 34.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، المجلد الحادي عشر (بيروت: دار صادر)، 175.

نعومى تشومسكي "الدولة الغير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار النفسي، وهي التي تعد نفسها فوق القانون محليا كان أو دوليا"[1].

ويضيف تشومسكي بأنه حتى إذا ما كانت الدولة الفاشلة تمتلك أشكالا ديمقراطية إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير تجرد مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي[2].

والدولة الفاشلة هي بالاسم دولة ذات سيادة، لكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، فهي أصبحت دولة غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في النظر المجتمع الدولي.[3]

والدولة الفاشلة هي العاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية أو الخدمات الضرورة لمواطنيها، ولا تمتلك أي بنية تحتية عاملة ولا نظاما ولا أنظمة قانونية ذات مصداقية وفي بعض الحالات تقع السلطة بين أيدي المجرمين وأمراء الحروب، وعصابات مسلحة أو متطرفين دينيين، وقد تقع بعض هذه الدول في براثن الحروب الأهلية لسنوات عديدة،[4] وهناك من يعرف الدول الفاشلة بأنها: "تلك الدول التي لا يوجد فيها حكومة وجهاز دولة عسكري وأمني مسيطر يحقق الاستقرار والسيادة ويدير الدولة والمجتمع في الحيز الجغرافي الذي تحدده حدود الدولة بما يمكن الدول الأخرى من التعامل معها على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية إذن فهي دولة لا تفي بمتطلبات العلاقات الدولية من

---

[1]–نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة التعدي على الديمقراطية، تر. سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، 08.

[2]– نفس المرجع، 07.

[3] – مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز خليج للأبحاث، 2008)، 221.

[4] – نفس المرجع، 222.

الحقوق والواجبات"[1]. إذن فهناك الفشل هو يعبر عن فشل الحكومة في أداء مسؤولياتها الأساسية ويعرفها كل من "غراهم إيفانز" Graham Evans و"جيفيري نوينهام" Jeffry Newnham على أن الدولة الفاشلة هي: "تطور جديد وخطير للدولة بعد نهاية الحرب الباردة يتمثل في انهيار القانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدول المتعددة الإثنيات والتي تتميز بصراع طائفي مرير وقومية إثنية عنيفة وبروح عسكرية وربما صراع إقليمي"[2].

كما تعرف الدولة الفاشلة بأنها: "الدولة التي لم تعد تؤدي وظائفها الأساسية من تعليم وأمن وحكم وذلك عادة بسبب العنف المنتشر والفقر المدقع مع فراغ في السلطة، حيث يقع المواطنون ضحية لفصائل المتنافسة والجريمة، إضافة إلى تدخل الأمم المتحدة أو الدول المجاورة، كما أن فشل الدول لا يمكن إرجاعه فقط للعوامل الداخلية حيث يمكن أن تسهم الحكومات الاجنبية في زعزعة الاستقرار فيها عن طريق دعم القوات المتمردة وتغذية الحروب الأهلية، ما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني وضرورة إيجاد حل للأزمة ومنع تفاقمها وبالتالي التدخل"[3]، فالأطراف الخارجية تلعب دور مهم في تفاقم حدة النزاع الداخلي وعدم الاستقرار من أجل خدمة مصالحها داخل هذه الدولة وبالرغم من الاختلافات الكثيرة في التعريفات للدولة الفاشلة إلا أنه هناك شبه اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الاكاديمية والسياسية والتي كما رأيناها في مختلف التعريفات المقدمة سابقا، وفي هذا قدم كل من "فرانس ستيوارت" "Frances Stuward" و"غراهام براون" "Graham Brawn" في المقالة المشتركة بينهما والمعنونة بـ: الدول الفاشلة

[1]– تشومسكي، الدولة الفاشلة، 137.

[2]– غراهم إيفانز وجيفيري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997)، 160.

[3] – failed states, in : http:// www.globalpolicy.org/ nations-a-states/failed states.Tutul, accessed, (15/02/2017).

"failed states" في 2009، والتي أنجزت في مركز البحث المتعلق بالتمييز والأمن البشري والإثنية، ثلاثة أبعاد رئيسية تتمحور عليها جل التعريفات للدولة الفاشلة وهي أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي: تفشل في بسط سلطتها وتوفير الخدمات والحفاظ على الشرعية.[1]

ومن الأبعاد التي ركز عليها الباحثان في هذا التعريف هي:

1- الفشل في السلطة Authority Failures: حيث لا تقوم الدولة بحماية مواطنيها سواء كانت غير قادرة أو غير راغبة في ذلك، وبالتالي انتشار العنف والإجرام وفقدانها السيطرة على بعض أقاليمها.

2- الفشل في توفير الخدمة Services Failures: لا تستطيع توفير الخدمات الأساسية وتمكين المواطنين من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية والاتصالات و المواصلات وغيرها من الخدمات.

3- الفشل في الشرعية Legitimacy Failures: تفقد الدولة شرعيتها والاعتراف بسلطتها من قبل أقلية صغيرة أو جماعات مهمة في الدولة[2].

ومن خلال مجموع التعاريف المقدمة يمكن استنتاج التعريف الإجرائي الآتي: فالدولة الفاشلة هي: الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية إتجاه مواطنيها وذلك من خلال العجز في تقديم مختلف الخدمات من أمن وتعليم وصحة ومرافق عمومية ومواصلات واتصالات وتنظيم إداري وقانوني ومؤسساتي، بالإضافة إلى توفير الفرص الاقتصادية،

[1] - مركز رويرت شومان للدراسات المتقدمة، التقرر الأوروبي حول التنمية لعام 2009 التغلب على الهشاشة في إفريقيا (فيسولي: 2009)، 16.

[2] - Frances Stuward and Graham Brawn, Fragil state, in: (http://www.grdrc.org/go/topic guides/Fragilstate).(16/02/2017).

كما تشهد هذه الدول صراعات عرقية وانقسامات وكذا حركات إنفصالية، مما يؤدي إلى فقدان الدولة لشرعيتها وإعتراف مواطنيها وما ينتج عنه من غياب للأمن والاستقرار، حيث تصبح هذه الدولة تمثل تهديدا أمنيا على المستوى الوطني، الإقليمي، والدولي.

إن مصطلح فشل الدول ينطوي على الكثير من الخلط بسبب الخلاف على المفهوم أولا، وبسبب إرتباطه بمصطلحات ومفاهيم أخرى وكذلك بسياسات دولية وإقليمية ثانيا. هناك خلافات حتى بين المحللين الذين يروجون لهذا المفهوم حول محدادته، وعلى سبيل المثال هناك من يعرف إنهيار الدولة وفشلها بأنهما فقدان الدولة لاحتكار العنف داخل حدودها وهناك آخرون يعرّفون الفشل بأنه الانهيار الكامل للسلطة السياسية المركزية أو يعرّفونه بأنه نقص كفاءة الدولة في الاضطلاع بمهماتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وحتى إذا استخدمنا مقياس ضعف أو تداعي السلطة السياسية المركزية فإن مجموعة أكبر من الدول تدخل في نطاق التعريف، حتى إن لم تكن تشهد نزاعات مسلمة، وهو ما يخلق إشكالات أكبر لاستخدام المفهوم وإمكانياته التحليلية، أما إذا استخدمنا المفهوم الموسع أي مفهوم العجز عن تقديم الخدمات والاضطلاع بالمهام الاقتصادية والاجتماعية المنوطة بالدولة فإن جل دول العالم تدخل في نطاق التعريف ما يجعله عمليا بلا معنى، على سبيل المثال: صدر تقرير في سبتمبر 2010 أكد أن أكثر من مئتي مليون مواطن هندي يعانون من الجوع وهو رقم لا مثيل له في العالم ويشير إلى أن الحالة في بعض ولايات الهند أسوأ بكثير من أفقر دول إفريقيا، ولكن العالم كله ينظر إلى الهند بوصفها دولة ناهضة وعملاقة اقتصاديا يحتل الرقم (11) بين عمالقة الاقتصاد في العالم.[2]

[1]– عبد الوهاب الأفندي، أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: حالة السودان(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، 196.

[2] – International food policy research Institute, index 2010.

فضلا عن ذلك فإن ارتباط مفهوم الدولة الفاشلة بمفاهيم وإهتمامات سياسية أخرى، مثل مفهوم بناء الدولة، التدخل الإنساني والحرب على الإرهاب دفع بالكثير من المحللين إلى توجيه إنتقادات حادة لاستخداماته التي لا تخلوا من الغرض السياسي والتمييز الغربي، ولذلك فإن الدولة قد تعد دولة معينة ضعيفة أو شبه دولة أو دولة منهارة أو فاشلة بحسب قربها أو بعدها من ذلك النموذج وقد يقع التداخل في هذه الاستخدامات إذ يصعب التمييز بين الدول الضعيفة أو المنهارة ... إلخ، وهذا بدوره يفرض مفاهيم وقيم الدول الغربية على بقية الدول ويتجاهل خصوصياتها الجغرافية، الثقافية، وواقعها السياسي والاقتصادي.[1]

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة مع مفهوم الدولة الفاشلة:

الدولة الفاشلة هو أحد التعبيرات الكثيرة التي تستخدم لتوصيف نوعية من الدول وهي الدول المارقة أو العامية أو دول الشر وجميعها دول توصف بعدم احترام الدستور في الداخل وإقامتها نظم حكم غير ديمقراطية وبالاستخفاف بالقانون الدولي في علاقاتها الدولية الخارجية وذلك من خلال تهديد جيرانها من الدول بما تحوزه من أسلحة دمار شامل وبما توفره من دعم وملاذات آمنة للجماعات الإرهابية.[2]

فقد بدأت النقاشات السوسيولوجية والسياسية حول الدول الضعيفة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي وافتراض النظام الدولي الراهن هو أن يتوقع من الدول ذات السيادة أن تؤدي بعض الوظائف المحدودة لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم أيضا تسهيل الأداء السلس للنظام الدولي نفسه، والدول التي لا تلبي هذه المعايير يرمز إليها بعدد واسع من

---

[1] – Jounathan Hille, beyord the others? Aposcolounial critique of the failed state thesis, African Ideutities vol. n: 2. 2005. pp :139.154

[2] – ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الخارجية على قضايا الأمة العربية، حقيقة ما بعد الحرب الباردة (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، 294.

التعابير بما في ذلك الضعيفة، الهشة، ذات الأداء الضعيف، المنهارة، وثمة تعابير أقل رواجا مثل أزمة الدول المعرضة لخطر عدم الاستقرار، البلدان المخترقة بالتوترات والضغوط لكن تبلور مؤخرا إجماعا بين المهتمين يقضي باستخدام الهشة والسائرة نحو الفشل وكلها مصطلحات تشير بتزايد الأوضاع الخطيرة.[1]

إن المواضيع ذات الصلة بالموضوع هو مصطلح **(الدولة المارقة)** وهي تلك الدول التي تخالف بانتظام الأعراف والانظمة الدولية مثل أفغانستان فترة حكم طالبان وليبيا في مدة حكم القذافي وكوريا الشمالية في العقد المنصرم، وهذه الدول المارقة عدائية وتمثل تهديد للسلام العالمي، وهي أنظمة رجعية عدائية تجاه الأجنبي ومتعالية ولا تحترم قواعد المجتمع الدولي لتبرير بعض الخيارات السياسية لتعبئة الرأي العام لدعم إجراءات وأفعال ضد هذه الدول المارقة وتجدر الإشارة أنه في معظم الحالات النظام الحاكم هو المارق وليس الشعب أو الأمة وفي غياب هذا التمييز يدفع الشعب ثمن الأعمال التي يقوم بها المجتمع الدولي ضد النظام.[2]

ويرى المجتمع الدولي أن السلوك المارق يتضمن مايلي: إنتاج وتطوير الأسلحة البيولوجية والكيميائية ومحاولة شراء المواد اللازمة لصنع الأسلحة النووية، الاتجار بالمخدرات، نقض الاتفاقات الدولية، حماية الإرهاب، غزو واستعداء الدول المجاورة وبناء قواعد الصواريخ بعيدة المدى مثال ذلك كوريا الشمالية والتي ربما بإطلاق هذه الصواريخ في الأجواء اليابانية أواسط التسعينيات.[3]

[1] – أسعد طارش عبد الرضا، الدولة الفاشلة، 43.

[2] – غريفيتش وأوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، 220.

[3] – نفس المرجع.

وتقوم بعض الدول ببعض الممارسات، وتعرف أنذاك بالدول المقلقة حسب التسمية الأمريكية وتعد صربيا مثال على ذلك والفرق بين الدول المارقة والدول المقلقة هو استعداد أمريكا والمجتمع الدولي التغاضي عن بعض الأعمال التي تخل بأحكام القانون الدولي ومن دون أن نقول عليها أنها دول مارقة، ويتعامل المجتمع الدولي مع هذه الدول المارقة بأسلوبين وهما الاحتواء او التساهل وأبرز خطوات هذه السياسة هو فرض عقوبات وهو يطبق على دول معينة، علما أن معظم المراقبين لا يؤمنون جدى هذا الإجراء،[1] أم الأسلوب الآخر وهو مكافئة الدولة التي تراعي أحكام القانون الدولي وهو يعتبر أسلوب بدائي في إسترضاء الدول المارقة، ولا يمكن التكهن بجدوى هذه السياسة، إذ يترك للمستقبل معرفة ما إذا كانت كوريا الشمالية ستتصاع لمطالب الولايات المتحدة بوقف التسلح النووي لقاء الحصول على مساعدات دعم تقني.[2]

والدول المارقة هي الدول التي جاءت في تقرير الخارجية الأمريكية السنوي حول الإرهاب الذي صدر في ماي 2002، لتروج عن مزاعمها عن هذه الدول بوصفها دولا مارقة، إذ وضع التقرير أربع دول عربية هي (العراق، سوريا، ليبيا، السودان) على رأس الدول الراعية للإرهاب أنذاك وهناك ما يعرف بـ: (القوة + الدولة المارقة) وهو المفهوم الذي أطلقه صامويل هينتغتون في دراسته التي نشرها عام 1992 تحت عنوان "القوى العظمى المنعزلة" وصف الولايات المتحدة بأنها القوة التي غدت منعزلة عن صدقائها الأقوياء التي أخذو بالإتحاد الأوربي لتشكيل جبهة موحدة ضدها، لاسيما في مجلس الأمن، إذ أنها لم تستطع بالرغم من غزوها للعراق أن تحصل على قرارا تفويض الحرب، الأمر الذي جعلها

[1] – نفس المرجع.

[2] – نفس المرجع.

حسب هينتغتون بأنها زعيمة القلة وتمثل في أعين الأغلبية القوة الدولية المارقة لانتهاكاتها المتكررة لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.[1]

وبذلك أطلقت إدارة الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن مفهوم أو تعبير الدول المارقة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 على الدول التي لم تنخرط في إطار السياسة الأمريكية في مكافحة الإرهاب والتي صنفت على أساس أنها دول تؤوي أو تساعد القوى والمنظمات الإرهابية، ومنتجة لأسلحة التدمير الشامل، والمفارقة الغريبة في القائمة التي حددتها الولايات المتحدة في تصنيف الدول المارقة والتي لا تلتزم بقرارات الشرعية الدولية هو أنه أي دولة من هذه الدول لم تمارس أو تقوم بعمل عدائي مباشر ضد الولايات المتحدة الامريكية، في حين أن معظم الذين اشتركوا في تفجيرات برجي التجارة جاؤوا من دول أنظمتها السياسية تعد صديقة او حليفة للولايات المتحدة الأمريكية الذي جعل عملية استهداف (الدول المارقة) تبدوا أهداف سياسية لا غير.[2]

والظاهر أن ما كانت ترمي إليه الإدارة الأمريكية من إطلاقها لهذه التعابير أو المفاهيم من مارقة، مرتدة، شريرة، هو عزلها عن محيطها الإقليمي والدولي حيث تصبح فاقدة للشرعية الدستورية وكذلك الدعم الدولي الأمر الذي يسهل في إسقاطها بسهولة كبيرة ولاسيما إذا كانت أنظمة قمعية استبدادية ولذلك فإن التصنيف الذي ترسمه الولايات المتحدة من خلال الدول المارقة أو الدول الشرية أو الدول المعادية لم يكن إلا لتأكيد وجهة نظرها في سياسة مكافحة الإرهاب واسقاط الأنظمة السياسية المعارضة لمصلحتها وأمنها القومي الذي تجاوز كل الحدود القومية ليصبح أمن ذا طابع شمولي.[3]

---

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة مصطلحات السياسة والفلسفة الدولية (بيروت: دار النهضة العربية)، 492.

[2] – الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الخارجية على قضايا الأمة العربية، 312.

[3] – نفس المرجع.

ومن المآزق الناجمة عن احتساب بعض الدول مارقة أو منبوذة او رجعية هو أن المجتمع الدولي يتحمل جزء من المسؤولية عن تصرفات هذه الدول لذلك هناك بعضا من عدم المصداقية في استعمال هذه التصنيفات ولم تتوارى الولايات المتحدة عن تقديم العون ومساندة بعض الدكتاتوريين وبيعهم الأسلحة المتطورة والتغاضي عن أنظمتهم الهمجية والمتخلفة إذا كان في ذلك خدمة لمصالح أمريكا.[1]

أما فيما يخص دول محور الشر فقد عبر عنها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في خطابه في حالة الاتحاد الذي ألقاه في 25 جانفي 2002 حين وصف العراق وإيران إلى جانب كوريا الشمالية بمحور الشر جرتء محاولتهما إمتلاك اسلحة الدمار اشامل، على نحو يمكن ان يهدد الامن القومي الامريكي وأيضا بسبب الربط الأمريكي بين هذه الدول والحرب ضد ما تسميه بالإرهاب.[2]

ففي مطلع العام 2002 وضمن خطة الإدارة الأمريكية الرامية للقيام بعمل عسكري ضد العراق واسقاط نظامه السياسي أشار الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في خطباه أن الأخطر في محور الشر هو حسب تقديرات الإدارة الأمريكية هو العراق قبل العام 2003 والذي رفض الإذعان إلى مطالب مجلس الأمن في نزع أسلحة الدمار الشامل التي تهدد الولايات المتحدة وأمن حلفائها في المنطقة فضلا عن صلته بالمنظمات الإرهابية التي كانت وراء تفجيرات 11 سبتمبر 2001.[3]

[1]– غريفيتش وأوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، 221.

[2]– نصرة البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، 312.

[3]– الجاسور، موسوعة مصطلحات السياسة والفلسفة الدولية، 556.

وكذلك من المفاهيم والمصطلحات المقاربة لمفهوم الدولة الفاشلة نجد **(الدولة التابعة)** هي تلك الدول التي تربطها بدولة أخرى رابطة خضوع وولاء ولحالة التبعية درجات متفاوتة على أنها تفترض بصفة عامة حرمان الدولة التابعة من ممارسة سيادتها في محيط العلاقات الدولية والمنظمات الولية، مع احتفاظها بتعريف كل أو بعض شؤونها الداخلية، وأن الدول التابعة لا تشغل مركزا في الجماعة الدولية، أي عن طريق الدول المتبوعة التي تتولى تمثيلها وتقوم بتصريف شؤونها الخارجية.[1]

والمقصود أن الدولة التابعة تفتقر إلى الاستقلالية الدنيا التي تسمح لها أن تؤثر بصورة إيجابية في الحياة السياسية والاجتماعية بدل أن تكون الأثر السلبي لها، ولا ينجم غياب الاستقلالية هذا كما هو شائع في الأبحاث الكثيرة الحديثة عن استمرار العصبيات التقليدية، الطائفية والقبلية التي تقاوم الدولة أو تخضع لسيطرتها وذلك أن الدولة من الناحية القسرية والقهرية قوية بما فيه الكفاية حتى تضمن استتباع عصبياتها جميعا من دون حدود، إنها تتبع بشكل رئيسي من الضعف السياسي للدولة التي لا يمكن وصفها تهنا بأنها دواة أي تجسيد إرادة المواطن الحر، كما تتبع من ضعفها السيادي أي على الساحة الدولية، عدم قدرتها على التحكم بالهيئة الاقتصادية والاستراتيجية العالمية التي تحدد شروط وفرص التقدم والنمو واستيعاب المكتسبات الحضارية في كل بلد.[2]

ولما كانت التبعية السياسية قرينة للتبعية الاقتصادية فإن هذا ما يفسر عدم استقرار واستقلالية القرارات السياسية للدول الدائرة في فلك التبعية فالتبعية تنشأ كنتيجة لعملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث ومنها الدول العربية بالنظام الرأسمالي العالمي في منطق عدم المساواة وعدم لتكافؤ، وكان من نتائج هذه العمية تعطل الإرادة

[1] – نفس المرجع، 315.

[2] – برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، ط2، (بيرت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، 124-125

الوطنية للدول التابعة وفقدانها كل سيطرتها على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجديدها، وهيمنة الدول القلب رأسمالية والشركات متعددة الجنسيات على مصير الدول التابعة.[1]

ومن المفاهيم المقاربة هو مهوم الدولة البوليسية وهي شكل معاصر من أشكال الاستبداد المحدث ويعني نظام بوليسي لا يستند إلى القوانين بل أنه أحل محل قوانين الإرهاب المنظم والممؤسس الذي قاد ويقود إلى إلغاء الحريات البشرية والقضاء على الحرية من كونها واقعا سياسيا حيا.[2]

إن الصراع من أجل السلطة البوليسية التامة على الشعب وإزالة كل واقع غير بوليسي يكون في موقع المنافسة يلازمان وجود الدولة البوليسية التي هي بحاجة إلى الجماهير المفتتة والمتشظية لا إلى بنية مجتمعية طبقية متماسكة.[3]

ويعود مصطلح الدولة البوليسية إلى ثلاثينيات القرن الماضي وهو ترجمة للمصطلح الألماني polizie staaf، فالدولة البوليسية هي جزء سياسي من أي نظام توتاليتاري، لأن الجرائم السياسية لا توجد إلا في مثل هذه الأحوال،[4] وبما أن إخماد المعارضة هو مهمتهم الأساسية وبما أن المعارضة تكون سرية فإن الشرطة في هذه الدولة تكون منهمكة بالجاسوسية الداخلية، بل أنه كثير ما يطلق على هذه الشرطة لقب الشرطة السرية (Secret Police) وقد يقومون باعتقالات تعسفية على نطاق واسع لذا فهذه الشرطة تكون الإدارة الرئيسية لإرهاب الدولة وبهذا المعنى فهي تشكل سلطة داخل البلاد.[5]

---

[1] – الجاسور، موسوعة المصطلحات، 188.

[2] – توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس (الدار العربية للعلوم والنشر، 2011)، 17.

[3] – نفس المرجع.

[4] – فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، تر. مركز الخليج والأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث 2004)، 290.

[5] – نفس المرجع، 491.

ومن المفاهيم المقاربة لمفهوم الدولة الفاشلة هو مفهوم الدولة التسلطية وهو الأنموذج الشائع للدولة في الوطن العربي، والدولة التسلطية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة وهي ككل الأشكال التاريخية للدولة المستبدة (كالإقطاعية، والسلطانية، والبيروقراطية،...)، تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة أو النخبة الحاكمة ويلاحظ أن دخول بلدان الخليج والجزيرة العربية في مرحلة الدولة التسلطية في منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي تم مباشرة دون المرور في مرحلة الدولة الوطنية في الكفاح من أجل الاستقلال كمرحلة إنتقالية كما حصل في أغلب بدان الشرق العربي في المدة من 1920- 1958.[1]

إن أصل الدولة التسلطية كامن في التاريخ الطويل للتدخل السياسي والعسكري والاقتصادي الامبريالي الغربي وما نجم عنه من تدمير لشبكات التجارة البعيدة ومن إنتقال مركز السلطة من الشواطئ المنفتحة نحو الداخل القبلي وأخيرا نجاح الحماية الأجنبية في تنصيب زعامات قبلية وراثية مفروضة في مكان الزعامات التقليدية التي كان يتم تعيينها بالاختبار والمشاورة وهكذا احلت السلطة المطلقة في جميع أقطار الخليج محل السلطة (الديمقراطية) القبلية وقد جاءت الثورة النفطية الريعية الناجمة عن اكتشاف الاحتياط النفطي الكبير لتعمق هذا الخط وتأكيد التحول في البيعة للسلطة بما قدمته لها هذه الثروة من وسائل جديدة لتدعيم السلطة الفردية والتعسفية.[2]

والأنظمة السياسية العربية القائمة اليوم هي أنظمة سلطوية في الأساس بالرغم من التفاوت بين بلد عربي وآخر إلا أن السمة البارزة هي السمة السلطوية فالحكام يسيطرون

[1] – خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، 143.

[2] – غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، 123.

ويحكمون والشعوب تطيع، فضلا عن ذلك فإن محاسبة الحاكم تكاد تكون ضرب من الخيال.[1]

ولكن عكس الدول المستبدة تسعى الدولة التسلطية إلى تحقيقي الاحتكار عن طريق إختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته على تنظيمات تضامنية تعمل كإمتداد لأجهزة الدولة هذه الخاصية الأولى، أما الخاصية الثانية فهي: أنها تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة إما عن طريق التأميم أو عن طريق توسيع نطاق القطاع العام والهيمنة والبيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية[2] أما الخاصية الثالثة للدولة التسلطية هي أن شرعية نظام الحكم فيها تقدم على إستعمال العنف او القوة السافرة والإرهاب أكثر من إستعمالها على الشرعية التعليمية.[3]

وهناك مفهوم الدولة الرخوة مقارب للدولة الفاشلة الذي استعمل أواخر الستينات لوصف معظم دول العالم الثالث الأقل نموا واستعدادا للفساد وتجاهل حكم القانون وسيادة النزعة العسكرية في الحكم وتغليب مصالح أفرادها وحاشيتها على مصحة الشعب وهذا النوع من الدول لها كل المظاهر الخارجية لدولة ذات سيادة إلا أنها في الواقع تابعة للأجنبي والشركات متعددة الجنسيات ولا تنحصر وظيفتها إلا بحماية المصالح الأجنبية بدلا من المصالح العامة.[4]

وينسب تعبير الدولة الرخوة إلى عالم الاقتصاد السويدي الشهير "غونار ميردال" وقد استعار الدكتور "جلال أمين" هذا التعبير في وصفه لما آلت إليه الدولة في مصر في

[1] – مايكل هاديسون، الدولة والمجتمع والشرعية، ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1986)، 18.

[2] – خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ط3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 185.

[3] – نفس المرجع، 144.

[4] – الجاسور، موسوعة المصطلحات، 311.

عهد حسني مبارك، وهذا النوع من الدول هو سر البلاء الأعظم وسبب رئيسي من أسباب الفقر والتخلف فالدولة الرخوة تصدر القوانين ولا تطبقها ليس فقط بسبب ما فيها من فجوات بل لأنها تفتقد من يحترم القوانين فالكبار لا يأبهون له لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه والصغار يتلقون الرشاوى لغظ النظر عنه ويتعمم الفساد الذي تشجعه واذي يزيد انتشاره رخاوة الدولة فهي ضعيفة تجاه ما يطلق إليها من الخارج ولكنها قوية وشرسة في مواجهة الداخل وهو ما يهدد أمن الدولة بإضعافها إتجاه متطلبات الخراج ويتعرض المواطن لشتى أنواع القهر والاضطهاد والعزل والاستعباد من الداخل.[1]

أما فيما يخص الدولة الممزقة فيشترط "صامويل هينديغتون" في كتابه صدام الحضارات حتى تعيد تحديد هويتها الحضارية بنجاح يجب توفر ثلاث شروط[2] هي:

أولا: أن الصفوة السياسية الاقتصادية لتلك الدولة يتعين عليها أن تكون مؤيدة ومتحمسة لهذا التحرك.

ثانيا: العامة يتعين عليهم على الأقل أن يكونوا راغبين في القبول أو الانصياع لإعادة تحريك الهوية.

ثالثا: العناصر المسيطرة في الحضارة المضيفة وفي معظم الحالات يتعين عليهم أن يكونوا راغبين لاحتضان وقبول ذلك التحول.

إن عملية إعادة تحديد الهوية ستكون طويلة ومنقطعة ومؤلمة سياسيا واجتماعيا ومؤسسيا وثقافيا، وهي حتى التاريخ الحالي قد باءت بالفشل.

---

[1] – منير الحمش، "من مجتمع المخاطر والدولة الرخوة إلى الغضب والثورة ثم ... إلى أين؟؟،" مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت 55-56 (2008): 206.

[2] – صامويل هينديغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، تر. مالك عبيد بوسهيون ومحمود خلف، (ليبيا، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، 1999)، 262.

ويذكر تركيا كمثال لهذا النوع من الدول ويشرح محاولات الرئيس لتركي الأسبق أتاتورك ومحاولة إبعاد تركيا من الجانب الإسلامي إلى الغربي.[1]

وهناك مفهوم مقارب آخر وهو مفهوم الدولة المتخلفة وهو يطلق أحيانا على الدول النامية وهي الدول التي لم تصل بعد إلى مرحلة التطور الاقتصادي الذي يتميز بنمو التصنيع وبلوغ الدخل القومي مستوى معين من توفير الادخار المحلي المطلوب لتحويل الاستثمار المطلوب لعمليات النمو المستقبلية وتلك هي حالة الدول التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية ثم مازالت واقعة تحت الهيمنة الإمبريالية التي تسيطر على السوق العالمية وعلى السوق المحلية لهذه البلدان ويطلق عليها تعبير العالم الثالث أو مجموعة هذه البلدان أو ما سمي أخيرا بعالم الجنوب.[2]

كذلك الأمر فيما يتعلق بمصطلح الدول النامية فهي ليست بعيدة عن مفهوم الدول المتخلفة وتسمى أحيانا الدول السائرة في طريق النمو وهو تعبير مهذب يطلق على الدول المتخلفة اقتصاديا وهي دول ذات مستوى معيشي منخفض بالنسبة للدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي ولذا فهي تسعى لكونها حديثة العهد بالاستقلال الوطني إلى تنمية مواردها الاقتصادية وزيادة طاقاتها الإنتاجية في الاقتصاد القوي إلا أن الاستعمار القديم استطاع لغم مستقبل المستعمرات عن طريق التجزئة والتفتيت السياسي والاجتماعي فضمن بقية الكيانات الجديدة عن طريق إضعاف قدرتها المستقبلية على النمو واللحاق بركب الدول المتقدمة.[3]

[1] – نفس المرجع، 330.

[2] – عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسى (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، 801.

[3] – نفس المرجع، 802.

المبحث الثاني: مؤشرات وأسباب فشل الدول.

يعتمد في تحديد الدول الفاشلة في قياس درجات فشلها على دليل دولة الفاشلة failed state index والذي بدأ إصداره سنة 2005 من خلال تقرير مشترك بين صندوق دعم السلام * the fuand if peace ومجلة السياسة الخارجية** foreign policy وهو عبارة عن تقرير سنوي للدول الفاشلة يجمع بيانات من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة منها والمسموعة والمرئية باعتماده على قياس 12 مؤشر منها مؤشرات اجتماعية واقتصادية ومؤشرات سياسية وأكثر من 100 مؤشر فرعي، وهذا لا ينفي وجود جهات أخرى تقوم بدراسة واصدار تقارير حول الدول الاشلة مثل: مركز السياسة العالمية، معهد بروكينغز، البنك الدولي.

المطلب الأول: مؤشرات تحديد الدول الفاشلة:

أولا: مؤشرات تحديد الدول الفاشلة:

يعتمد الدليل السنوي للدول الفاشلة في تحديده لقائمة الدول التي تعاني من الفشل وتصنيفها إلى فئات بناء على عدة مؤشرات وهي:

أ- المؤشرات الإجتماعية:

1- الضغوط الديمغرافية Demographic pressure: وهي تتعلق بارتفاع الكثافة السكانية وتأثيراتها مثل: الأمراض والكوارث الطبيعية التي تجعل من الصعب على

* صندوق دعم السلام: مؤسسة بحثية مستقلة مقرها واشنطن، متخصصة في دراسات السلام ومنع النزاعات وهو يركز على مشاكل الدول الضعيفة والفاشلة، نقلا عن: fail state index, in: http:// state index, org//accessed, (16/01/2017).

** مجلة السياسة الخارجية: مجلة أمريكية تصدر كل شهرين هي ملك لمؤسسة كارنيجي الأمريكية تأسست سنة 1970 تقوم بنشر دليل الدول الفاشلة نقلا عن: http:// wikipedia-org-accessed, (16/01/2017)

الحكومة حماية مواطنيها وما يبرهنه ذلك من وجود نقص في القدرة والإرادة ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بمايلي:[1]

- الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والتصحر والجفاف وما يتركه من تأثيرات وانعكاسات على قدرة الدولة في توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن في هذه الظروف من عناية صحية (علاج توفير الأدوية ومن غذاء وسكن).
- الأمراض الخطيرة والمعدية وانتشارها، ومدى قدرة الدولة على مواجهتها وتجنيد الوسائل الضرورية لذلك.
- التلوث وندرة المياه وسوء التغذية.
- كثافة المناطق المأهولة .

2- الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي Refugees and IDPS: عادة ما تكون نتيجة النزاعات والحروب الأهلية، وهي تشكل تهديد أمني سواء داخل الدولة أو على المستوى الإقليمي وهو يتضمن الضغوط والتدابير المتعلقة بـ:

- النزوح.
- مخيمات اللاجئين.
- الأمراض الناتجة عن التشرد.
- الأوضاع الصحية والمعيشية للنازحين واللاجئين.[2]

3- الجماعات المظلومة والميزان الغذائي Group Grievance: ازدياد التوتر والعنف بين الجماعات المختلفة والرغبة الشديدة في الانتقام يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن ويتضمن:

---

[1] - the fuand if peace, failed state index 2012 (washington:2012),p12 in, http://www.foreign policy.com./ failed state iudex 2012" -accessed, (16/01/2017).

[2] - سهام بن ناجي، "الدولة الفاشلة في إفريقيا: مقارنة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الانفصالية" (مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، 2013)، 18.

- كل أنواع التمييز وعدم المساواة وغياب العدالة.
- انتشار العنف (العرقي، المدني، الديني).

4- الهجرة الدائمة للكفاءات والمثقفين: لقلة الفرص وتدهور الأوضاع وتنامي الشعور بالاغتراب الداخلي، وما يخلفه ذلك من فراغ مما يؤدي إلى هجرة الرأس المال البشري من مثقفين ومعارضين سياسيين الفارين من الاضطهاد والسياسات القمعية ويضمن ما يلي:

- نسبة هجرة الأفراد.
- رأس المال البشري.
- هجرة المتعلمين والمثقفين.

ب- المؤشرات الاقتصادية:

5- التنمية الاقتصادية المتفاوتة Even Economic Development: حيث أنه عندما تكون هناك العديد من الإثنيات والعرقيات تجد الحكومة في الدولة الفاشلة تميل بأن تكون غير عادلة ولا تلتزم بالعقد الاجتماعي ويشمل هذا المؤشر الضغوط والمعايير المتعلقة بما يلي:

- اللامساواة بين الجماعات المختلفة في توزيع الثروة وتوزيع مختلف الخدمات من صحة وتعليم وتوظيف.
- توزيع الخدمة في المناطق الريفية والحضرية.
- القدرة على تحسين الخدمات.
- نسبة سكان الأحياء الفقيرة.[1]

[1]- نفس المرجع، 19.

6- الفقر والتدهور الاقتصادي: Poverty and Zconomic Decline: الفقر والتدهور الاقتصادي الحاد يرهق قدرة الدولة على توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها ما يمكن أن يؤدي إلى إحتكاك ببن من يملك ومن لا يملك ويتضمن:

- العجز الاقتصادي.
- الدين الحكومي.
- البطالة.
- توظيف الشباب.
- القدرة الشرائية.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نمو الناتج المحلي الإجمال، التضخم.[1]

ج- المؤشرات السياسية:

7- شرعية الدولة State Legitimacy: يؤدي انتشار الفساد وغياب التمثيل الحكومي العادل إلى فقدان الدولة لشرعيتها وضعف مؤسستها ويتضمن:

- نسبة الفساد والنهب المؤسساتي.
- مدى فعالية الحكومة.
- المشاركة السياسية، والعملية الانتخابية.
- مستوى الديمقراطية والاحتجاجات والمظاهرات.
- الاقتصاد غير المشروع وتجارة المخدرات.[2]

8- التدهور الحاد في تقديم الخدمات Public Services decline:

---

[1]- Vlentin Cojauu, Alina Irina Popesn, op.cita, p124.

[2]- إبراهيم غالي، "دليل الدولة الفاشلة: الفوضى تهدد العالم،" أطلع عليه بتاريخ 18 جانفي 2017، http//www.onislam.net/aracnc/news/2005/08.

- الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل التعليم، الأمن، تدهور النظام الصحي، النقل.
- زيادة النشاطات غير الشرعية بما فيها المخدرات، تهريب البضائع والسلع ورؤوس الأموال إلى الخارج.
- ابتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب الحاكمة (قوات الأمن، البنك المركزي، مؤسسة الرئاسة، الجمارك).

9- انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمان من تطبيق القواعد Human right and rule of law:

- ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي وعمل الدستور.
- انفجار العنف السياسي تجاه المدنيين.
- ارتفاع عدد المسجونين السياسيين أو المعارضين لخطط الحسابات المؤسسية.[1]

10- تعدد الأجهزة الامنية بشكل يخلق دولة داخل دولة Security Apparatus:

- وجود ميليشيات خاصة محمية ومدعومة من طرف الدولة موجهة ضد المعارضة كل طائفة يمكن أن تكون رافضة للنظام.
- نخب عسكرية تستخدما النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها.
- ميليشيات خاصة مسلحة قد تنصب لحد المواجهة العسكرية مع القوات النظامية الشرعية.

11- تتالي الانشقاقات داخل النخب Factionalized Elites:

- الإنقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة.

[1]- عبد الوهاب عمروش، "التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال (1992-2005)،" (رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007)، 57.

- استخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر تجارب دولية وقومية.

12- تدخل أطراف سياسية خارجية External Intervention:

- التدخل العسكري أو شبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات او الفاعلين بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى او الحيلولة دون تسوية نزاع معين.
- الاعتماد المفرط على تدخل المانحين وقوات حفظ السلام[1].

بعد دراسة المؤشرات والعديد من المؤشرات الفرعية يتم قياس درجة الفشل الدولاتي ويتم تحديد الدول الفاشلة وفق مجموع نقاطها التي تحصلت عليها من هذه المؤشرات وكلما زاد عدد النقاط المحصلة زاد فشل الدولة، ويتم تصنيف الدولة إلى فئات ابتداء من الدول الأكثر فشلا إلى الدول الاكثر استقرارا.

ثانيا: تصنيف فئات الدول وفقا لدليل الدول الفاشلة:

يحتوي دليل الدول الفاشلة على أربع فئات للدول تترتب فيها تنازليا من الدول الفاشلة إلى الأكثر استقرارا وأمنا والفئات الأربع هي:

1- **فئة الدول عالية الخطورة Alerte:** تمثل باللون الأحمر وهي الدول التي تقع في خطر فعلي وتعاني من خطورة عالية جدا.
2- **فئة منطقة الحذر Warning :** تمثل باللون البرتقالي وهي الدول التي تكون في خطر كامن وهي تظم نسبة كبيرة من الدول مقارنة بالفئات الاخرى، حيث تظم العديد من الدول المختلفة.

[1]- نفس المرجع، 57.

وتحتل الفئتان الأولى والثانية الاهتمام الأكبر في دراسات الدول الفاشلة وفي الأجندات الدولية باعتبارها تصل إلى مرحلة عالية من الخطر[1].

3- **فئة الدول الأقل استقرارا Stable:** وهي دول تواجه مخاطر معتدلة، تمثل باللون الأصفر وهي في حالة ترقب واحتمالية دخولها في مرحلة أعلى.

4- **فئة الدول المستقرة Santainbale:** وتمثل باللون الأخضر وهي الدول البعيد عن الخطر ومستوى أداءها جيد[2].

المطلب الثاني: أسباب الفشل الدولاتي:

تتعدد الأسباب في فشل الدول فمنها الداخلية تساهم فيها عوامل داخل الدولة وهي متنوعة اجتماعية، اقتصادية، سياسية، وهناك أسباب خارجية تؤثر على الدولة:

أولا: الأسباب الداخلية لفشل الدولة:

أ- عدم القدرة على إدارة التنوع الإثني:

نقص القدرات عند هذه الدولة لمواجهة والتعامل مع التنوع الإثني الموجود داخل إقليمها، فالدولة الفاشلة تصل إلى هذه المرحلة بسبب نقص الإمكانيات التي تؤهلها لتعزيز مصالح جميع مواطنيها على اختلافهم، واللجوء إلى سياسة الاختيار وتفضيل مجموعة على الأخرى، مما يخلق تفاوت اجتماعي واقتصادي بين الجماعات مما يؤدي إلى تباين في درجة تأثيرها السياسي ودرجة ولائها وشعورها بالانتماء لها والأمن فيها[3].

[1] – نفس المرجع، 11.

[2] – نفس المرجع، 12.

[3] – بن ناجي، الدولة الفاشلة في إفريقيا، 23.

فالتنوع الإثني ظاهرة إنسانية تتميز بها المجموعات البشرية ولا تكاد تخلوا منها أي دولة ووجود دولة ذات نقاء عرقي Etheric Purity أمر نادر إلا بعض الاستثناءات، وهذا ما أبانته الدراسات الحديثة حيث أنه من بين 150 دولة مستقلة خضعت للدراسة المقارنة خلال الفترة (1970-2000) لا توجد سوى 15 دولة تتمتع بالتجانس السكاني المطلق[1]، وبالتالي فإن وجود التنوع الإثني مع عدم القدرة على إدارته يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل الدولة وذلك لما ينتج عنه من أبعاد وتأثيرات على هذه الجماعات قد تترجم في أعمال عنف وإنكار لسلطة الدولة وشرعيتها.

ب- الأنظمة السياسية المستبدة:

فبعد الاستقلال شهدت بعض الدول صراعات على السلطة، ما أفرز أنظمة شمولية وتسلطية من سماتها العنف المنتظم وأجهزة البوليس السرية التي تسعى بشتى الوسائل لضمان الولاء لإيديولوجية الحزب الواحد أو الجماعة الحاكمة إضافة إلى احتكار أدوات الاتصال الجماهيري، ومختلف وسائل التثقيف والتعلم، ومقاومة أي معارضة أو تمرد ضدها[2]، كما تسعى بكل الوسائل لقمع المطالب المجتمعية مما جعلها تعاني من مشاكل بعيدة المدى، وتراجع شرعيتها نتيجة الضغوط التي تمارسها ضد مواطنيها، حيث حاول الكثير من القادة اكتساب شرعيتهم عبر القدرة على تحقيق نمو اقتصادي إلا أنها سرعان ما تبددت تلك الشرعية وقامت اضطرابات مع توقف النمو وتحوله إلى تدهور

[1] – نفس المرجع، 24.

[2] – سميرة شرايطية، "تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة،" (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010)، 104.

اقتصادي وبالتالي تظل الأنظمة حبيسة العواطف والأزمات وصعوبة التعامل مع الظروف المفاجئة[1].

ومنه فإن استبداد الأنظمة السياسية بالحكم يجعلها أنظمة تسلطية ما يسهل فسادها وانتهاك قدرات هذه الدول ومجتمعاتها، حيث يصبح احتمال تدهور الأوضاع الأمنية لهذه الدول وفقدان السيطرة ما يخلق أزمة يصعب حلها.

ج- تأثير الواقع الاجتماعي والاقتصادي على المسار الديمقراطي:

من متطلبات تحقيق الديمقراطية هو وجود ظروف اقتصادية واجتماعية مناسبة تساعد على ذلك والوصول إلى مستويات مناسبة لها، حيث تمكن الدول من تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومن بين أهم العوامل التي جعلت الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا والوطن العربي خاصة يكون عائق لذلك هي:

- إن اقتصادها اقتصاد ريعي في الغالب يقوم على توافر مواد خام رئيسية تعدينية كانت أو زراعية، حيث لا توجد إستقلالية للسوق المحلي من السوق الأوروبي خاصة الصناعة مثلا.
- إن الحاجة الغربية لهذه المناطق تكمن في مواردها وليس لأسواقها الفقيرة خاصة إفريقيا التي لا تستهلك المنتجات الحديثة[2].

[1] – فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر. محاب الإمام، (السعودية: العبيكان للنشر، 2007)، 77، 78.

[2] – حلمي الشعراوي، "الصراعات والتحولات في إفريقيا والعلاقات العربية الإفريقية،" مجلة قضايا استراتيجية60 (2008)، 14.

- فالنخب العسكرية أو المدنية اعتمدت المناهج الغربية وأساليبها الاقتصادية في التنمية فخضعت لآلية الاستدانة والمعونات والتعاون الفني بما أغرقت القارة في الديون والارتباط ببرنامج وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- كما أن الدول الغنية بالثروات المعدنية أو الزراعية شهدت عديدا من النزاعات الداخلية بين العسكريين أو ضربات عرقية إثنية دامية[1].
- فتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي صعب على الدول انتهاج مسار ديمقراطي يمكنها من خلاله تحقيق التنمية والعدالة والرخاء والامن لشعوبها، وبقت دائما تابعة للدول التي استعمرتها وفي دائرة مفرغة من التبعية والتخلف.

ثانيا: الأسباب الخارجية لفشل الدولة:

العديد من الأسباب والعوامل الخارجية التي كان لها تأثير كبير وعميق على الدول ما جعلها تعاني من الفشل وعدم القدرة على الأداء الجيد لوظائفها وأدوارها وتكريس استمرارية فشلها.

ويمكن القول إن ماضي هذه الدول وما تركه المستعمر بقي مؤثر عن ماضيها وحاضرها ومستقبلها ومع العولمة التي شهدها العالم حيث أن استراتيجية القوى الكبرى هي تحقيق مصالحها بكل الوسائل والطرق لتبرير تدخلها في شؤون هذه الدول وضمان تبعيتها لها في كل المجالات ومن أهم الأسباب الخارجية:

أ- السياسة الاستعمارية:

قامت القوى الاستعمارية على تقسيم حدود مستعمراتها على قاعدة حسابات القوة والمصلحة الأوروبية دون مراعاة الخارطة الأنتربولوجية لهذه الدول، وذلك عمدا إلى منع

[1] – نفس المرجع.

أي وحدة أو ولاء قومي، حيث قسم القبائل ووزعها على أكثر من دولة[1]، واتباع العديد من الوسائل والاستراتيجيات لتفريق الشعوب من أجل ضمان استغلالها، وحتى بعد انتهاء الاستعمار اتخذت الدول الاستعمارية إجراءات وترتيبات تضمن من خلالها استمرار سيطرتها ومن بين هذه الإجراءات والترتيبات ما يلي:

- ربط الدول المستقلة حديثا باتفاقيات مجحفة مثل عقود الامتياز غير المتكافئة والتحكم في أسعار المواد الخام.
- الحرص على ترك المستعمرات مثقلة بالمشاكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والحدودية لاستثمارها لاحقا.
- تشجيع الخلافات بين أفراد الشعب الواحد، كإثارة الفتن، الطائفية، العرقية، والدينية.
- استبدال الأنظمة السياسية المعادية وتكريس التبعية في كل المجالات والميادين[2].

ب- الإفرازات السلبية للعولمة:

تعتبر العولمة آلية بيد الدول الرأسمالية لتحقيق أهدافها من خلال توظيف منظمات ومؤسسات دولية مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة، وفرض الهيمنة على الدول والمجتمعات، حيث وجدت الدول نفسها مقيدة بشروط وقوانين دولية تكرس لتفكيك بعض الهياكل وتغييب أدوار سياسية معينة كانت مساندة للدولة، وتفتيت نظم اجتماعية موجودة وقيم ثقافية سائدة، وتوسيع نطاق انتشار السوق الحرة، وتوسيع دائرة المستهلكين لمختلف سلع ومنتوجات الغرب، وتصفية كل رموز الدولة الأمة مثل السيادة، الاستقلال، وغيرها من الرموز لصالح مناطق توضع تحت سلطة وإدارة الحكومة العالمية[3].

[1] – شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، 110.

[2] – فاروق عمر عبد الله العمر، دول القوة ودول الضعف (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005)، 152.

[3] – سلوى بن جديد، قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة (الجزائر، الملكية، 2008)، 125- 127.

وتتمثل مخاطر وسلبيات العولمة على الدول النامية كما يلي:

- تزايد تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي، مما يعنى إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تأثره بتقلبات الأوضاع الخارجية.
- تزايد التفاوت في الدخول وتزايد الفجوة الطبقية.
- تعرض القطاعات الاقتصادية السلعية الزراعية الصناعية والخدماتية والاتصالات والنقل والتوزيع لهجمات تنافسية من السلع المستوردة من الدول المتقدمة.
- تفشي البطالة وزيادة الفقر والتخلف الاقتصادي والجرائم والفساد.
- تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات حيث ينبغي أن تكون هذه السياسات منسجمة مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية[1].

ج- استراتيجيات القوى الكبرى لحماية مصالحها الحيوية:

تعمل مراكز الدراسات الاستراتيجية والسياسية والقيادات في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى على تطوير سياسات ووسائل وأدوات للتدخل في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية، وتعتبر خلق الدولة الفاشلة أحد أهم هذه الوسائل، حيث يعرف إفشال الدول بالجيل الرابع من الحروب وهي إرغام الدول على تنفيذ إرادتك أي الإكراه دون استخدام الجيوش والقوات، وذلك عن طريق القدرات الذكية والعضلية والمزج بين القوة الصلبة والمرنة بما يعرف بالقوة الذكية، حيث تسعى إلى إعادة تعريف السيادة باعتبارها قدرة الدولة على التحكم في كامل إقليمها، بمعنى أنه إذا تمت زعزعت استقرار دولة عن طريق فقدانها السيطرة على جزء من إقليمها، تصبح الدولة فاشلة ومهيأة للتدخل الدولي

[1] – أحمد عبد العزيز وآخرون، "العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول الغربية"، مجلة الإدارة والاقتصاد86 (2011): 75، 76.

باعتبارها أصبحت تشكل خطر وتهديد على السلم والأمن الدوليين[1]، ومن بين أهم طرق وأساليب زعزعة الاستقرار:

- العمل على أن تصبح الدولة شعوبية ليسهل استغلال الاختلافات واستعمال فتيل التعصب.
- العمل على تحويل مناطق الدولة إلى مسارح للجريمة والخطف والاغتيال.
- يمكن استخدام بعض المواطنين بإغرائهم وتضليلهم ودعمهم بالسلاح.
- استعمال ما يسمى بالطابور الخامس بالاستعداد للتعاون مع أي جهة ضد دولة مقابل مكاسب يحصل عليها[2]، كما يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة أحد المفاهيم التي زخرفها الفكر الاستراتيجي الأمريكي للتعبير عن سياسات وتصورات الإدارة الأمريكية المتعاقبة تجاه دول العالم، من أجل تبرير سياستها وتدخلاتها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وفي إطار الحرب التي تقودها على الإرهاب[3].

المبحث الثالث: مقاربات نظرية لتفسير الفشل الدولاتي:

المطلب الأول: نظرية الدولة الضعيفة:

وحسب كالفي هولستي Kalvi J.Holsti وهو من المنظرين الأوائل الذين اهتموا بظاهرة الفشل الدولاتي في فترة ما بعد الحرب الباردة وفي مؤلفه "الدولة الحرب وحالة الحرب"the state war and the state of war"، أشار إلى أن المشكلة المركزية في

[1] – بن ناجي، الدولة الفاشلة في إفريقيا، 27.

[2] – صباح عزام، "الجيل الرابع من الحروب العالمية وخلق الدول الفاشلة،" أطلع عليه بتاريخ 20 جانفي 2017 http/www.alwkalabaks.com/

[3] – نبال خماش تيسير، إمبراطورية الأكاذيب: مصطلحات الخداع الأمريكي بعد 11 سبتمبير (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، 76.

الألفية الجديدة لن تكون الحرب بين الدول ولكن الحروب داخل الدول، الحروب بين الشعوب[1] والعالم أصبح امام جغرافيا مختلفة وصنف جديد من النزاعات المسلمة وأكثر ما يميز هذه الحروب أنها نتيجة مباشرة للدولة الضعيفة حيث يمكن وصف دولة بأنها ضعيفة أو فاشلة من خلال النظر إلى أربع عناصر رئيسية تدخل ضمن وظائف الدولة وهي:

- الحفاظ على السلام والاستقرار.
- الإدارة الفعالة للمؤسسات.
- السيطرة على الأراضي والحدود التي يسهل اختراقها.
- تحقيق الاستدامة الاقتصادية[2].

وبالنسبة لهولستي فقد ركز على نقطتين أساسيتين في تصوره للدولة الضعيفة وهما:

أولا: الخصائص البنيوية للدولة الضعيفة:

حيث حدد هولستي عدة خصائص هي:

1- غياب الشرعية العمودية أو تركيبة القوانين: حيث يصبح المواطن غير ملزم بالقواعد الصادرة باسم السلطة وتقعد الدولة قدرتها على فرض القوانين والحفاظ على النظام العام داخل الدولة.

2- شخصنة الدولة: كما حدث عند السياسيين الأوروبيين في القرن العشرين، حيث أنه في الدولة الضعيفة القادة لا يميزون بين شخصهم وبين الدولة، لذلك

[1]- شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، 36.

[2] - Liana SwaWyler, "Weak and failing states: evolving security threats and US policy" congerssional researche service.(august 2008), p4.

فإن بعض أسباب ضعف هذه الدولة هي غياب الفصل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة للحكم والبيروقراطية.[1]

3- تتكون الدولة الضعيفة من عدة طوائف وأقليات مما يخلق نوع من الشرعية الأفقية، حيث لا يوجد طرف محدد يتكلم باسم الجماعة، وأغلب الحروب الإثنية ليست نتيجة للكراهة أو أن هذه الجماعات والأقليات عدوانية بطبعها اتجاه بعضها البعض ولكن سبب سياسات الدولة وبذلك فإن بعض الدول ضعيفة لأنها أقامت أنظمة اجتماعية اقتصادية وسياسية مبنية على الهيمنة واللاعدالة.[2]

ثانيا: معضلة القوة في الدولة الضعيفة:

حسب هولستي الدول الضعيفة تواجه مشاكل عند محاولتها لفرض سلطتها وقوتها، حيث تصبح قدرتها محدودة لوجود مراكز محلية للمقارنة بسبب تسلط البيروقراطية والفساد وبسبب الانقسامات الاجتماعية على طول الخطوط الأثنية، العشائرية، الطائفية، .... ويفترض أن تكون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع والمساعدة هي تأسيس هوية وطنية وتقديم خدمات، إلا أن هذه الدول لا تملك الموارد للقيام بهذه الوظائف وهو ما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية والمؤسساتية مما يطرح إشكالية لسلوك المواطنين تجاه الدولة[3].

كما أن الحكومات الضعيفة تتسبب بشكل كبير في تنمية الفساد في الدول الضعيفة، ويبقى تأثير ضعفها وانتشار الفساد حتى بعد استبدالها بحكومات أخرى وذلك لصعوبة

[1]- شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، 36.

[2]- نفس المرجع..

[3]- نفس المرجع، 37.

التعامل مع ما تخلفه نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية عالية الخطورة تدفع ثمنها الفئات الفقيرة وتؤدي إلى تراجع مستوى التنمية في الدولة إلى أدنى مستوياتهما وإلحاق الضرر بكافة القطاعات ومؤسسات الدولة، وسمة الدول المتقدمة أنها تحارب كل أشكال الفساد، كما تتعامل بصرامة مع أي تهاون في أداء الوظائف عكس الدول النامية التي تعتبر موطن للفساد والرشوة وغياب الاصلاحات السياسية والاقتصادية ما يجعلها تحتل المراتب الأولى في قوائم الدول الفاشلة والضعيفة[1].

ويعد مبدأ المشروعية القائم على الالتزام من قبل جميع أفراد المجتمع وأجهزة الدولة بالقوانين التي تسنها السلطة المختصة كضمان الاحترام للحقوق والحريات في مواجهة السلطة وأجهزة الدولة لأنها تصبح محكومة بالقانون وحده، وبذلك فهو يحقق أمن الأفراد والمجتمع بقدر كبير في تحقيق أم الدولة الداخلي ويعمل على انتظام الحياة السياسية فيها كما يعد ملاذا للأفراد في مواجهة الطغيان ودرعا واقيا للاضطرابات التي تستهدف استقرار الدولة كما يضمن الرقابة على تصرفات السلطة، وغياب هذا المبدأ في الدول الضعيفة يزيد من انعدام الأمن السياسي والاستقرار داخل الدولة[2].

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية في الدولة الفاشلة:

النزاعات الداخلية هي سمة من سمات الدولة الفاشلة، ولهذا سنحاول التطرق إلى بعض المقاربات التي حللت النزاعات الداخلية ومدى تأثيرها على الأمن الداخلي والدولي بسبب الحروب الأهلية التي تسببت في ضحايا وكوارث وأسفرت تهديدات يصعب مواجهتها.

[1]– محمد وارث، الفساد وأثره على الفقر، إشارة إلى حالة الجزائر: دفاتر السياسة والقانون 8 (2013): 88.

[2] – طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الامن السياسي: الحماية القانونية لأمن الدولة من جهة الخارج والداخل، (مصر، دار الجامعة الجديدة، 2010)، 80-81.

أولا: المعضلة الأمنية المجتمعية:

المعضلة الأمنية المجتمعية "Sosial security dilemma" هي الشكل الثاني للمعضلة الأمنية وخلاف للمعضلة الأمنية الدولية التي تكون بين الدول في ظل فوضوية النظام الدولي ما يؤدي إلى الشك والريبة وعدم الثقة بينها، فإن المعضلة الامنية المجتمعية تكون داخل الدولة ليس لغياب سلطة مركزية او حكومية وإنما لضعفها وعدم قدرتها على حماية كل الجماعات داخل الدولة.

ويعتبر باري بوزان Barry Bozen أول من أعطى مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية على انفجار العنف الأثني في كتابه المنشور عام 1993 بعنوان: the security dilemma and ethnic conflict [1]، حيث يرى باري بوزان أنه يمكن تطبيق المعضلة الأمنية داخل الدولة وذلك عندما تجد مجموعات عرقية داخل الدولة أنها مسؤولة عن حماية نفسها وتكون المعضلة الأمنية الداخلية إذا ما توفر شرطين:

1- وجود احتكاك وقرب بين جماعتين عرقيتين او اكثر داخل الدولة.
2- عجز السلطات الوطنية والإقليمية والدولية عن منع القتال والاصطدام بين هذه الجماعات وعدم القدرة على ضمان أمنها.

ويعتبر مفهوم المعضلة الأمنية أحد المفاهيم الواقعية الجديدة لتفسير النزاعات الأثنية داخل الدولة التي تنتج عن عدم قدرة الدولة على توفير الامن والنظام وانتشار الفوضى داخلها، ما يؤدي بكل جماعة إلى محاولة تأمين نفسها، ونفس الشيء بالنسبة للجماعات

[1] – بن ناجي، الدولة الفاشلة في إفريقيا، 40.

الأخرى لذلك تفقد الدولة قدرتها على التوفيق بين الجماعات ومنع تصادمها إضافة إلى عدم قدرتها على تقديم ضمانات موثوقة لحمايتها[1].

وقد كان التحول عن المعضلة الأمنية الدولاتية إلى المجتمعية نتيجة للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة ظاهرة الدولة الفاشلة سواء كمصدر أو نتيجة للنزاع بين المجموعات الأثنية وفي كلتا الحالتين فإنها تتسبب في زيادة حدة هذه النزاعات وكنتيجة لفشلها فهي لا تستطيع السيطرة على لإقليمها كما تفقد احتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر في ظل العنف والفوضى التي تلجأ لها الجماعات المتنازعة لتحقيق أهدافها باستخدام الميشيليات الشبه عسكرية، العصابات الإجرامية والإرهاب، وهذا بالاعتماد على الأسلحة الخفيفة وحروب العصابات التي لا تراعى فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب[2].

وفي حالة تصاعد حدة المعضلة الامنية المجتمعية فإن نتائجها قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس لإستنقاذ موارد نادرة إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الأثنية ومحاولة القضاء عليها نهائيا[3].

ثانيا: المقاربة بالوسائل lestranentalist Approach:

هي مقاربة تفرض أن النزاعات العرقية ليست نتيجة للاختلاف العرقي بل راجع لتحريك الفواعل السياسية سواء الداخلية مثل النخبة الحاكمة أو فواعل خارجية كالدول،

---

[1] – phil orchand « the state as Villani: weak state ASA cause of communal conflict » university of british columbia,2004,pp 2-3, in, http://www..... ASSP.ca/popers.2004 pdf- accessed, (20/01/2017).

[2] – عادل زقاع، المعضلة الامنية المجتمعية: خطاب بالأثنية وصناعة السياسة العمة، دفتر السياسة والقانون 5 (2011)، 106.

[3] – نفس المرجع، 107.

فقد يكون هناك اختلاف أو قد يتم خلقه من طرف هذه الفواعل، وفي هذا الإطار يقول باري بوزان: إن النزاع العرقي أسطورة استراتيجية فليست الجماعات العرقية هي الفاعل بل جزء منها يقودها ويتكلم باسمها فهناك العديد من الدول تتميز بتنوع عرقي لكنها تتمتع بالاستقرار والأمن ولا تعاني من النزاعات وهذا ما أكده جون بوون Joun Bowen باعتباره فكرة الاختلاف العرقي كسبب للنزاعات العرقية هي أقرب إلى الخرافة كما أنه ينفي وجودها مؤكدا على دور الفواعل السياسية الداخلية والخارجية حيث يرى أن الاستعمار لعب دورا مهما وأساسيا في إثارة الصدام العرقي من خلال سياسته "فرق تسد" التي مكنته من التحكم في الوضع الداخلي فمعظم النزاعات افتعلها المستعمر، فالتوتسي والهوتو في رواندا وبورندي حسب "بوون" يتكلمون نفس اللغة ولهم نفس الطقوس الدينية ولم يكن يميزها إلا كون التوتسي أطول قامة من الهوتو، وقد تعايشت الجماعتان بسلام وكانت نسبة الزواج بينهما كبيرة، ولم يبدأ النزاع إلا بمجيء الاستعمار وبداية تصنيف القبائل حسب العامل القبلي حيث خص المستعمر التوستي بالعديد من الامتيازات السياسية والاقتصادية على حساب أغلبية الهوتو[1].

كما قد يكون لدول الجوار دور في إثارة النزاعات العرقية حيث تقوم بافتعال النزاع العرقي لتحقيق أهداف استراتيجية وذلك من خلال دعمها للحركات الانفصالية بالتدريب والخطابات القومية وقد يستمر تطورها لدرجة تصبح فيها طرف مباشر في النزاع، ودعمها المستمر للتمرد والعنف لانهاك قدرات الدولة وزعزعة استقرارها والمساس بشرعيتها[2].

[1] – عبد الغاني دندان، "النزاعات الأثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري إبستيميولوجي"، (ورقة مقدمة للملتقى الوطني السنوي حول "سياسات الدول في مواجه الجماعات الاثنية"، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 28و29 أفريل 2010)، 9.

[2] – نفس المرجع، 10.

أما بالنسبة لدور العامل الداخلي ودوره في خلق النزاع الأثني بسبب تحريك محفزاته وأسبابه من قبل النخب الداخلية والتي تعمل على تحقيق مصالحها باعتمادها على الفوضى كجو مناسب لذلك، حيث يتم تسييس الانتماء الأثني الذي يؤدي بدوره على العنف والاضطراب السياسي والاجتماعي وهذا التسييس هو جزء من استراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية وحسب "ماورو كيفير" Mawro Keefer فإن ضعف المؤسسات وفسادها وغياب سيادة القانون لها أثر سلبي في حالة التنوع الأثني وذلك لإمكانية استغلاله لزعزعة الاستقرار والأمن ولتحقيق المكاسب الخاصة لهذه الأطراف الخارجية على حساب تماسك الدول كما قد يتم استغلالها لإفشال الدول[1].

فالمقاربة بالوسائل تنفي أن يكون لعامل الاختلاف العرقي دور في إثارة النزاع بل وتؤكد على أن هذه النزاعات في الظاهر عرقية فواعلها جماعات عرقية وبالمقابل جوهرها لا يمت بصلة للعرقية ولا يمكن اعتباره إلا صراع مصالح سواء بين الفواعل الداخلية أو الخارجية وهي تؤكد على أن دراسة النزاعات الأثنية يجب أن تنطلق من فكرة أن النخب أو الدول هي الفاعل في النزاع العرقي، أما الجماهير لا يمكنها أن تمثل إلا عاملا تابعا عرضة للتأثير فهي لا تتحرك بذاتها وإنما عن طريق الفواعل سواء داخلية أم خارجية حيث تقوم الفواعل الداخلية بافتعال النزاعات العرقية من خلال آليات (وسائل التنشئة، الإعلام والاتصال) فهي الأقدر على تنشأة وتكوين الرأي العام وصناعة صورة للآخر، وتكمن قدرة الفواعل الخارجية على افتعال النزاعات العرقية في كونها تمتلك الإمكانيات المادية والعسكرية وحتى الثقافية التي تؤثر من خلالها عل سلوك هذه الجماعات، ولذا

[1] – كريمة عباسي، المقاربة النفسية في دراسة مسائل الهوية والتمحور حول الأثنية، (ورقة مقدمة للملتقى الوطني السنوي حول المقاربات النفسية في دراسة العلاقات النفسية المرجعية والتطبيق، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 22-23 أفريل 2013)، 16.

فإن هذه المقاربة توضح دور العامل الداخلي والخارجي في إثارة النزاعات العرقية وزعزعة استقرار الدول وتماسكها وتعطيل قدرتها على أداء وظائفها[1].

ثالثا نظرية التهميش:

يستخدم مفهوم التهميش Merginalization في العلوم الاجتماعية عامة للتعبير عن الفئات التي تعيش في مناطق هامشية وتواجه عجز حاد في حاجاتها الأساسية ثم أصبح مفهوم شائع في أدبيات التنمية والتخلف وقدم المفهوم شرحا لمشكلات الفقر والتخلف في دول العامل الثالث أما بالنسبة لمجالات هذه الظاهرة فقد حددتها نظرية التهميش في عدة مجالات هي:

1- **التهميش الجغرافي:** ويقصد به العجز في المساحة حيث تعاني فئة معينة من ظروف معيشية صعبة ناتجة عن عوامل مناخية وجغرافية.
2- **التهميش البيئي:** محدودية الموارد خاصة هطول الأمطار الذي يفرض قيودا على الإنتاج الحيوي مقارنة بقيود أخرى مثل الفيضانات والجفاف.
3- **التهميش السياسي:** فقدان الحقوق السياسية للفرد التي يجب على الدولة كفالتها (مثل حقوق المواطنة) كما يشمل إقصاء الفرد في السياسات الخاصة بهيكل الموارد خاصة التنمية والتحديث ويظهر هذا عادة في عدم حيادية الدولة في صنع السياسة العامة[2].

كما يرى علماء سوسيولوجيا التنمية أن الصراع السياسي عادة يندلع بين الذين يملكون الثروة والسلطة وبين المحرومين منها، وأن الحرمان النسبي مسؤول عن معظم حالات العنف مثل التمرد والعصيان وحرب العصابات كما أنه يخلق المناخ للعنف الجماعي لأنه

[1] – دندان، النزاعات الأثنية في العلاقات الدولي، 10.
[2] – بن ناجي، الدولة الفاشلة في إفريقيا، 44.

يسبب الإحباط حيث يرى تيدجون Tedjhon في كتابه "لماذا يثور الناس" why man rebel بأن السبب هو الفجوة بين الحاجات وتحقيقاتها[1].

فالحاجات الإنسانة ليست بيولوجية فقط مثل الطعام والسكن والماء بل الحاجات الاجتماعية والاقتصادية مهمة كذلك للنمو والتنمية مثل فرص العمل حرية التعبير والمشاركة في السلطة والثروة ويدث العنف داخل الدولة بقدر تجاهلها لهذه المطالب الأساسية وتهميشها لفئات على حساب خدمة فئات أخرى ما يؤدي إلى ذهاب الدولة نحو الفشل نتيجة عدم قيامها بوظائفها والتزاماتها تجاه كافة مواطنيها باختلاف أصولهم وانتمائهم الأثني واللغوي والديني، وهي بذلك ساهمت في تدهور الوضع الأمني داخليا وإمكانيات انتقاله إلى الدول المجاورة ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثالث: التصور النقدي للدولة الفاشلة.

انتقدت المقاربة النقدية المقاربة الوضعية حول تصوراتها الأمنية بما في ذلك المقاربات التي تناولت الدول الفاشلة فهي حسب التصور النقدي لم تهتم بظاهرة الدول الفاشلة من حيث إخفاقها في توفير أمن مواطنيها ولكن من منظور فشلها في أداء مسؤولياتها تجاه الجماعة الدولية بسبب سماعها للفواعل غير دولاتية باستخدام أراضيها كقواعد لنشاطها الإجرامي الموجه ضد المصالح الغربية، فالمنظور النقدي يعيب على هذه النظرة كونها تهتم بأمن الغري فقط وهو ما يجعل المشاكل الأمنية الناتجة عن الفشل الدولاتي تواجه بالتدخلات وإعادة بناء النظام دون الاهتمام بمصالح مواطني تلك الدول[2].

[1] – نفس المرجع، 45.

[2] – شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني، 38.

لذلك فالمقاربة النقدية للدراسات الأمنية تحاول من جهة الإجابة عن السؤال: من الذي تسبب في فشل "الدولة الفاشلة"، ومن ثمة البحث في السياق السيسيو اقتصادي الذي يؤدي ببعض الدول الفاشلة بينما تنجح دول أخرى في أداء مهامها والتزاماتها.

النقديون متأثرون بالفكر الغرامتي والذي يرى أن الدولة لا ترتدي دور القوة فقط بل دور الهيمنة فالدولة عند أنطونيو غراسي ليست مؤسسات محدودة وحكومة موظفين أو قادة سياسيين وشخصيات بمسؤوليات حكومة مباشرة وإنما الدولة وحدة مركبة من للنشاطات العملية والنظرية التي من خلالها تبرر هيمنتها وتكتسب الموافقة على الحكم[1].

[1] – نفس المرجع.

الفصل الثاني

التدخل الدولي بين العسكرة والأنسنة

الفصل الثاني:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل الدولي.

إن مفهوم التدخل محير وذلك راجع كونه كلمة وصفية معيارية فالكلمة لا تصف فقطما يحدث وإنما تعطي أحكاما قيمية، فسياسة عدم التدخل هي عرف أساسي للقانون الدولي ومعيار قوي يؤثر على النظام الدولي لذلك اختلف المفكرين والدول على حد السواء.

المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي.

يعبر مصطلح التدخل الدولي عن ظاهرة سياسية تطبع سياسات الدول في إطار العلاقات الدولية وقد احتلت حيزا هاما من قبل الباحثين لذلك كان هناك إختلاف كبير حوله.

فلغة: هو مشتق من الكلمة اللاتينية intervenire والتي تعني حسب espsteni التموضع بين شيئين interproposition[1] ويستعمل بمعنيين سلبي interférence ليشير إلى الإعتداء والتعرض لشؤون الغير وبمعنى إيجابي للتوسط في الخصومات.[2]

يعرفه شارل روسو بانه <<تدخل في الشؤون الداخلية او الخارجية لدولة أخرى بقصد تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل أو خضوع معين . أن الدولة المتدخلة تتصرف عن طريق السلطة وتسعى لفرض إرادتها بممارسة ضغوط مختلفة (سياسية، إقتصادية، نفسية، عسكرية ... إلخ) إلى أن ترجح ما ترغب به>>.[3]

---

[1] – ibez bu jude, concept of intervontion in international law, http://www.etrunrianant.it/jude/international.htm.(last modifed mardi 01-05-2017)

[2] – مجموعة مؤلفين، القاموس السياسي: إنجليزي–فرنسي–عربي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، 201.

[3] – يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي، 162.

وتعرفه كارولين توماس بانه سلوك عواني ينتهك معايير الأنظمة الموجهة للقانون الدولي[1] وعرف جيرهارد فان غلان Gerhard van glane التدخل أنه: تدخل ذو طبيعة ديكتاتورية من جانب دولة ما في شؤون دولة أخرى بغية الإبقاء على النظام السائد فيها وتغييره بدلا ان يكون مجرد عمل ذي السند القانوني يضفي عليه الشرعية أو ينفيها.[2]

وعرفه هانس مورغانتو: عملية عنيفة غير مباشرة متمثلة بالضغوطات والعقوبات التي تمارس دولة ما عند تدخلها في شؤون دولة أخرى بغير حق مصالحها الوطنية.[3]

حيث ربط مورغانتو التدخل بالمصلحة الوطنية معبرا بذلك عن النظرة الواقعية للتدخل في العلاقات الدولية.

ويعرف الدكتور الغنيمي التدخل بأنه تعرض دولة لشؤون دولة بطريقة استبدادية بقصد الإبقاء على الأمدد الراهنة للأشياء أو تغيرها.[4]

وهناك من انطلق من فكرة تحليل الظاهرة على أساس أنها تحافظ على توازن القوى في النظام الدولي وبالتالي فهي بمثابة آداة لحفظ توازن القوى في العلاقات الدولية وأساس بنيوي للنظام الدولي لما يضمن تحقيق السلام بردع الدول عن إثارة الحروب.[5]

وهناك من يعطي من الباحثين تعريفات للتدخل انطلاقا من كونه نتيجة حتمية للفوضوية

التي يتسم بها النظام الدولي بغض النظر عن الشكل الذي يأخذه التدخل وكذلك عن

---

[1] – معاوية عودة السوالفة، "التدخل العسكري والإنساني،" (رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009)، 30.

[2] – نفس المرجع، 31.

[3] – نفس المرجع، 32.

[4] – موسى سليمان الموسى، "التدخل الدولي الإنساني شرعية التدخل السوري في لبنان،" (رسالة ماجيستير، الأكاديمية العربية، الدنيمارك، 2006– 2007)، 28.

[5] – إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ص4، (الكويت، 1971) "973–995.

شرعيته ومن عدمها وهنا يقول ماكس بيلوف max beloff عن التدخل أنه محاولة من طرف دولة واحدة التأثير على التركيز الداخلي والسلوك الخارجي لدولة أخرى بإستخدام درجات صبيانية من القمع أي أن للتدخل أشكال مختلفة ترجع إلى الحالة والوضعية التي عليها الدولة المستهدفة.[1]

وهناك من الباحثين من ركز على أن التدخل لا يكون من نية الدول المتدخلة، بل هناك دوافع ومثيرات داخلية من الدول المستهدفة إذ يؤكد ريتشارد ليتل richard little أن التدخل يحتمل وقوعه عندما تتوفر عناصر التفكك الداخلي في دولة معينة حيث يقول: "توجد الحالة التدخلية عندما تستجيب وحدة سياسية خارجية لدافع تدخلي، هذا الدافع ينبع عند تأزم النزاع الداخلي في الدولة المتفككة مما تستدعي تدخل عنصر ثالث لتحويل مجرى النزاع ... ".

وهنا قام ليتل بوضع قاعدة الدافع والإستجابة حيث يطلب طرف داخل الدولة المستهدفة مساعدة خارجية مما يستدعي التدخل.[2]

وهناك اتجاه ذهب إلى تفسير التدخل استنادا إلى المتغيرات والمستجدات التي يشهدها النظام الدولي وكذلك أشكال التدخل الممارس في الواقع الدولي فحاول أصحاب هذه النظرة صيانة التدخل في قالب نظري أكثر عمليا وإجرائيا ويعتبر جيمس روزنو james rosnau أهم الباحثين في هذا المجال حيث وضع عدة معايير لهذا الغرض وهي:

1- توسيع تعريف التدخل ليشمل جميع المظاهر المتداخلة مع ظاهرة التدخل.

[1] – سالم برقوق، "إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية،" (رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1994) 22-23.

[2] – نفس المرجع، 27.

2- على التعريف أن يكون أكثر تفصيلا ودقة من المعنى المبسط والغامض لكلمة التدخل.

3- التعريفات العملية تبعد الغموض.[1]

وفي حالة التفاعل الدولي يكون عسكريا فعليه إثبات حدوث تحركات لوحدات دولية تجاه دولة أخرى وهنا يجب توفر مجموعة من الظروف والأشكال والسياسات بحيث يكون:

- العمل جديد وغير تقليدي أي خارق للعادة.
- التأثير إيجابي أو سلبي على التركيبة السلطوية للدولة المستهدفة وعليه فإن جيمس روزنو يؤكد على أن التدخل هو التأثير على السلوك السياسي للدولة نتيجة تدخل خارجي بإستخدام أدوات مختلفة ومتفاوتة تتراوح بين عسكرية، سياسية وإقتصادية كما أن هناك عوامل داخلية وخارجية تتداخل فيما بينها تقود إلى التدخل ويحددها السلوك التدخلي.

المطلب الثاني: أشكال ومعايير التدخل.

تتعدد وتنوع أشكال التدخل بين المعونات الإقتصادية أو العسكرية أو قطعها، أو ممارسة ديبلوماسية وصولا لاستخدام القوة العسكرية كما يبينه المخطط التالي:

[1] – نفس المرجع.

الشكل 1 : أشكال التدخل.

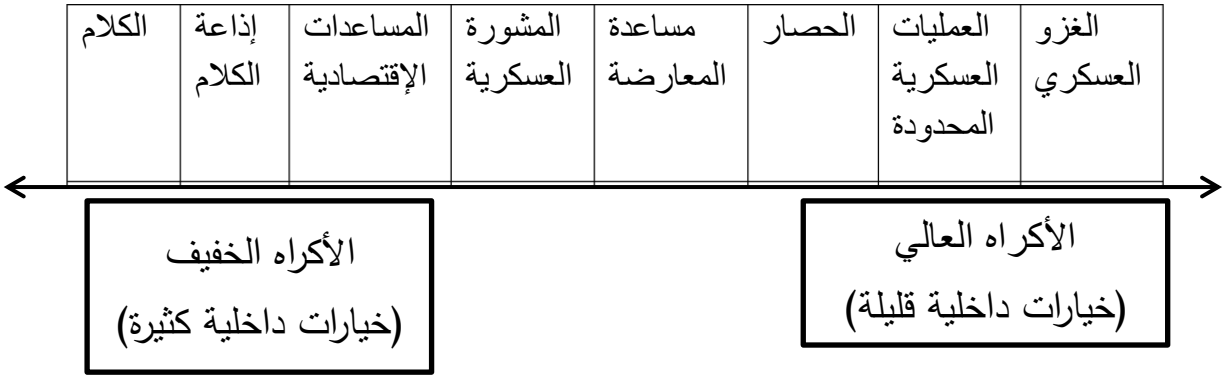

المصدر:

josephe.s.nye-understauding international conflicts au introduction to teory and history, longman imc- third edition 2000, p149

وقد يستخدم التدخل من جانب القوى الدولية أو بهدف إحباط أي تبدلات داخلية في النظام السياسي أو إعادة الوضع إلى ما كان عليه ويسمى في هذه الحالة بالتدخل الدفاعي مثل تدخل دول الوفاق عام 1917 في روسيا ضد البلاشفة للدفاع عن النظام القيصري السابق، أو أن الدافع وراءه هو استبدال نظام الحكم القائم بنظام آخر أكثر تلائما مع مصالح الدول أو الدولة المتدخلة وهذا ما يسمى بالتدخل الهجومي[1] مثل تدخل ألمانيا وإيطاليا عام 1936 في إسبانيا لقلب النظام الجمهوري في هذا البلد وإقامة نظام بديل.

لقد قام كل من المعسكرين في الحرب الباردة باستخدام هذه الأداة لتوسيع مناطق النفوذ في العالم فالإتحاد السوفياتي كان يمد يد المعونة المادية والمعنوية لحركات التحرر في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية لإضعاف الدول الغربية في حال نجاح هذه الثورات ومن

[1] – محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، 50.

ثمة السيطرة عليها وبسط نفوذه على هذه المناطق، ومن جهة أخرى كان يتدخل عسكريا في أوربا الشرقية للمحافظة على الأنظمة الإشتراكية القائمة فيها مثل تدخله في كل من بولونيا والمجر عام 1956 ومن ثمة في تشيكوسلوفاكيا عام 1968،[1] وبالمقابل عملت الولايات المتحدة على تقوية علاقاتها مع دول العالم الثالث محاولة منها لاكتساب أصدقاء جدد عن طريق قبول معونتها وتجدر الإشارة إلى أنه من الرغم من هذه التدخلات المباشرة وغير المباشرة التي حدثت في الحرب الباردة من جانب القوتين وتدخلات أخرى من جانب بعض الدول إلا أن القرارات والمقررات الدولية خلال هذه الفترة لم تجيز هذه التدخلات وفي أحيان كثيرة عمدت الأمم المتحدة إلى إدانتها.[2]

ويصنف أيضا الأستاذ محمد طلعت الغنيمي أشكال التدخل إلى ثلاث أنواع هي: تدخل خارجي بتدخل دولة في علاقات دولة أخرى وتدخل داخلي بتدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بغية تغيير نظامها أو إبقائه وتدخل عقابي وذلك بغرض فرض حالة من العنف على الدولة المستهدفة.[3] لكن الملاحظ أن تصنيفات الدكتور الغنيمي غير واضحة وأنه أهمل بعض العناصر في تصنيفه للتدخل.

وصنف الدكتور علي صادق أبو هيف التدخل إلى سياسي – عسكري – إقتصادي – فردي – جماعي – صريح ومباشر.

وهناك من أضاف أنواع وأشكال أخرى كالتدخل الديبلوماسي التدخل الوقائي الإنساني.

ومن خلال تعدد أشكال التدخل يمكن ضبط مجموعة من المعايير لنكون ألممنا بجميع

---

[1] – نفس المرجع، 52.

[2] – عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام (لبنان، مؤسسة موكرياني للنشر والطباعة، 2009)، 213.

[3] – محمد طلعت الغنيمي، الوجيز في قانون السلام (مصر، منشأة المعارف)، 311.

أشكال التدخل المستقاة من الواقع الدولي ويمكن تقسيمها إلى:

1- **معيار جغرافي:** وهنا يمكن تحديد نوعين من التدخل:

1-1- تدخل داخلي: تدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة معينة قصد إحداث تغير في البيئة التركيبية للنظام الداخلي فيها.

1-2- تدخل خارجي: ويكون تدخل دولة في الشؤون الخارجية لدولة أخرى في إطار علاقتها مع باقي الدول بغية توجيه سياستها الخارجية مما يتوافق ومصالح الدولة المتدخلة.

2- **معيار الأطراف:** وهو حسب الأطراف المشاركة في التدخل وهنا يمكن تمييز:

2-1- تدخل فردي : وتمارس فيه دولة منفردة تدخل عل دولة أخرى وهنا باحثو السياسة الدولية يرجحون هذا النوع من التدخل على أنه مصلحي بالدرجة الأولى.

2-2- تدخل جماعي: مجموعة من الدول مجتمعية ويدخل ضمن إطار الأمن الجماعي لردع دولة متهمة بإنتهاك الشرعية الدولية أو خرق القانون الدولي، وهو أكثر شرعية من التدخل الفردي.

3- **معيار المجالات الحيوية:** ويتخذ التدخل مجالا محيط من المجالات الآتية:

3-1- التدخل السياسي: وهو تدخل يكون رسميا علنيا أو العكس من ذلك ويكون سياسي بحت وله إمكانية أن يتحول إلى تدخل عسكري تستخدم فيه القوة أو التهديدات بإستعمالها في حالة عدم إذعان الدولة المستهدفة.

3-2- التدخل الإقتصادي: وهو أحد أشكال التدخل الذي تمارسه الدولة على دولة أخرى وفي الوقت الراهن أصبحت تمارس العديد من الفواعل ممثلة بشكل أساسي في الشركات متعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير.[1]

[1] – نفس المرجع، 313.

4- **معيار العنف: (القمع):** لأن التدخل يشمل الأكراه لضمان نجاحه وتحقيق أهدافه ويمكن أن يكون:

4-1- تدخل سلمي: وذلك بإحتساب إستعمال القوة أو التهديد بها كتدخل قوات الأمم المتحدة في مناطق النزاع في إفريقيا لحفظ السلام والامن في حالة وجود ونزاع مسلح بدون التحيز لطرف من أطراف النزاع.

4-2- تدخل عسكري: وهو تدخل تمارس فيه دولة القوة العسكرية على دولة أخرى لشل نظامها أو إقصائها وهو الأكثر شيوعا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.[1]

وبالرغم من تقديمنا لأشكال متنوعة ومتعددة للتدخل إستنادا لمجموعة من المعايير إلا أنها تبقى ناقصة وغامضة في مجملها لأنه يمكن للتدخل أن يأخذ شكل يجمع بين العديد من صفات أشكال التدخل المذكورة سابقا فمثلا يمكن أن يكون التدخل جماعي بقيادة دولة واحدة وفي نفس الوقت يكون عسكري سياسي ويحمل في طياته جوانب إقتصادية لذلك من الصعب إعطاء أشكال محددة للتدخل.

المطلب الثالث: مشروعية التدخل ومبدأ عدم اتدخل.

لقد كانت مبررات التدخل ومرتكزاته مختلفة خاصة في فترة الحرب الباردة خاصة في ظل التعامل الحذر مع مبدأ السيادة، والتدخل يأخذ شرعيته في أغلب الأحيان من ذرائع وتكييفات الدول التي تقوم به والتبرير يأتي بعد التدخل إما في:[2]

[1] – هشام بسباس، تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاساته في الأمن القومي الجزائري، (مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2011-2012)، 17.

[2] – عز الدين حمايدي، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية،" (رسالة ماجيستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005)، 47.

أولا: التدخل الجماعي طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة:

فالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة (المتدخل في أمرها) على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين، أو في حالة تعدي الدولة المعنية بالإعتداء على دولة أخرى.[1]

على صعيد الأمم المتحدة وبالموازاة مع التطورات الدولية وبالنظر إلى السلطة المخولة لمجلس الأمن في تكييف الحالات الموجبة للتدخل وبناء على المادة 39 من الميثاق والتي تسمح لها بالتدخل بناء على السلطة التقديرية، وهي في أغلب الأحيان تخضع لمصالح الدول الكبرى.

ثانيا: التدخل بناء على الطلب:

ويكون هذا النوع من التدخل مبني على الطلب بدون ضغوط ويكون من قبل الحكومة الفعلية والاعتراف للحكومات القائمة بحق الحصول على المساعدات العسكرية الخارجية أمر لا يتفق مع مبدأ التدخل لأن الشرعية الدولية لا تبقى دائما إلى جانب الحكومة القائمة ففي حالة حق الشعب في تقرير المصير تعود إلى الشعب لذلك يجب مراقبة الشرعية القائمة من قبل الدول الأجنبية.[2]

[1] – عدي محمد رضا يونس، التدخل الهام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة (بيروت، المؤسسة الحديثة للكتب، 2010)، 62.

[2] – عبد الوهاب عمروش: "التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في أفريقيا: دراسة حالة الصومال 1992-2005،" (مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر، 2006-2007)، 30.

ثالثا: التدخل ضد التدخل:

ففي حالة تدخل دولة في شؤون دولة أخرى يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان التدخل مشروع أو غير مشروع فلا يجوز التدخل من قبل دولة ثالثة.

إذا ما كان التدخل الأول تدخل مشروع ويجوز التدخل إذا كان هناك إضرار بمصالح الدولة المتدخلة أو إضرار للمصالح العامة لجماعة الدول.[1]

رابعا: التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان وتحقيق الحماية الإنسانية:

إذ أن خرق حقوق الإنسان والتعسف في مواجهته كانت في السابق تندرج ضمن الإختصاصات الداخلية للدول، غير أنه مع مرور الزمن وتنامي الإهتمامات الدولية بحقوق الإنسان أصبح للفرد أهمية كبيرة في القانون الدولي وهكذا ظهرت مفاهيم واصطلاحات تتعلق بـ: واجب التدخل وضرورة التدخل بل وفق التدخل لمساعدة شعب على نيل استقلاله أو بطلب من حكومة شرعية أو التدخل لحماية شعب من الإبادة أثناء الصراعات العرقية والأثنية الدامية ولقد أكدت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان على ثلاث مبادئ هي:[2]

1- استخدام مفهوم المسؤولية الدولية للحماية بدل التدخل الإنساني لتجنب ما قد يثير التعبير الأخير.

2- وضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن.

---

[1] – اخلاص بن عبيد، "آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الإنساني،" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، 43.

[2] – محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الأساسي في العلاقات الدولية (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، 59.

3- التركيز على أن عملية التدخل لأغراض إنسانية يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفعالية وبناء على سلطة مباشرة ومسؤولة.

لكن يجب التنبيه إلى أنه جاء تحريم التدخل بكافة أشكاله في المواثيق الدولية وقراراتها كونه يمارس من قبل دولة ضد دولة وهذا تحت مسمى مبدأ عدم التدخل الذي يرتبط بجملة من الحقوق الأساسية للدولة التي تتمثل في:[1]

- السيادة وفق الدولة في التصرف في مواردها.
- المساواة بين الدول في سيادتها وقدرتها على اختيار نظامها السياسي والإقتصادي والإجتماعي ويرجع مبدأ عدم التدخل في جذوره إلى الثورة الفرنسية، حيث أقرت فرنسا على إثرها أنه يمتنع الشعب الفرنسي عن التدخل في شؤون حكومات الدول الأخرى وفي نفس الوقت لا تقبل تدخلات حكومات الدول الأخرى في شؤونها الداخلية وكما جاء في رسالة الرئيس الأمريكي جورج واشنطن التي أكدها بعدها الرئيس جيمس مونرو بعد أحداث أسبانيا في المبادئ الآتية:
  - مبدأ عدم شرعية الاستعمار.
  - مبدأ عدم التدخل.
  - مبدأ الإنعزال.[2]

ومن خلال ما أوردناه يمكن القول أن مبدأ عدم التدخل يكمن أساسا في السيادة فلا يمكن لأي فاعل في العلاقات الدولية دولة كان أو شخص أو مؤسسة أن يتدخل في شؤون دولة ذات سيادة وحسب المادة 02 من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فإنه لاوجود لما يسوغ للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي هي في صميم السلطان الداخلي للدولة.

[1] – ليلى نيقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبديل (دمشق، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، 16.

[2] – رضا يونس، التدخل الهام والقانون الدولي العام، 64.

وليس فيه ما يمنح لأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأنها تخل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

فمبدأ عدم التدخل من المبادئ الأساسية التي تحترمها جميع أفراد الهيئة الدولية وهي مبادئ واردة في المادة الثانية وهي:[1]

- المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.
- إلتزام الدول بالوفاء بإلتزاماتها الدولية وفق مقتضيات حسن النية.
- إلتزام الدول بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية.
- إمتناع الدول الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الإستقلال السيادي أو على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة
- تقديم الدول الأعضاء العون للأمم المتحدة في أعمالها المتخذة.

المبحث الثاني: المفهوم والتطور التاريخي للتدخل العسكري..

إن التدخل الدولي أو الأجنبي يكون بعدة أنواع لكن يبقى العسكري هو الأكثر خطورة وله بصمة كبيرة على الدولة التي هي مستهدفة به. ولذلك أفردنا مبحث للتدخل العسكري أين حاولنا إعطاء تعريف له مع التطور التاريخي للظاهرة للوقوف على أهم المحطات الدولية التي شهدت هذه الظاهرة وكذا المقاربات في العلاقات الدولية كيف تنظر إلى الظاهرة.

[1] – الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبديل ، 17.

المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري.

هناك إختلاف كبير في تعريف التدخل العسكري لأنه يخضع لسياقات مختلفة حسب هدف التدخل وحسب الموقع المتدخل فيه ولذلك قدم العديد من المختصون والباحثون تعريفات عديدة المفهوم التدخل العسكري ومن بينها:

حيث يعرفه رج فنسنت بأنه هو الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة داخل دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهو عمل منفرد له بداية ونهاية وهو موجه ضد سلطة الدولة المستهدفة بالتدخل وليس بالضرورة أن يكون عمل قانوني أو غير قانوني ولكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية.[1]

ويعرفه فريديريك بيرسون وروبرت يومان (pearson and bouman) على أنه "تحرك لجنود نظاميين أو قوات (جوية – برية – بحرية) ضد إقليم دولة أخرى أو ضد مياهها الإقليمية أو تحرك عسكري عنيف من طرف دولة ضد أخرى في سياق بعض القضايا السياسية أو النزاعية".[2]

ويقدم أرت رج (art et r.j) تعريف للتدخل العسكري بتحديد العلاقة بين القوة العسكرية والأهداف المرجوة تحقيقها ويترجموه من خلال مخطط فعال لفهم ماهية التدخل العسكري وهو ما ورد في الجدول الآتي:[3]

---

[1] – جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر. مركز الخليج للأبحاث،(دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 819.

[2] – جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2012)، 23.

[3] – نفس المرجع، 25.

الجدول رقم 01: العوامل الدافعة للتدخل العسكري

نوع القوة	الغاية	الأسلوب	الهدف	الخصائص
دفاعية	ضد الهجومات	سلمي أو عنفي	عسكري صناعي	مثبطة أو عدوانية
ردعية	يمنع العدو من أن يبادر بالضربة الأولى	سلمي	مدني صناعي عسكري	تهديدات للعلاقات وإختراق للاستعدادات
إكراهية إجبارية	إيقاف العدو عن بدأ التحرك	سلمي أو عنفي	مدني صناعي عسكري	تبرر على أسس دفاعية
تهديدية	نفوذ	سلمي	لاشيء	يمكن أن تكون إنذارية

المصدر: جمال منصر: التدخل العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الاورسا (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2012) ص25.

ويعط الأستاذ ريشارد richard bakster إلى أن وصف التدخل يطلق على كل إستخدام للقوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة من الموت أو الأخطار الجسمانية، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على إقليمها لخطر الموت.[1]

ويعطي جوزيف.س. ناي الإبن في كتابه الشهير المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ ثلاث مبادئ للحكم على سياسة التدخل وهي الدوافع والوسائل والعواقب وهي حسبه مهمة فلا يمكن الحكم على التدخل من خلال العواقب فقط أو حسن النوايا، على

[1] – عبد القادر بوراس، الأمن الإنساني، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية (الجزائر، دار الجامعية الجديدة، 2009)، 178.

سبيل المثال يقول الكاتب نورمان بودهويتز أن الولايات المتحدة الامريكية كانت على حق حين تدخلت في فيتنام لأن الأمريكان كانوا يحاولون إنقاذ جنوب فيتنام من الحكم الشمولي ويمكن مقارنة هذا الموقف وموقف آخر يكون فيه فرضا صديق يعرض عليك أن يصطحب إبنتك للمنزل في ليلة ممطرة بسيارته ولكنه كان مسرع جدا ففقد السيطرة على السيارة فانحرفت وانقلبت وماتت إبنتك، فهل يمكنه القول أن كان بحسن نية وأراد إيصالها بسرعة.

فإذا كان رأي بودهويتز أن تصرف الأمريكان في فيتنام كان: أحمق ولكنه أخلاقي، صحيح فهل النوايا الحسنة تجعله صوابا؟ فالدوافع فقط لا تكفي يجب مراعاة العواقب كذلك.[1]

وفي الحرب الفيتنامية سعي الولايات المتحدة الامريكية لإنقاذ جنوب الفيتنام من الأهوال التي ارتكبتها فيتنام الشمالية لم يكن كافيا ما يرغم من عدالة الدافع فالوسائل المستعملة هي مسألة أخرى. والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل كانت هناك بدائل؟ وهل بالتدخل هو آخر حل؟ أو لم يكن هناك مساعي لحماية الأبرياء؟ وهل كان العقاب بنفس حجم الجرائم أم كان مبالغ فيه؟

وألم يكن هناك إجراءات معينة من أجل الحياد ووالموضوعية. وهل أحيلت المساعي الدولية متعددة الأطراف أي اهتمام والتي كانت بمقدورها أن تلعب دور مهم. وماذا عن العواقب؟ وماهي احتمالات النجاح وماذا عن الموقف الدافعي الذي هو مبهم نوع ما حيث يصعب التمييز بين المدني والعسكري ولذلك يجب الحذر عندما تكون الأوضاع معقدة،

[1] – جوزيف س ناي الإبن، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، تر. أحمد أمين الحمل ومجدي كامل، (القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997)، 202.

ولذلك يجب الأخذ بالأبعاد الثلاث الدوافع، الوسائل والعواقب بعين الإعتبار قبل إصدار الأحكام.[1]

وهناك مسألة أخرى هي سياسة الإحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية وأدت بها في الأخير للتخل فبعد الحرب العالمية الثانية أثارت قضية خروج إنجلترا لتحل محلها الولايات المتحدة الامريكية في شرق البحر المتوسط، لوقف الزحف السوفياتي على تركيا واليونان حيث كانت نقاشات داخل الولايات المتحدة حولها فوزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال وآخرين كانوا حذرين وكان هناك آخرون أرادوا إضفاء الصبغة الأخلاقية لجعلها قضية كبرى مثل: دي أتشيسون والسيناتور آرتر فاندنبرج فلذالك عندما فسر الرئيس تررمان إجراءاته في مبدأ <<ترومان>> تناول حماية الشعوب الحرة في كل مكان.

وقد قدم جورج كينان تحذير من خطط ستالين العدوانية وأن سياسة الاحتواء اصطبغت بصبغة إيديولوجية شديدة وقال ان بلاده حاوت إحتواء السوفيات ولذى كل شيء يساعد على الحفاظ على توازن القوى مع الإتحاد السوفياتي دون تدخل مباشر من القوات الأمريكية هو للمصلحة وكانت آراء أخرى تنادي بإحتواء الشيوعية بصفة مباشرة ومع مرور الوقت بدات الولايات المتحدة تشعر أنها يجب أن تحتوي السوفيات والصينيين وضع انتشار الشيوعية، وعندما انتقل مبدأ الاحتواء من شرق البحر المتوسط في 1947 إلى جنوب سرق آسيا في الخمسينات أصبح تبرير التدخل ذو أطماع واضحة ومصير مؤسف.[2]

[1] – نفس المرجع، 203.

[2] – نفس المرجع، 204.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدخل العسكري.

هو ظاهرة قديمة قدم الحضارات فمعظم الباحثين في العلاقات الدولية يرجع استعمال الفعل التدخلي والخيار الذي يعتمد على القوة العسكرية إلى الدولة المدينة أي اليونان القديمة والصراع الذي كان بين آثينا (Athens) وإسبارطة (Sparta) حيث لعبا دور الزعامة في المنطقة وكانا يتدخلان في شؤون الدول الأخرى الضعيفة والصغيرة من هنا انطلق تيوسيديس (thucy dids) من أجل فهم وتفسير التدخل عبر فهمه وتحليله للحرب البولبينيزية (peloponesian) حيث تدخل كورينثيا (corinthia) لإحباط محاولة كورسيرا (corsyra) من أجل إعادة تنصيب الملك إيبدامينوس (ipdaminus)[1]

وعلى غرار الإغريق عرف الرومان من بعدهم ظاهرة التدخل أين كانت الامبراطوريات تهيمن على ضفتي المتوسط مما جعلها كثيرة التدخل في شؤون المماليك البربرية في شمال إفريقيا وخاصة خلال حكم كل من: يوبا الثاني (juba) ماسينيسا (masinissa) يوغرطا (jugurtha) وكان التدخل بأشكال عديدة منها: الغزو، الإغتيالات .... الخ[2]

وكذا عرفت الدولة العثمانية الكثير من عمليات التدخل حيث استغلت فرنسا، بريطانيا وروسيا ضعف العثمانيين في 1827 الإضطرابات التي سادت اليونان وقيام الباب العالي بقمعها بالقوة العسكرية، حيث لجأوا إلى توقيع معاهدة في 06 جويلية 1827 تقوم على أساسها الدول الكبرى بالتدخل في اليونان ضد السلطان العثماني سليم الذي رفض هذا التدخل وقام بإرسال الأسطول البحري لمواجهة الدول الكبرى المتدخلة إلى خليج نافارين

[1] – برقوق، إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية، 10.

[2] – زردومي علاء الدين، "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي،" (مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012– 2013)، 29.

(navarin) أين كانت معركة كبيرة في 20 أكتوبر 1827 ودمر الأسطول العثماني وخسرت الدولة العثمانية اليونان.[1]

والتدخل الأمريكي في كوبا سنة 1898 حيث قام الرئيس الأمريكي (mckinly) بعد أحداث تفجير البارجة الحربية الأمريكية (maine) في 15 فيفري 1898 في ميناء هافانا الكوبي كذريعة لإعلان الحرب على إسبانيا.

بعد هذه الفترة جاءت الحرب العالمية الأولى وما عرفه المجتمع الدولي من خسائر بشرية ومادية ودمار وخراب اتجهت الدول إلى إنشاء عصبة الأمم من أجل تحقيق الأمن والسلم العالميين في 1919 ولكن ومع ذلك عرف العالم تدخلات فمثلا في 1936 تدخلت ألمانيا وإيطاليا في الحرب الأهلية الإسبانية لإقامة حكم فاشي فيها.[2]

لتأتي الحرب العالمية الثانية والتي أسفرت عن إنشاء هيئة بديلة لعصبة الأمم وهي هيئة الأمم المتحدة في 1945 والتي كانت من أهم مبادئها عم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ثم دخل العالم في الحرب الباردة بين المعسكرين أين عرف الكثير من التدخلات من قبل القطبين من أجل بسط النفوذ وكبح تقدم الآخر ويحصي الأستاذ غروسمان زولتان zoltan grossman في كتابه، قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية حوالي 132 تدخل عسكري قامت به الولايات المتحدة لأسباب متعددة ومتنوعة ومنها 25 تدخل بعد الحرب الباردة.[3]

---

[1] – نفس المرجع، ص30.

[2] – رضا يونس، التدخل الهدام، ص38.

[3] – نعومى تشومسكي، الدولة المارقة واستخدام القوة في الشؤون العالمية، تر.أسامة سبر، (العبيكان، السعودية، 2004)، 65.

وقيل ذلك كان التدخلات الامريكية في ما يسمى بالحروب الاستباقية والوقائية بهدف الردع مثل استخدامها القوة العسكرية ضد ليبيا 1986، وبالإضافة إلى التدخلات العسكرية التي ملئت سجل تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم تتخلى عن عقيدة التدخل العسكري بعد نهاية الحرب الباردة بل زادت تأكيدا على الاستخدام الفعلي للقوة إذا ما استدعت بالضرورة مثلا صرح الرئيس بيل كلينتون في الأمم المتحدة بان الولايات المتحدة الأمريكية تستعمل بشكل جماعي أو تعددي حين يكون الأمر ممكن ولكنها تستعمل بشكل فردي أو أحادي حين يكون ذلك ضروري [1] وكرره وزير الدفاع وليام كيوهن w.keohen عام 1999 حيث صرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالإستخدام الفردي للقوة العسكرية كي تدافع عن مصالحها الحيوية ويقوم المسؤولون بالتصريحات وعلنيا.[2]

المبحث الثالث: التدخل الإنساني وإشكالية الممارسة والتطبيق.

تمثل جل المفاهيم في العلوم الإجتماعية بعدم وجود تعريف متفق عليه يمكن إنهائه للتدخل الإنساني لأن كلمتي التدخل والإنساني لا تلقيان في حد ذاتهما إتفاق بين الباحثين والدول على حد سواء وكذا كون الموضوع تختلط فيه السياسة والقانون وتتعارض بشأنه القواعد القانونية المعمول بها وتلك التي تذهب إلى تطبيقها الجماعة الدولية وكذا الإختلاف في الأطراف المعنية بالموضوع دولا ومنظمات دولية.

[1] – نفس المرجع، ص76.

[2] – نفس المرجع.

المطلب الأول: تعريف التدخل الإنساني.

كثيرة التعريفات التي قدمت للتدخل الإنساني لأنها مرتبطة بحقوق الإنسان والمساعدات والكرامة الإنسانية ولذى حاولنا النظر إلى اتجاهين كل ينظر إلى التدخل الإنساني بنظرة مغايرة وهما المفهوم الضيق للتدخل الإنساني والمفهوم الموسع للتدخل الإنساني.

المفهوم الموسع للتدخل الإنساني:

حيث يرى أنصار هذا المفهوم الواسع للتدخل الإنساني على أنه إضافة إلى إستعمال القوة المسلحة فإن من الوسائل المتاحة أيضا هي اللجوء إلى الضغط الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي فكلما كان الهدف من إستخدام أي من هذه الوسائل حمل أحد الأطراف على الكف عن انتهاك حقوق الإنسان كلما امكن اعتبارها تدخلا دوليا إنسانيا، حيث أنه يمكن إدراج المقاطعة الاقتصادية وتوقيع العقوبات التجارية ووقف الإمدادات الإنسانية وتنظيم حملات صحفية وفرض قيود على بيع الأسلحة وإبداء المواقف والآراء العلنية حول واقع حقوق الإنسان في دولة ما.[1]

حيث يرى الفقيه <<شيفر>> أن المفهوم الحديث للتدخل الإنساني يجب أن يتسع نطاقه ليشمل أنماط التدخل غير لرضائية والأساليب غير العسكرية والوسائل غير القصرية كأن يضغط مجلس الأمن ودول أخرى على حكومة الدولة المعنية لئلا تعرقل وصول المساعدات الإنسانية للضحايا وإلا سوف يكون هناك عمل عسكري أو إجراء سيفرض بحقها.[2]

---

[1] – شاهين علي شاهين، التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته، مجلة الحقوق الكونية 145 (2005): 76.

[2] – تيسير إبراهيم قديح، التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011، (رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013)، 76.

ويعرفه الدكتور حسام حسن حسان: التدخل الإنساني في ظل القانون الدولي المعاصر تعدت صوره وأشكاله حيث هو تدخل يهدف إلى حماية الحقوق الإنسانية وحرياته الأساسية، ويمكن أن يكون عسكريا أو دبلوماسيا هذا وفضلا عن نطاق المستفدين قد اتسع ليشمل المواطنين والأجانب، وبالإضافة إلى ذلك أن التدخل الإنساني المعاصر يمكن أن تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية عالمية أو إقليمية أو مجموعة في إطار الأمم المتحدة.[1]

ويعرفه الدكتور بطرس بطرس غالي على أنه تتعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى ضغطا عليها كي تلزمها بإتباع سياسة معينة أو لكي تمتنع عن سياسة ما ويظهر التدخل في صور متعددة من أبرزها التدخل الديبلوماسي والإقتصادي والعسكري.[2]

ويعرفه ماريو بيتاتي: على أنه التدخل الذي لا يقتصر على القوة المسلحة وإنما يمتد إلى إمكانية اللجوء إلى الوسائل الديبلوماسية بشرط وقف الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.[3]

فالملاحظ من تعريفي الدكتور بطرس غالي وبيتاتي أنهما لا يستثنيان الوسائل الأخرى المتاحة من ديبلوماسية وإقتصادية على غرار العسكرية عندما يكون إنتهاك لحقوق الإنسان.

أي المعنى الواسع للتدخل الإنساني يركز على الهدف الظاهري أو المعلن للتدخل وهو وقف الإنتهاكات الشديدة للحقوق الإنسانية للإنسان بإتخاذ تدابير من الدولة المتدخل فيها أو ضد زعمائها، والهدف هو توفير الحماية العملية للأشخاص الذين تتعرض أرواحهم

[1] – نفس المرجع، 77.

[2] –أحمد هلتاتي: "التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة،" (رسالة ماجستير، الجزائر، 2009)، 62.

[3] – بوراس، الأمن الإنساني، 178.

للخطر لأن دولهم غير قادرة أو غير راغبة في حمايتهم. وأغلب التعريفات تشير إلى ان مفهوم التدخل الإنساني بوصفه حق أو واجب فالحق إذا تعلق الأمر الأمر بتأمين المرور إلى الضحايا والواجب إذا كان التدخل يسعى إلى احترام الحقوق الإنسانية للفرد كالحق في الحياة.[1]

المفهوم الضيق للتدخل الإنساني:

ينطلق أنصار هذا الإتجاه في تعريفهم للتدخل الإنساني من الإقتناع بلزومية هذا التدخل في حالات معينة فقط وحسبهم يعرف التدخل الإنساني بأنه: المساعدة المصحوبة بإستخدام القوة والهادفة إلى توفير الحماية لمواطني دولة ما إزاء المعاملة التعسفية وغير الإنسانية التي يتعرضون لها والمتجاوزة للحد والتي لم تراع . أي هذه الدولة . أن سيادتها يجب أو يفترض أن تبنى على أسس من العدالة والحكمة.[2]

ويعرفه توماس فرانك على أنه كل استخدام للقوة المسلحة أو التهديد بإستخدامها بواسطة دولة ما أو هيئة دولية ضد دولة أخرى بهدف حماية حقوق الإنسان.[3]

إن التدخل لأغراض إنسانية أخذ يعني مبادرة دولة واحدة أو مجموعة دول متحالفة لمهمة تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة فإيقاف الحروب الأهلية صار نموذج للتدخل ففي ناميبيا ونيكارغوا وكمبوديا والسلفادور فإن إنهاء القتال قد ارتبط بشكل واسع بوضع حد لإيقاف الدعم لأطراف ثالثة ونزع السلاح وتعبئة المتمردين وإعادة إدماج المتمردين والسكان النازحين في المجتمع العادي وإقامة الانتخابات وحماية الديمقراطية فالتدخل في بعض حالات الفوضى لحماية المواطنين يكون بالتهديد بإستعمال القوة عن طريق نشر قوات

[1] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 77.

[2] – نفس المرجع، 78.

[3] – سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط3 (عمان، دار وائل، 2006)، 391.

مسلحة حتى لا تلجأ الدول المعنية إلى مقاومة مهمة التدخل ولو كان لتوزيع معونات غذائية والشيء المهم هنا هو إذا كان التدخل يتم على أساس موافقة الدول المضيفة فليس ذلك شرط أساسي لحفظ السلام إذ أن مجلس الأمن قد أقام ذلك ليعطي مرجع قانوني للقرارات التي تسمح بالتدخل مبررا ذلك بأن التدخل يسمح في الحالات التي تهدد السلام.

وهنا أوجب علينا التطرق إلى مصطلح يستعمل عند التدخل العسكري لأغراض إنسانية وهو: التدخل العسكري الإنساني الذي هو الإتجاه الذي تتناوله دراسة حالتنا.

حيث أن التدخل في ليبيا في 2011 كان تحت مسمى التدخل العسكري الإنساني human itariane وهو كمعظم المفاهيم في العلوم الإنسانية وخاصة العلوم السياسية الغير متفق عليه بشكل مشترك فكانت له عدة تعريفات ومنها:

يعرفه ج،ل،هول زغرف j.l.hol–zegrefe بأن التدخل العسكري الإنساني هو التلويح بإستعمال القوة أو استعمالها ضد دولة ما من طرف دولة أو مجموعة دول المراد منه هو منع أو توقيف الانتهاك الخطير والمنتشر للحقوق الإنسانية الأساسية للأفراد حتى وإن كانوا مواطني الدولة التي تمارس أو تطبق عليها القوة ودون ترخيص منها.[1]

ويعرفه مارتن وايت martin white بقوله هو عمل مباشر وعنيف على مستوى العلاقات الدولية، لكنه لا يصل إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر لأن الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل ولذى فالتدخل سلوك يقوم على التهديد بإستخدام القوة العسكر ية إن لم يستعملها لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة.[2]

[1] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 36.

[2] – عبد الرحمان محمد يعقوب، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والمجموعة الإفتراضية، 2004)، 15.

ويعرفه حسن رحموني على أنه إستعمال قوات مسلحة خارجية ضد دولة ذات سيادة من أجل وقف حكومتها عن المعاملة السيئة لمواطنيها ، ويشمل أيضا استعمال القوة لوقف إنتهاك حقوق الإنسان من طرف مجموعة ضد أقلية أو مجموعات عرقية أخرى ولذى فهو أيضا يبدو كحرب عادلة.[1]

ومن جل التعريفات يمكن استخلاص بعض النقاط ومنها:

التدخل العسكري الإنساني لا يشترط فيه موافقة الحكومة الشرعية القائمة وأحيانا يكون في دولة لا توجد بها حكومات بالأساس أو غير شرعية جزئيا أو كليا مثل الحروب الأهلية والثورات وحالات الإنفصال. وأن الأشخاص الذين يجب إنقاذهم فهم الأقليات التي تعاني من باضطهاد والأكثرية أو العنف السياسي غير الضروري الممارس عليهم بحجة العرقية أو الإكنية.[2]

ويمكن القول أن التدخ العسكري الإنساني يكون وفق شروط وهي :

1- ثبوت حالة رسمية ومؤوكدة من انتهاك حقوق الإنسان.
2- خلو التدخل الإنساني من أي نية توسعية أو مصلحية من طرف الدولة او الدول المتدخلة إنسانيا أي الدوافع إنسانية فقط.
3- استعمال القوة العسكرية أو التهديد بها في عملية التدخل لإنجاح وضمان فعاليته في ردع الدولة المتعدية على حقوق الإنسان.
4- ولكن هنا نقع امام إشكال كبير وهو سيادة الدول الذي يحول دون تدخل الدول فيها قانونيا وشرعيا وهناك إجماع على كون الحكومات هي المسؤولة عن حماية

[1] – نفس المرجع، 16.
[2] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 40.

مواطنيها لكن عندما تكون غير قادرة أو غير راغبة في ذلك فإن هذه المسؤولية يجب تحملها من قبل الجماعة الدولية فأعمال الإبادة والتطهير العرقي التي عرفتها الصومال . روندا . البوسنة وكوسوفو كانت دافع جديد

وراء تبني مفهوم جديد هو مبدأ مسؤولية الحماية the reresponsibility to protect والذي جاء عقب طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في 2000 أعضاء المنظمة إلى ضرورة بلورة تصور دولي مشترك حول التدخل الإنساني وذلك في سياق التوفيق بين سيادة الدول وسيادة الشعوب [1] ولكن كان هناك إشكال جوهري فإذا كان التدخل الإنساني يمثل إعتداء غير مقبول على السيادة فكيف يمكن الإستجابة من قبل الجماعة الدولية لحالات مثل ما حصل في رواندا وسريبرينتشا والإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وهي تؤثر على مبادئ إنسانيتنا المشتركة [2] واستجابة لذلك تشكلت مبادرة من حكومة كندا اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة للدول i.c.i.s.si ضمت عديد الشخصيات وأصدرت تقريرها سنة 2001 وكان موضوع تقريرها <<مسؤولية الحماية>> والذي أكدت فيه على ثلاث مبادئ أساسية وهي:[3]

المبدأ الأول: هو إستخدام مفهوم المسؤولية الدولية المادية بدل التدخل الإنساني لتجنب ما قد يثيره التعبير من مخاوف السيطرة والهيمنة وانتهاك السيادة الوطنية.

المبدأ الثاني: وضع مسؤولية الحماية على المستوى الوطني في يد الدولة الوطنية وعلى المستوى الدولي تحت سلطة مجلس الأمن لتفادي التحرك الإنفرادي.

---

[1] – إدريس لكريني، التدخل في الممارسة الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير في العولمة والنظام الدولي الجديد (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 67.

[2] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 59.

[3] – مسؤولية الحماية، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة الدول، أطلع عليه بتاريخ 30 أفريل 2017 http://tolerance.tavana.org

المبدأ الثالث: عملية التدخل لأغراض الحماية الإنسانية يجب أن تتم بجدية وكفاءة وفعالية وبناء على سلطة مباشرة مسؤولة ضمن إطار الشرعية الدولية.

وقام التقرير بتحديد مجموعة من المعايير التي يجب مراعاتها ورأى أنها ضرورية في كل عمليات التدخل الإنساني العسكري الوقت الراهن وهي:

1-القضية العادلة: يجب اعتبار التدخل العسكري بهدف الحماية الإنسانية كعملية استثنائية وغير عادية وحتى يكون مبررا يجب أن يحصل ضرر خطير وغير قابل للإصلاح يمس البشر ويكون حاصلا أو مهدد بالحصول مستقبلا مثل:

أ- عدد كبير من القتلى فعلي أو متوقع.

ب- تطهير عرقي على قياس كبير فعلي أو متوقع.[1]

2-الإذن الصحيح: لا توجد هيئة أفضل وأنسب من مجلس الأمن قبل القيام بأي تدخل عسكري لأغراض الحماية البشرية، وليست المهمة إيجاد بديل لمجلس الأمن كمصدر للإذن وإنما جعل مجلس الأمن يعمل بصورة أفضل مما عمل.

3-النية الصحيحة: إن الهدف الأول من التدخل مهما كانت الأسباب الأخرى التي تدفع لمشاركة الدول الأخرى هو وقف أو تجنب الآلام البشرية، ولتحقيق مبدأ النية الحسنة على أفضل وجه فإن العمليات يجب أن تأخذ طابع متعدد الأطراف وتستفيد من الدعم الواضح للرأي العام وللضحايا تفي المنطقة المقصودة ومن المعايير التي تساعد إستيفاء معيار "النية الصحيحة" أن يتم التدخل العسكري الإنساني دائما على أساس جماعي متعدد الأطراف لا على أساس بلد منفرد.[2]

[1] – نفس المرجع، 14-15.

[2] – منصر، التدخل العسكري الإنساني، 61.

4-الملجأ الأخير: ينبغي أن يكون قد تم استطلاع كل طريق ديبلوماسي وغير عسكري لمنع حدوث أزمة إنسانية، أو لحلها سلميا إن حدثت، وإن التدخل العسكري لا يمكن تبريره إلا عندما تستنفذ كل الخيارات غير العسكرية للحماية أو للحلول السلمية للأزمة وأن يتم الإقتناع بأن أسباب أقل جذرية لن تؤدي للنتيجة المطلوبة.

5-التناسب: إن التدخل العسكري المتوقع بحجمه ومدته وشدته يجب أن يتوافق مع الحد الأدنى الضروري لتحقيق هدف الحماية الإنسانية المحدد إذ يجب أن تكون الوسائل متناسبة مع الغايات ويجب مراعاة جميع قواعد القانون الدولي الإنساني مراعاة تامة في هذه الأوضاع فالتدخل العسكري ينطوي على شكل من العمل العسكري مركوز على نحو أضيق كثيرا وموجه إلى هدف أكثر تحديدا من القتال في حرب شاملة يمكن القول بضرورة تطبيق معايير في هذه الحالات أعلى بكثير حتى من المعايير التي تطبق في الحرب.

6-الإحتمالات المعقولة: لا يمكن تبرير العم العسكري إلا إذا كانت أمامه فرصة معقولة للنجاح أي وقف أو تجنب ارتكاب الفضائع أو المعاناة التي أدت إلى التدخل في المقام الأول. فلا مبرر للتدخل العسكري إذا لم يتسنى تحقيق حماية فعلية أو إذا كان من المربح أن تكون عواقب التدخل أسوأ من عواقب عدم اتخاذ أي إجراء.[1]

7-وتبقى هذه المعايير صعبة التطبيق العملي لها خصوصا في ظل الظروف الدولية الراهنة التي تشهد سيطرة القوى الكبرى على القرار الدولي من خلال العضوية الدائمة في مجلس الأمن.[2]

[1] – مسؤولية الحماية، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة الدول، 16.

[2] – جمال منصر: التدخل العسكري الإنساني، 63.

ويمكن التنويه بأنه يوجد عدة نماذج للتدخل الإنساني العسكري وعدة معايير لكن لا يمكن أن نقدمها في هذه فقط يمكن إرداف أنواع التدخل الإنساني العسكري وهي :

1-المساعدة على توزيع المساعدات الإنسانية.

2-حماية عمليات المساعدة الإنسانية.

3-إنقاذ ضحايا العنف.

4-إيقاف مرتكبي العنف.

المطلب الثاني: الممارسة الدولية للتدخل الإنساني ما بعد الحرب الباردة.

تشير الممارسة الدولية في فترة الحرب الباردة إلى أن التدخل الدولي من قبل الدول المتدخلة استند إلى حق الدفاع الشرعي كأساس لتبرير تدخلاتها القصرية وأما في فترة ما بعد الحرب الباردة برز العامل الإنساني للتدخل الدولي خاصة في فترة التسعينات وبعد أحداث 11 سبتمبر ولدوافع مختلفة كما حدث في العراق – الصومال ورواندا وكسوفو وتيمور الشرقية وماييتي وليبيا والعديد من هذه النزاعات ذات طابع اثني وعرقي وأغلبها كان نزاع خامد أثناء فترة الحرب الباردة لكن بعدها برزت هذه النزاعات داخل الدول بشكل واضح من خلال مطالبة هذه الأقليات بالإنفصال أو الحكم الذاتي.1

وشهدت التدخلات لاعتبارات إنسانية خروجها عن أهدافها المنشودة وغلبة الاعتبارات السياسية عليها ويمكن القول أن ممارسات التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية فيما بعد الحرب الباردة قد شهد نوعين من التدخل الإنساني الأول هو تدخل عبر مجلس الأمن وسنأخذ أمثلة العراق، الصومال، وهاييتي أما النوع الآخر وهو التدخل خارج مجلس الأمن وذلك من خلال التطرق إلى التدخل في إقليم كوسوفو.

أولا : التدخل في إطار الشرعية الدولية.

لقد تناول مجلس الأمن مسألة التدخل الإنساني في كثير من الحالات التي شهدت أزمات إنسانية كبرى من خلال قراراته التي صدرت لتضفي الشرعية عليه، ورغم أن بعض هذه الحالات كان فعالا لحماية حقوق الإنسان وتحقيق الأغراض الإنسانية، فإن الكثير منها شهد خلطا واضح بين الإعتبارات الإنسانية والاعتبارات السياسية. ومن ناحية أخرى أثارت حالة التدخل الإنساني عبر مجلس الأمن إشكالية مدى شرعيته القانونية وهل يعد مخالف للميثاق وللشرعية الدولية وتجاوز الأمن لصلاحياته أم أنه تطور عرفي للميثاق وللقانون الدولي الإنساني.[1]

وقد عكست حالات التدخل هذا الخلط بين الإنساني والسياسي والحالات التي شهدت تدخلات لاعتبارات إنسانية فيما بعد الحرب الباردة كان من أبرزه.[2]

1/ التدخل الدولي في العراق 1991:

شكل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 الصادر في 5 أفريل عام 1991 بشكل مشكلة الأكراد في العراق نقطة تحول جديدة في مسار المجلس وفي تطور التدخل لاعتبارات إنسانية. فتم توسيع مفهوم تهديد السلم والأمن الدوليين، وجلب قواعد جديدة في مجال أعمال القانون الدولي الإنساني من خلال الربط بين إنتهاك حقوق الإنسان وتهديد السلم والأمن الدوليين وأصدر قراره الذي يشكل غطاء شرعي للغارات الجوية التي قامت بها الولايات المتحدة إنطلاقا من قاعدة انجليرك الجوية لفرض مناطق حضر الطيران العراقي فوق إقليم كرديستان.[3] وقد عالج مجلس الأمن قضيتين هما:

[1] – هنديغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، 36.

[2] – قديح: التدخل الدولي الإنساني، 115.

[3] – لكريني، التدخل في الممارسة الدولية، 64.

الأولى: حماية السكان من القوة والإرهاب والقمع الذي يمارس النظام العراقي المركزي ضد الأكراد وضرورة الكف عن تلك الممارسات وإحترام حقوق الإنسان وإنشاء مناطق آمنة شمال العراق وجنوبه حيث يسمح للوكالات الإنسانية المعنية القيام بأعمال الإغاثة لمساعدة المدنيين ضحايا القمع الحكومي دون موافقة الدولة المعنية العراق على ذلك.

الثانية: فرض مناطق حضر للطيران شمال العراق لحماية الأكراد، وبرغم أنه لم يصدر طبقا للفصل السابع فإنه اعتبر استخدام القوة المسلحة أمرا واردا، كما أن هذا القرار أو بدايته جديدة تمثلت في وجود غير عسكري لهيئة الأمم المتحدة بعد انسحاب قوات التحالف من شمال العراق الأمر الذي وفر وجود غطاء دولي واضح للقيام بنشاطات إنسانية.[1]

والسؤال هنا هو: هل كان الوضع في شمال العراق يتطلب هذا التدخل الدولي الإنساني وهل يمثل تدخل مجلس الأمن في النزاع القائم بين الأكراد والحكومة العراقية تعارض مبدأ السيادة العراقية وتدخل في شؤون العراق الداخلية أي يعني عدم مشروعيته.

في الواقع استخدم النظام العراقي السابق القوة بكثافة وإفراط ضد المدنيين الأكراد لقمع إنتفاضتهم التي كانوا يطالبون فيها بالإنفصال عن الحكومة المركزية بغداد، وكما يرى هينندغنون أن هذه النزاعات العرقية والأكنية ستجعل من العوامل الدينية والاجتماعية والثقافية مرجعا لإيديولوجيتها على حساب متغير الهوية والأصل.[2]

ولقد مثل رد الفعل العنيف من جانب السلطات العراقية ضد مطالب الأكراد إنتهاك صارخ لحقوق الإنسان كما أنه وبرغم أن القانون الدولي يؤكد على احترام سيادة الدول وعدم

[1] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 116.

[2] – هينديغتون، صدام الحضارات، 36-38.

التدخل في شؤونها، فإن قرار مجلس الأمن يمثل مصدر للشرعية في التدخل وتطويرا لمفهوم السيادة. وإعطاء الأولوية لحماية حقوق الأكراد على سيادة الدولة العراقية، ولكن في المقابل فإن القرار استخدمته الولايات المتحدة بتعسف تجاوز حماية الأكراد إلى إقامة إقليم كردستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي، ورأى البعض بإنشاء مناطق آمنة في شمال وجنوب العراق كان آلية الضغط على النظام العراقي كي تأتي الفرصة المناسبة لها للإطاحة بصدام وهذا ما تم فعلا في أفريل 2003م.[1]

2/ التدخل الدولي في الصومال:

جاء التدخل لاعتبارات إنسانية لتقديم المساعدات إلى السكان نتيجة لاستمرار الحرب الأهلية والفوضى وغياب الدولة، فدافع التدخل كان بالأساس إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين واللاجئين والمشردين نتيجة الحرب الأهلية وقد أصدر مجلس الأمن عدة قرارات دولية تعالج الأزمة الإنسانية في الصومال.

وخاصة مشكلة اللاجئين واعتبارها تهديد للسلم والأمن الدوليين وطالب الدول بمساعدة الصومال لإنقاذ الضحايا من النزاع الأهلي (قرار مجلس الأمن رقم 794 بشأن الصومال).

إن التدخل الإنساني الدولي عبر مجلس الأمن تميز بأنه لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يلجأ مجلس الأمن إلى وسائل عسكرية لحماية المساعدات الإنسانية وضمان وصولها إلى المستهدفين خاصة بعد مهاجمة بعض الفصائل المتحاربة لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أداء مهمتها على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في دولة أخرى وذلك لإنقاذ مواطنيها من الموت جوعا، وقد أثار ذلك إشكالية قانونية وهي

[1] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، ص117.

إلى أي حد يمكن لمجلس الامن التفويض لدولة معينة بالتدخل في دول أخرى دون موافقتها لاعتبارات إنسانية. ولقد اعترضت بعض الدول النامية على ذلك واعتبرته سابقة دولية لوضع دولي جديد يمكن فيه تبرير التدخل وانتهاك سيادة الدول.[1]

أما الإشكالية الثانية التي أثارها التدخل الإنساني في الصومال فهي خروج مهمات قوات حفظ السلام التي قادتها الولايات المتحدة عن مسارها وهدفها الأساسي وهو المساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الدخول كطرف في الصراع داخل الصومال، فبعد أن تخلى مجلس الامن عن سلطاته في المراقبة والإشراف لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي ناصبت العداء لأحد أطراف النزاع وهو الجنرال محمد فارح عبديد ومن أجل القبض عليه ارتكبت القوات الأمريكية أشد الجرائم الإنسانية في حق الشعب الصومالي. وهذا التحيز جاء بعد أن هاجمت قوات فرح عبديد قوة حفظ سلام بالحستانية حيث انحاز الممثل الخاص للسكريتير العام للأمم المتحدة الأدميرال الأمريكي جونثان هو إلى القوات الأمريكية للإنتقام من عيديد مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتورط في الصراع الدائر في الصومال.

ووصل بها الحد إلى قصف المتظاهرين الصوماليين الذين طالبوا بإنسحاب القوات الدولية بطائرات هيلوكبتر أمريكية مما أدى إلى مقتل أعداد كبيرة منهم.

وبالتالي فقد أظهرت عملية التدخل الإنساني في الصومال غياب منهج واضح والخلط بين ماهو سياسي وماهو إنساني. كذلك اختلاط الدجور الأممي بالدور الأمريكي حيث هيمن هذا الأخير بعدما تدخلت القوات الأمريكية في مسار الصراع السياسي وتجاوزت مهامها الإنسانية، وبالمقابل بقي الصومال يعاني واستمرار مظاهر تردي الأوضاع الإنسانية

[1] – لكريني ، التدخل في الممارسة الدولية، ص66.

وعدم تحقق البيئة الآمنة للعمل الإنساني بعد إنتهاء عملية التدخل في 1995 وهو ما يدل على أن التدخل لم ينجز كامل ولايته الإنسانية في الصومال مما أدى في النهاية إلى الفشل في عملية إعادة الأمن له.[1]

3/ التدخل في هايتي:

كان التدخل في هايتي لأسباب إنسانية وسياسية حيث كان هناك إنقلاب ضد الرئيس المنتخب جون آرستيد من قبل الجنرال راؤول شيدارس 1991 فأصدر مجلس الأمن قراره رقم 840 يجيز فيه التدخل العسكري في هاييتي فاستنادا للفقرة الرابعة من هذا القرار فإن مجلس الأمن يجيز للدول الأعضاء إنشاء قوات متعددة الجنسيات كي تكون تحت قيادة ومراقبة موحدة لإعطاء الوسائل الممكنة لتسهيل رحيل النظام العسكري وعودة الحكومة الشرعية. وهذه هي المرة الأولى التي يقضي فيها مجلس الأمن بإستعمال القوة من أجل إعادة نظام منتخب ديمقراطيا وهي بدورها من المهمات الجديدة التي أصبح يباشرها المجلس بعد اعتباره وتقديره للوضعية في هاييتي شكلا من أشكال تهديد السلم والأمن الدوليين.[2]

وكان قد أصدر مجلس الأمن قرار آخر بخصوص هاييتي ويحمل رقم 841 في 17 جانفي 1993.

وقد شكل القرار أساسا للتدخل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعشرين ألف جندي في هاييتي للتأكد من تنفيذ إتفاق تسليم السلطة للرئيس أرستيد، وقد أثار هذا التدخل إشكالية

[1] – عبد الرحمان خليفة، مفهوم التدخل الإنساني وإشكالياته، مجلة الديمقراطية، الأهرام 33 (2009): 281.

[2] – لكريني، التدخل في الممارسة الدولية، 66.

مهمة بشأن التفويض من قبل مجلس الأمن بإستخدام القوة لحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في هاييتي.

ثانيا : التدخل خارج إطار الشرعية الدولية.

التدخل في إقليم كوسوفو:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة حالات تدخل خارج مظلة الأمم المتحدة دون الرجوع لمجلس الأمن ويعتبر التدخل الإنساني العسكري لحلف شمال الأطلسي في إقليم كوسوفو حالة من الحالات الشهيرة في العلاقات الدولية وذلك من أجل إيقاف المعاناة الإنسانية على ألبان كوسوفو والذين يرغبون في الإنفصال عن يوغسلافيا السابقة وبالرغم من أن أوربا كانت تريد حل الصراع خوفا من إمتداده إلى دول أخرى حيث الوجود القوي للألبان في مقدونيا – ألبانيا – اليونان – بلغاريا – وتركيا. والخوف من أن يتحول هذا النزاع إلى حرب إقليمية في أوربا وتيقنها بعجزها الفعلي على حل النزاع وحدها دون إشراك الولايات المتحدة الأمريكية التي لن تسمح لها بالإنفراد بحل النزاع في كوسوفو، حيث أن للولايات المتحدة الأمريكية حسابات في الإقليم وفي المنطقة أيضا خصوصا وهي تسعى لتكريس دورها القيادي في القارة الأوربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.[1]

إنفجر الوضع في كوسوفو فأصدر مجلس الأمن قرار بتاريخ 31 مارس 1998 أيد فيه جهود مجموعة الاتصال الأوربية إلى تسوية سلمية وأدان الأعمال العدوانية التي تقوم بها القوات اليوغسلافية ضد المدنيين في الإقليم مع تأييده منح الإقليم درجة أكبر من الإستقلالية والإدارة الذاتية.

[1] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 120.

وبعد أن باءت مفاوضات رامبولييه بالفشل في 19 مارس 1999 بعد أن قاربت الأطراف من التوقيع على إتفاق تسوية بشقيه السياسي والعسكري، بادرت واشنطن بإطلاق تهديد فحواه: أن تردد الصرب في توقيع الإتفاق يعني بدء حلف الأطلسي غاراته الجوية على يوغسلافيا.[1] ومن هنا توقفت المفاوضات وتسارعت الأحداث بعد ذلك، وبعد أربعة أيام تدخل حلف شمال الأطلسي عسكريا وبدأ بشن غاراته الجوية والبحرية على أهداف عسكرية وإستراتيجية يوغسلافية ولمدة تسعة وسبعون يوم متواصلة، ومن دون تفويض مسبق من قبل مجلس الأمن الدولي، إلى أن أصدره قراره بتأييد التدخل في 10 جوان 1999 ليعطي الشرعية على التدخل العسكري تحت مظلة التدخل الإنساني (قرار مجلس الأمن رقم 1244) وقد أظهر التدخل في كوسوفو أن حلف الناتو سعى إلى تغيير جذري في مهامه والتي هي بالأساس مهمة الدفاع الجماعي ضد أي عدوان يقع على أي عضو من أعضائه إلى استخدام القوة ضد مصادر الخطر وعدم الإستقرار الناجم عن مشكلات سياسية وإنسانية وإقتصادية وتشمل النزاعات الأثنية والإقليمية الممكن حدوثها في البلقان وخاصة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي.[2]

المطلب الثالث: إشكالية الإزدواجية والإنتقائية في تطبيق التدخل الإنساني.

بالنظر إلى ما يثيره التدخل الدولي الإنساني في الشؤون الداخلية للدول المستهدفة من إشكاليات قوانين تعد في مجملها إنحراف عن القاعدة الأصلية والمتمثلة في عدم الجواز بالتدخل، فقد أظهرت ممارسات التدخل الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة أن تطبيق محدودية السيادة وإمكانية التدخل الإنساني كان موجها بالأساس ضد دول العالم

[1] – جاد عماد، التدخل الدولي بين الإعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية (القاهرة، مركز الدراسات النيابة الإستراتيجية، 2007)، 106.

[2] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 123.

الثالث فقط، فالدول الغربية الرأسمالية لم تقبل أن تكون سيادتها محدودة أو أن تتدخل قوة خارجية بما في ذلك الأمم المتحدة في شؤوننا الداخلية.[1]

إضافة إلى ذلك هناك إشكالية مدى شرعية التدخل لأغراض ديمقراطية وإنسانية إذا كانت تستهدف تعميم قيم معينة ونشرها دوليا، دون الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المستهدفة، وأظهرت بعض حالات التدخل مثل حالة كوسوفو إشكالية من يمتلك سلطة التدخل الدولي الإنساني: الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو الدول المسيطرة على النظام الدولي فإن التدخل الأحادي دون تفويض من مجلس الأمن يظل غير مشروع.[2]

فالتعامل مع الأزمات الناجمة عن صراعات إثنية وعرقية أو انتهاكات لحقوق الإنسان بأسلوب إنتقائي من قبل مجلس الأمن وتطبيقه معايير مزدوجة عند التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ليس أمرا مستجدا بل أن الإشكالية تعود إلى مرحلة الحرب الباردة فالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سعت كل منهما لاستخدام حقوق الإنسان كسلاح في سياستها الخارجية لتحقيق أهداف إديولوجية أو إستراتيجية وكانت كل قوة منهما تركز على الحديث عن حقوق الإنسان بما يخدم مصالحهما، وكانا كذلك يتبادلان الاتهامات بخصوص التغاضي عن إنتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدول الصديقة لكلا المعسكرين.

تتضح إشكالية الإزدواجية والإنتقائية في التطبيق السياسي لفكرة التدخل الإنساني وكيف أبدت الولايات المتحدة الأمريكية حماسها لبذل جهود ضخمة مع كل ما يتهدد الأمن

[1] – سليم محمد السيد، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرون (القاهرة، دار الفجر الجديد، 2004) 669.

[2] – لكريني، التدخل في الممارسة الدولية، 75.

والسلم الدوليين منها انتهاكات حقوق الإنسان كما حدث في كوسوفو وهاييتي والعراق وبصفة خاصة إنتهاك حقوق الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب، وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن بالتدخل لم يتخذ في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات العسكرية لمواجهة ما يشكل تهديد فعلي للسلم والأمن الدوليين فإن الدول الغربية اتخذته منطلقا للتدخل بحجة حماية الأكراد والشيعة في العراق،[1] ولكنها بالمقابل تجاهلت ومجلس الأمن حالات إنسانية أخرى أكثر خطورة مثلما حدث في رواندا وبورندي ومطالب الشعب الفلسطيني بتوفير الحماية الدولية من المجازر والإنتهاكات الإسرائيلية، فمجلس الأمن كان سهلا عليه إصدار قرارات إستينادا للفصل السابع في حالات كثيرة لإعتبارات إنسانية فيما أصيب بالعجز السياسي في القضايا المتعلقة بمجازر إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وفي التجارب مع المطالب الفلسطينية.

ورغم التركيز المتصاعد والمتنامي على قضايا حقوق الإنسان وتزايد الإتفاقيات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان إلا أن التدخل الإنساني يمثل خدمة

لمصالح دول أو مجموعات دول دون غيرها، وإن استمرار وجود هذه الإشكاليات من شأنه جعل أي تدخل تحت مبرر حماية حقوق الإنسان محاط بعلامات الاستفهام.

وما يتفرع عنها من جدليات بين من يعتقدون بأن هذا التدخل مشروع وواجب على المجتمع الدولي للمحافظة على حقوق الإنسان وليس من يعتقدون أنه تدخل غير مشروع من شأنه أن يفتح المجال لانتهاك سيادة الدول الصغرى وبالتدخل في شؤونهما الداخلية.[2]

[1] – خليفة، مفهوم التدخل الإنساني وإشكالياته، 383.

[2] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 124.

الفصل الثالث

التدخل الدولي في ليبيا: إفرازاته والآفاق المستقبلية

الفصل الثالث: التدخل الدولي في ليبيا: إفرازاته والآفاق المستقبلية.

المبحث الأول: كرونولوجيا التدخل الدولي في ليبيا.

عرفت ليبيا في 2011 إنتفاضة شعبية في ظل ما سمى بالربيع العربي وكانت نتيجتها تدخل دولي عسكري إنساني من قبل حلف الشمال الأطسي بعد تفويض من مجلس الأمن فكيف كانت هذه الإنتفاضة وكيف تم التدخل في ليبيا وماهي أهم ردود الأفعال الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: الانتفاضة الشعبية ومسار التدخل العسكري.

اندلعت الإحتجاجات في منتصف شهر فيفري 2011 وكانت حاشدة عبر مختلف أنحاء ليبيا ضد نظام العقيد القذافي وقد تم تحديد يوم 17 فيفري وسموه بيوم الغضب لإحياء الذكرى السنوية الخامسة لإحتجاجات سابقة ضد الحكومة من قبل أهالي أحداث سجن أبو سليم وإعتقال محامي عائلات الضحايا وخاصة المحامي الحقوقي البارز <<فتحي تربل>> في بنغازي في 15 فيفري فخرجت الجماهير إلى الشارع مطالبة بإقامة إصلاحات سياسية وإقتصادية ولعب العامل التكنولوجي دور هاما في حشد الجماهير فكانت مواقع التواصل الاجتماعي هي المنظم لدعوات الشباب للاحتجاج ضد الحكومة يوم 17 فيفري وكانت مطالبهم هي:

إسقاط النظام والحرية والكرامة وإنشاء دولة دستور وقانون ومحاسبة المجرمين الذين سفكو دماء الليبيين ولكن ولغياب الأحزاب السياسية وقوى المعارضة فقد تمثلت هذه المعارضة في التنظيمات النقابية وكان لنقابة المحامين الدور الأكبر.[1]

[1] – زياد عقل، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية 184 (2011): 70.

ولقد حددت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة مرحلتين للحراك الشعبي في ليبيا الأول هي مرحلة التظاهرات السلمية والثانية هي مرحلة النزاع المسلح.

المرحلة الأولى: التظاهرات السلمية.

وهي الفترة الممتدة من 15 فيفري 2011 إلى بداية العمل المسلح بين الحكومة والمتظاهرين، فبدءا من 15 فيفري تجمعت أعداد كبيرة من المتظاهرين في أماكن متنوعة ضد القذافي وضد قمع الاحتجاجات الأخرى وقوبلت هذه الاحتجاجات السلمية بمستويات متصاعدة من العنف حيث سقط ما لا يقل عن 65 قتيل و400 جريح من المتظاهرين في صدامات دامية أطلقت أثناءها قوات الأمن الرصاص الحي على المحتجين، وفي 18 فيفري توسعت الاحتجاجات المطالبة برحيل القذافي وانتقلت إلى غرب البلاد وبعد القمع الدموي والعنيف الذي مارسته الحكومة خرجت جل المدن تباعا عن سلطة القذافي وانظمت إلى الثوار وبدأت من الشرق إذ انظمت: أجدابيا، درنة، بنغازي، البيضاء، وطبرق،... ثم تحول الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس مثل: بني الوليد، الزنتان، مصراتة، الزاوية، وزوارة، كما أدى استعمال القوة المفرطة في المحاولات الرامية إلى قمع هذه الاحتجاجات إلى ارتكاب العديد من الانتهاكات للقانون الدولي بما في ذلك احتمالية ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وهذا الأمر الأساس الذي استندت إليه المحكمة الجنائية الدولية عندما أصدرت مذكرة اعتقال بحق معمر القذافي وسيف الإسلام وعبد الله السنوسي[1].

[1] – لمياء ساسي ونبيلة بن قمير، التداعيات الامنية للتدخل العسكري في ليبيا على دول الجوار الإقليمي(مذرة ماستر، جامعة 08 ماي 145 بقالمة، 2015-2016)، 47.

المرحلة الثانية: النزاع المسلح.

كان يوم 24 فيفري هو تاريخ بداية النزاع المسلح حيث تم تشكيل مجموعات المعارضة المسلحة في أنحاء ليبيا واندلع نزاع مسلح غير دولي، حيث حصل المحتجون على أسلحة فمثلا في الزاوية ومصراتة تم الاستيلاء عل الثكنات العسكرية وسرقة الأسلحة التي كانت به، وأعلنت الأمم المتحدة عن سقوط نحو ألف قتيل في المواجهات بليبيا إذ أن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا سرعان ما أثار انشغال المجموعة الدولية بها[1].

ومع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وسقوط مئات القتلى والجرحى ظهر تبدل المشهد وبدأت كفة الميزان تميل لصالح المعارضين للنظام، وبدأت الدعوات ترتفع إلى الدول والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية لأداء واجبها الإنساني تجاه الشعب الليبي ووقف ما يسمى بالإبادة الجماعية التي ترتكب ضد المدنيين فبدأت مرحلة تدويل القضية أو الأزمة فأطراف النزاع في ليبيا من نظام و معارضة اتجها إلى السلاح والحسم العسكري ولعبت وسائل الإعلام العربية والعالمية دور مهم في إخراج الأزمة الداخلية في ليبيا من حيزها الجغرافي الداخلي إلى الخارج وتدويل القضية وما ساعد على تدويلها ما يلي:

1- ارتفاع شدة الاشتباكات بين قوات النظام والمعارضة وتحولها إلى حرب مفتوحة: حيث انتشر السلاح وفتحت العديد من الجبهات القتالية في ليبيا وكان فرط في استعمال القوة من قبل القذافي مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين في المعارك التي كانت تقع في المناطق السكنية واستخدام المدفعية الثقيلة والقصف الجوي، وهو ما خلف

[1] – نفس المرجع، 48.

نوع من الاستنكار العربي والدولي ودعوا إلى الاحتكام إلى للمفاوضات ووقف العمليات العسكرية التي ذهب ضحيتها مدنيون[1].

2- إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي: حيث اعتبر أنه الهيئة الرئيسية التي نشأت عن الانتقالية في 2011/02/27 ويتكون من 33 عضو يمثلون مناطقهم ويقود المجلس والمكتب التنفيذي التابع له مجموعة الذين انشقوا عن نظام القذافي وأبرزهم: مصطفى عبد الجليل ومحمد جبريل وهذا المجلس كان بمثابة نقطة بداية فقدان معمر القذافي لشرعيته الدولية خاصة بعد اعتراف بعض الدول له كممثل للشعب الليبي.

3- وسائل الإعلام: لعبت وسائل الإعلام دور رئيسي في هذه المرحلة وتدويل الأزمة في ليبيا حيث عملت على متابعة وتغطية الأحداث والتصعيد المتزايد في حدة الأزمة وإيصال المشاهد إلى التتبعين والرأي العام العالمي والجمعيات والمنظمات الدولية. [2]

وفي هذه المرحلة ونتيجة لتدهور الأوضاع في ليبيا كان هناك اجتماع طارئ لمجلسا للأمن الدولي كان يوم 2011/02/26 وكان مغلق لمناقشة الأزمة الليبية بناء على طلب قدمه "إبراهيم الدباشي" نائب السفير الليبي في بعثة الأمم المتحدة وأن الاجتماع في وقت أعلن فيه الدباشي وآخرون في البعثة الليبية بالأمم المتحدة تأييدهم للمحتجين في ليبيا وطالبوا بخلع القذافي وكان الاجتماع قد كلل بإصدار القار رقم 1970 في 26 فيفري والذي ندد فيه بالعنف واستخدام القوة ضد المدنيين، ويقضي القرار بالوقف الفوري للعنف ضد المدنيين وحظر الأسلحة وحظر السفر عن مجموعة من الأشخاص عددهم القرار[3].

---

[1] – مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير (بيروت: الدرا العربية للعلوم والنشر، 2012)، 38.

[2] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 135.

[3] – مخلد تراونة، "مدى مشروعية التدخل لاعتبارات إنسانية بصورة أحادية في ضوء قواعد القانون الدولي"، المجلة القانونية القضائية 2 (2004): 165.

ومع زيادة العنف المستعمل من قبل النظام والارتفاع الكبير في عدد الضحايا من المدنيين أصدر مجلس الامن في 17 مارس 2011 القرار 1973 أين اعتبر مجلس الامن أن الوضع في ليبيا يهدد السلم والأمن الدوليين وبموجب الفصل السابع أمر كما يلي:

1- وقف إطلاق النار والانتهاك التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين والاعتداءات المرتكبة في حقهم.
2- أذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام أن تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية بالتعاون مع الأمين العام باتخاذ التدابير اللازمة مع استعاد أي قوة احتلال أجنبية أيا كان شكلا على أي جزء من الأراضي الليبية.
3- الحظر الجوي، حظر الأسلحة ، تجميد الأموال، حدد مرة أخرى الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم في حق الشعب الليبي.

وقد صوت على القرار الذي تبنته فرنسا – بريطانيا والولايات المتحدة ولبنان وسبعة أعضاء آخرين في المجلس وامتنع كل من روسيا ، الصين، لألمانيا، البرازيل، الهند عن التصويت وشرع حلف الشمال الأطلسي (NATO) في تنفيذ القرار الأممي 1973 بتاريخ 19 مارس 2011 بعد ان أسندت له مهمة قيادة التحالف الدولي الذي ضم دول عربية وغربية وسميت العملية بـ: فجر اوديسا ويمكن تقسيم أطراف النزاع في هذه المرحلة إلى ثلاث فئات هي:

- الحكومة الليبية بقيادة معمر القذافي.
- المعارضة بقيادة المجلس الوطني الانتقالي والكيانات التابعة له.

- التحالف الدولي الذي ضم مجموعة الدول المشاركة تحت قيادة حلف الشمال الأطلسي[1].

بدأت عمليات حلف الشمال الأطلسي وقوات التحالف خفيفة ثم تطورت إلى هجمات مكثفة على القواعد الجوية والمنشآت الجوية والبرية للعقيد القذافي ما ساعد الثوار على التقدم غربا والسيطرة على المدن، وفي 28 جوان 2011 أصدرت المحكمة الجنائية قرارا اعتقال كل من معمر القذافي ونجله سيف الإسلام ورئيس المخابرات الليبية عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ومع تكثيف الضربات من قبل قوات التحالف استطاع الثوار السيطرة الكاملة على طرابلس في 22 أوت 2011 وفي 20 أكتوبر تمكنوا وبمساعدة قوات حلف الشمال الأطلسي من إنهاء حكم القذافي وأسره ثم قتله في 20 أكتوبر 2011[2]، وتم تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الرحمان الكيب في 22 أكتوبر 2011 لتتولى إدارة شؤون ليبيا.

المطلب الثاني: ردود الأفعال الإقليمية والدولية.

كان للبيئة الإقليمية المحيطة بليبيا دور كبير في تطور الأحداث في ليبيا فقد وقفت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي موقفا مساندا وأما الاتحاد الإفريقي فكان موقفه متحفظا من التدخل الغربي وهي مواقف كانت حسب دوافع كل طرف وهي:

أولا: الجامعة العربية.

كان موقف غير مسبوق وذلك لخروجها عن المألوف فبعد موقفها الحيادي السلبي من أحداث ثورتي تونس ومصر، فقد كان موقفها في الأزمة الليبية نقطة تحول مهمة

[1]– منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية 51 (2012): 46.

[2]– نفس المرجع، ص47.

كانت منذ البداية منحازة إلى الثوار ضد نظام القذافي، حيث سارعت إلى اتخاذ القرار في 12 مارس 2011 بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حمية المدنيين، وكان موقف الجامعة ممهد للطريق أمام مجلس الأمن ليصدر قراره 1973 والقاضي بتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي، وتخويلهم صلاحية فرض الحظر الجول ومراقبة نجاعته، ويمكن تفسير موقف الجامعة من الأزمة الليبية من خلال الاعتبارات الآتية[1]:

- حرص الجامعة على اتخاذ موقف إيجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوار لتدرك موقفها السلبي إزاء ما حدث في تونس ومصر.
- إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي لفض النزاع وأن قرار دوليا سيصدر معلنا فرض التدخل العسكري لإسقاط النظام القائم.
- الدور اللافت والتصاعد الذي بانت تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص قطر داخل أروقة الجامعة العربية فقرار الجامعة جاء بمبادرة خليجية ونجحت قطر في إدارة الجلسات في الحصول على الموافقة على القرارات رغم رفض دول وتحفظ أخرى حيث شهد اجتماع طارئ للجامعة انقسام حول تحديد القرار فكانت دول مجلس التعاون الخليجي الجهة الموافقة والمؤيدة للتدخل فيما رفضت كل من الجزائر، سوريا، السودان، واليمن، ولكن في الأخير تمت الموافقة على فرض الحظر على ليبيا، كما قرر وزراء الدول العربية تقديم المساعدات العاجلة للشعب الليبي من أجل صمودهم في وجه الاعتداءات التي يتعرضون لها وفتح قنوات الاتصال مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي حيث أكد "عمرو موسى" أن تعرض الشعب الليبي لانتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من قتل للمدنيين والتحريض على

[1] – قديخ، التدخل الدولي الإنساني، 149.

أعمال العنف والعدوان من طرف السلطات الليبية يفقدها الشرعية، وأوضح أن قرار مجلس الجامعة لا يعني التدخل العسكري بأي حال من الأحوال، حيث اعتبر أن الخطر الجوي لا يعدو أن يكون عملية وقائية غرضا حماية المدنيين الليبيين ومراعاة السيادة والسلامة لدول الجوار سواء كانت عربية أو إفريقية[1].

لم تجد الجامعة بدا من اتخاذ موقفها هذا درء للقول إنها صمتت على قمع نظام القذافي وتخاذلت على نصرة الشعب الليبي في الوقت الذي تحركت فيه الدول الأجنبية لرفع الظلم عنه، ومما سهل موقف دول الخليج العربي وعلى رأسهم السعودية[2].

ثانيا: مجلس التعاون الخليجي.

أظهرت دول الخليج تعاطف كبير نحو الشعب الليبي حيث قامت قطر بتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي، وإمدادها بكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار وكانوا اتخذوا خطوات داخل مجلس الأمن الدولي لمنع القذافي من المضي قدما في جرائمه فهي تريد أن تكون شريك أساسي فيما بعد القذافي وبالمقابل دعمت الثورة من خلال الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي وقطر هي أول دولة تعترف به في 28 مارس وتسليح الثورة وإدارة شؤون المناطق المحررة، ولم يقتصر الدعم الخليجي للثورة على الدور السياسي فقط وإنما امتد ليشمل الدور العسكري ولا سيما سلاح الجو الخليجي[3]، فالدافع الخليجي مرتبط بالعلاقات المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجي ومعمر القذافي فالعلاقات بين الطرفين كانت علاقات صراع وبالتالي فمن

[1] – نبيلة بن قمير، التداعيات الامنية للتدخل العسكري في ليبيا، 54.

[2] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 150.

[3] – نفس المرجع، 151.

مصحة دول مجلس الخليج اقصاء القذافي عن الحكم في ليبيا وقيام نظام ليبي جديد يكون مقبول من قبل الشعب الليبي ودول المنطقة ككل.

ثالثا: الإتحاد الإفريقي.

كان المتوقع من موقف الاتحاد الإفريقي أنه سيكون دورهم في استعادة الاستقرار إلى ليبيا وإنهاء الحرب التي اندلعت بين الثوار والقذافي، وقد كان موقف الاتحاد الإفريقي متحفظا منذ البداية ورافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا وكان جليا في عدم توجيه أي إدانة للقذافي كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية كما فعلت جامعة الدول العربية، واكتفى بإدانة ما وصفه بأسوب القمع العنيف ضد المتظاهرين[1].

وبعد العمليات العسكرية التي شنتها قوات التحالف على التراب الليبي وتدهور الوضع الإنساني قام الاتحاد الإفريقي باتخاذ موقف رافض لتلك العمليات لاستهدافها للمواطنين.

وشدد على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وبنود قرار مجلس الأمن حيث يرى أنه هناك انتهاك عملي في القرار 1973 في نصه وروحه من قبل قوات التحالف فضلا عن العمليات التسي أعاقت مساعي السلام التي قام بها الإتحاد وبقية الدول الإفريقية الساعية لحل الأزمة سياسيا وبطرق سلمية أين طرح مبادرة عرفت بخارطة الطريق الإفريقية والتي جاءت بعد تشكيل لجنة خماسية مؤلفة من (موريتانيا، جنوب إفريقيا، مالي، الكونغو، أوغندا) من أجل ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة لمرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات

[1] – حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، 40.

سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

وبالرغم من مساعي الاتحاد الإفريقي للخروج من الأزمة لم يتمكن من إقناع قوى المعارضة بخارطة الطريق الإفريقية مما أدى إلى إخفاق المبادرة.

رابعا: المواقف الدولية.

كانت الأزمة الليبية محط أنظار المجتمع الدولي وخاصة القوى الكبرى والتي أعطت اهتمام بالغ لها فالولايات المتحدة الأمريكية لعبت دور هاما في التدخل في ليبيا الذي كان مدفوع بعدة عوامل مصلحية (سياسية – اقتصادية)، والعلاقات الأمريكية الليبية لم تكن دائما على ما يرام فبينهما تاريخ حافل بالعداء بدء من العقوبات الاقتصادية سنة 1986 وقضية لوكربي 1988 وكان اتهامها في 1991 بأنها وراء العملية وكانت مواجهة بين الطرفين وكذلك الولايات المتحدة انتقدت لتقاعسها عن مساندة الانتفاضات العربية فتبنت مواقف مناوئة للقذافي مبكرا، ومن جهة أخرى فالتدخل في ليبيا بغطاء أممي كان مناسبة ثمينة لأمريكا لتكفر عن ذنوبها في العراق، ولتظهر للعالم أن عهد التحرك الأحادي قد ولى وأنها تعمل ضمن المجموعة الدولية عبر مجلس الأمن وبغطاء عربي على أساس أن الجامعة العربية طالبت بفرض منطقة الحظر الجوي[2] ولأول مرة يسمع فيها للأمم المتحدة صوت وتستجيب المجموعة الدولية لطلب تقدمت به الجامعة العربية وهنا تكمن الانتقائية التي ستضع المجموعة الدولية أمام إشكال أخلاقي قيمي في غاية الصعوبة فحماية المدنيين جانب أخلاقي يقوم على صلاحيات جغرافية لا حدود لها فكيف أنه يكون مناطق معينة دون سواها.

[1] – نفس المرجع، 41.

[2] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 158.

أما الاتحاد الأوروبي فإن الأزمة الليبية أكدت أنه لا يتكلم بصوت واحد وأنه متعدد سياسيا رغم تحالفه اقتصاديا فقد كان تصدع لمحور باريس – برلين (عكس ما حدث إبان غزو العراق) فألمانيا لم تصوت في مجلس الأمن وبقيت خارج العملية برمتها، وبالرغم من ذلك فرض الاتحاد الأوروبي بدوره عقوبات على الرئيس الليبي وحكومته، وقد شملت حظر الأسلحة والسفر إلى الدول الأعضاء في الاتحاد وكذا تجميد الأرصدة، فعمد البنك المركزي النمساوي إلى تجميد أرصدة الأشخاص المعنيين بالعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي وتصدرت فرنسا المواقف الدولية والأوربية خاصة بالرغم من تحالفها السابق مع القذافي في سياستها الخارجية أين كانت علاقات جد متطورة تجمع البلدين ولكن الموقف المفاجئ للرئيس ساركوزي بالتدخل العسكري يوضح التناقض والاختلاف الشديد بين السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية الفرنسة وهناك من فسر هذا الموقف بمثابة سياسة جديدة أراد من خلالها ساركوزي التعديل في موقفه السابق من ثورات في كل من تونس ومصر[1].

المبحث الثاني: الوضع الليبي قبل وبعد التدخل.

كان القرار 1973 بالتدخل في ليبيا عسكريا أداة لمرحلة جديدة أطلقتها قوات التحالف تحت قيادة حلف الشمال الأطلسي من أجل مساعدة المدنيين والذين كانوا مهددين إثر إستعمال نظام القذافي للأسلحة الثقيلة والثوار في حربهم على القذافي فهل فهل تحقق أهدافهم المرجوة وهل تحصل الشعب الليبي على ما يصبوا إليه؟ ولكن كيف كانت ليبيا قبل التدخل؟ وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

[1] – حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، 45.

المطلب الأول: الأوضاع في ليبيا قبل التدخل الدولي.

لكي فهم طبيعة الأوضاع في ليبيا يجب التطرق إلى طبيعة النظام السياسي وكيف كان يحكم البلاد فالنظام السياسي الليبي يقوم على مرجعية صاغها القذافي في كتابه الأخضر الذي جمع فيه أفكاره وحكم به ليبيا وينقسم إلى ثلاث اقسام: سياسية، إقتصادية، إجتماعية. فالفشل السياسي يعتمد على ما سماه سلطة الشعب التي تقوم على أن المجالس النيابية لا تمثل الشعب وهي غير ديمقراطية لأن الديمقراطية تعني سلطة الشعب المباشرة لا سلطة نائب عنه، ما لا يعترف بالأحزاب والنقابات والانتخابات والاستفتاءات حيث يقول القذافي في شأن الحزب <<حكم جزء للكل ، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو إلتفافة الواحدة والمكان الواحد أو العقيدة الواحدة هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم او فرض رؤيتهم ....>>[1] وهو ينظر للتعددية على أنها إختراق وتشرذم لذا جاء بفكرة الشعب المتحد تحت إدارة واحدة ورأي وتوجه واحد وهذا احد أبرز مشكلات النظام السياسي الليبي بإعتباره قضى على إرادة الشعب وقمع المعارضة، عموما أطروحة القذافي السياسية فشلت وذلك كان واضح في إقناع الجماهير في المشاركة في تطبيق هذه النظرية من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية، وكان جلي كذلك من خلال تفتت القرار السياسي على دوائر مختلفة من المؤثرات الشعبية وجهل أعضائها بفحوى الأمور وإبعاد القضايا المطروحة، ويتم الموافقة على جميع القرارات التي يعدها القذافي من قبل دون مناقشتها أو إبداء الرأي فيها، فكان قضاء على المشاركة السياسية.[2]

كما أقر القذافي هيكل غير رسمي في النظام السياسي ويتكون من الأجهزة التالية:

[1] – معمر القذافي، الكتاب الأخضر، المركز العالمي، طرابلس، ليبيا، 41.

[2] – زياد عقل، ، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، 72.

- **الشبكة السياسية:** رجالات القذافي من مستشارين سياسيين من قبيلة القذاذفة ويشغل هؤلاء الأشخاص مناصب عديدة وهامة في الدولة.
- **الشبكة الأمنية:** ويتكون من اللجان الثورية والكتائب الامنية الت أنشأها منذ سبعينيات القرن الماضي وأفراد هذه اللجان والكتائب من الأشخاص المواليين للقذافي.
- **الشبكة الاجتماعية:** وتعرف بالقيادات الشعبية الاجتماعية أنشأها القذافي في محاولة منه لاحتواء شيوخ وشباب القبائل في نظامه ومحاولة احتوائهم وإجهاض أي خطط إصلاحية او معارضة قبلية والوضع الليبي قبل الدخول الدولي اقتصاديا عرف تقدم وتطور ملحوظين حيث كانت ليبيا تحتل مراتب جد متقدمة على المستوى العالمي فيما يحقق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فمثلا في سنة 2000 احتلت المرتبة 61 عالميا والأولى إفريقيا وفي سنة 2009 كانت احتلت المرتبة 55 والأولى إفريقيا وفي سنة 2010 احتلت المرتبة 52 عالميا والأولى إفريقيا (انظر الجدول)

جدول رقم 02: يمثل ترتيب ليبيا على المستوى الإفريقي والعالمي في مجال التنمية.

الرتبة / السنة	على المستوى العالمي	على المستوى الإفريقي
2000	61	1
2009	55	1
2010	52	1

المصدر: http://www.alukah.net./cultur/0/37880/#ixzzltmm8L70.

ويتضح أن الخطوات التي قطعتها ليبيا في مجال التنمية والجهودات التي تبذلها في سبيل خدمة الشعب فحسب إحصائيات لمنظمات دولية نجد أن اهتمام الدولة المنصب على تحسين الظروف الاجتماعية في المجال التعليمي حيث انخفضت نسبة الامية وزاد عدد المتعلمين حيث نسبة 88.31 % من مجموع السكان وانتشرت الجامعات لتبلغ 15

جامعة، كما كان لسياسة الدعم السلعي والتأمين الصحي دور في تحسين الأمن الاجتماعي فتراجعت مستويات الجريمة، وفي تقرير لصندوق النقد الدولي نشر عام 2007 أشاد بإنجازات السلطات الليبية مشيرا إلى النمو السريع في النشاط غير النفطي (7.5%) والنمو المتزايد في إنتاج النفط 4.8 % في 2006 وكذا الزيادات في الأجور العامة، كما أن عوائد النفط كانت هائلة 170 مليون دولار يوميا فهي سادس دولة منتجة للنفط عالميا وعدد سكانها لا يفوق 6.5 مليون نسمة[1]، وشهدت السنوات الأخيرة التي انفتح فيها النظام الليبي على الغرب بعد تسوية قضية لوكربي تدفق لاستثمارات غربية على حقول النفط الليبي وقدرت هذه الاستثمارات بحوالي 150 بليون دولار، ونتيجة لزيادة أسعار البترول زاد الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ليصل 100 بليون دينار ليبي في 2010 والناتج المحلي الإجمالي لكل شخص في حدود 15000 دينار ليبي سنويا، فأغلب عائدات ليبيا تأتي من النفط والغاز وهي تمثل 70 % من الناتج المحلي وأكثر من 95 % من الصادرات وحوالي 90 % من عائدات الحكومة وإنتاج ليبيا قليل بالنسبة لاحتياطها فقد كانت تنتج أكثر من 3 مليون برميل يوميا في سبعينيات القرن الماضي (إنتاجه قبل الأحداث وصل إلى 1.77 مليون برميل يوما) وكانت في مرتبة ممتازة في استقرار الاقتصاد الكلي هي السابعة على مستوى العالم (2010)[2].

المطلب الثاني: إفرازات الدخل الدولي مخاوف نموذج الدولة الفاشلة.

لقد كان سقوط القذافي في 2011 إشكال في حد ذاته في ليبيا فمجتمع حكمه نفس الرئيس لمدة أكثر من أربعين سنة محتكرا جميع دواليب الحكم فحين سقط هذا القائد

[1]– نفس المرجع، 73.

[2]– فتحي حمد ستوان، مقترح لكيفية التعامل مع الأزمة الاقتصادية في ليبيا، في 2016/12/17 على 13:11 على موقع ليبيا المستقبل. أعلحع عليه بتاريخ 30 ماي 2017، LIBYA-AL-MUSTABAL.ORG.

حدث فراغ كبير لم تستطع القوى الصاعدة أن تملئه حتى اللحظة، وزاد الأمر تعقيدا محاولة كل تيار فرض هيمنته وتبني رؤى إقصائية، مما جعل بناء المؤسسات متعسرا وسط صراعات مفتوحة وواضحة بين الفرقاء السياسيين فأدت إلى إضعاف الحكومة وجعلها غير قادرة على أداء مهامها وكما إن البيئة القبلية وعدم رسوخ فكرة الدولة في أذهان الليبيين بما تعنيه من مؤسسات وقانون واحتكار الدولة فقط لممارسة العنف عند الضرورة وتقديم الانتماء القبلي ومحاولة كل إقليم الاستقلال بذاته.[1]

ومنذ سقوط نظام القذافي مرت ليبيا بعدة مراحل يمكن تقسيمها على الهيئات الإنتقالية والإنتخابية التي أدارت البلاد خلال السنوات الماضية وهي:

- **مرحلة حكم المجلس الوطني الانتقالي:** بزعامة مصطفى عبد الجليل وكان يمثل منطقة الشرق ثم امتد تمثيله إلى الوسط ثم الغرب حيث نادى المجلس بإقامة دولة مدنية ديمقراطية يقوم على دستور يفصل بين السلطات وإجراء الإنتخابات، وتشكيل حكومة برئاسة عبد الرحيم الكيب ولكن مع غياب شرعية منتخبة للمجلس الانتقالي تراجع عن عدة مقرراته ورضخ للضغوطات من قبل القوة الإسلامية والمناطقية والميليشيات المسلحة.[2]
- **مرحلة المؤتمر الوطني العام:** أين شهدت ليبيا أول إنتخابات تشريعية في البلاد منذ 42 عام في جويلية 2012 أين تحولت الساحة السياسية إلى استقطاب مدني–ديني، مدعوم بعوامل وخلفيات مؤثرة سواء ميليشيات أو قبلية أو مناطقية أو جهادية واستطاع المؤتمر الوطني تمديد ولايته إلى غاية ديسمبر 2014.

[1] – بن قمير، التداعيات الامنية للتدخل العسكري في ليبيا ، 63.

[2] – نفس المرجع، 64.

وهنا في هذه المرحلة أطلق خليفة حفتر في ماي 2014 ما سماها عملية الكرامة في شرق ليبيا التي استهدفت في بدايتها تطهير ليبيا من الجماعات الجهادية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخليا وإقليميا ثم اتسعت لتشمل أهداف سياسية تتعلق بالسلطة الإنتقالية.[1]

وبعد شهر انطلقت عملية فجر ليبيا التي تحالفت فيها الميليشيات الإسلامية–المصراتية للسيطرة على مطار طرابلس وتحريره من ميليشيات الزنتان ونجحت في ذلك ودمر المطار وتم نقل الحركة التجارية إلى مدينة مصراتة وبالموازاة تحول مجلس النواب في طبرق ليكون الظهير البرلماني لعملية الكرامة وأصدر بيانا أعتبر فيه فجر ليبيا وأنصار الشريعة من التنظيمات الإرهابية.[2]

وعلى العموم الوضع الامني في ليبيا متدهور جدا وانتشار السلاح وبروز الميليشيات في كل مكان (هناك من يعد 1000 ميليشية وهناك ما يقول أكثر من ذلك بأضعاف) والفراغ الأمني الذي كان نتيجة قصور وعدم قدرة الحكومة المركزية في الحفاظ على الامن فكانت هناك إنفلات أمني خطير والسلطة الانتقالية لم تستطع نزع السلاح للميليشيات حيث يقدر عدد السلاح ما بين المتوسط والخفيف والثقيل إلى 20 و30 مليون قطعة ولم تستطع دمجها في الجيش الليبي الجديد وقدر ان من يحملون السلاح حوالي 125000 شخص والجدول الموالي يوضح أبرز الميليشيات المسلحة في المنطقة الليبية.

[1] – خالد حنفي، تأثير الجماعات الجهادية الليبية على الأمن القومي المصري، أطلع عليه بتاريخ 25 ماي 2017، http://www.ncmes.org

[2] – حسين محلي، عدم الإستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية، مجلة أوراق الشرق المتوسط 63 (2014): 188.

جدول رقم 03: يوضح أبرز الميليشيات المسلحة في ليبيا.

طرابلس والغرب الليبي	بنغازي والشرق الليبي	الجنوب
• ميليشيات فجر ليبيا. • المجلس العسكري لزنتان. • كتيبة القعقاع • كتيبة الصواعق • المجلس العسكري لطرابلس • كتيبة النواحي وقوات الردع الخاصة • اللجنة الأمنية العليا • قوات درع ليبيا • تجمع ميليشيات مصراتة (حطين والخلبوص، وكتيبة 112) • تنظيم الدولة الإسلامية	• الجيش الوطني الليبي (حفتر) • جيش برقة وقوة حماية برقة • لواء الصاعقة • أنصار الشريعة • كتائب شهداء 17 فيفري • كتاب راف الله السحاتي • كتيبة شهداء أبو سليم • جيش الإسلام في درنة • تنظيم الدولة الإسلامية • مجموعات جهادية صغيرة تمثل امتداد للنصرة وأبي محجن الطائفي • جماعة التوحيد والجهاد	• ميليشيات النبو • ميليشيات الطوارق • ميليشيات القابل العربية

المصدر: محمد عبد الله يونس مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية (سبتمبر 2015)، ص71.

والوضع الأمني في ليبيا تعقد بظهور الجماعات الإرهابية المسلحة التي استحوذت على الذخيرة الحربية للنظام السابق وأصبحت تتحكم في منابع النفط وكل مجموعة او تنظيم يسيطر على منطقة ويتحكم في تجارتها وثرواتها.

وهناك الجماعات الجهادية التي ظهرت بعد الثور ة ترفض المنظور الوطني للدولة وتتلقى تمويلها من الخارج، ولأن البيئة الليبية رخوة ومع الإنقلاب الأمني بدت كحاضنة لأخطر تنظيم إرهابي وهو الدولة الإسلامية(داعش) حيث برزت مؤشرات على وجود التنظيم خاصة في درنة في الشرق في 2014 ثم امتد نحو سرت في أوائل 2015.

والتدهور الامني في ليبيا إنعكس على الأوضاع الإقتصادية كذلك حيث أن تعثر عملية الإنتقال السياسي واستمرار التنافس والصراع السياسي بين كافة الفصائل داخل ليبيا وعجزهم على تفويض سلطة واحدة كان له الأثر الكبير على الاقتصاد الليبي وخاصة قطاع النفط حيث تراجع إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في 2011 وكان تدمير البنى التحتية ومنشآت الإنتاج واضطراب الأنشطة المصرفية ومحدودية القدرة على الحدود على العملات الأجنبية ورحيل العمالة الوافدة[1]، وكانت الاضطرابات الحاصلة في البلاد أمنيا خاصة هي خير دليل على ضعف الحكومة المركزية في ذلك الوقت بقيادة علي زيدان وعدم قدرتها على حماية الموارد الحيوية للدولة وتراجع الإنتاج من 1.3 مليون برميل إلى 300 أف برميل يوميا في نهاية 2013، وتراجعت إيرادات صادرات النفط من 28 مليار دولار عام 2012 إلى 13 مليار نهاية العام 2013.

ولم يكن انتشار الفساد في قطاع النفط هو الأزمة الوحيدة التي واجهها المؤتمر الوطني العام والحكومة المنبثقة عنه سواء التي قادها علي زيدان والحكومة التي خلفته بقيادة عبد

[1] – ابن قمير، التداعيات الامنية للتدخل العسكري في ليبيا، 73.

الله الثني، بل كانت هناك مشكلات متعددة تتعلق بإعادة بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية وتفكيك التشكيلات والميليشيات المسلحة.

أما اجتماعيا فكانت الطبيعة القبلية للمجتمع الليبي إشكال في حد ذاته حيث وبعد سقوط القذافي تأججت الصراعات القبلية خاصة حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي ثم بعد ذلك إلى خطوط التجارة غير الرسمية والتهريب على الحدود، وبدأت القبائل التي لم تحصل على امتيازات إلى الانتقام من غرمائها خاصة في ظل ضعف السلطة.

وبعد استقراءنا للوضع الليبي بعد التدخل نلاحظ التدهور التام في جميع المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ظل عدم قدرة السلطة المركزية في توفير الأمن لمواطنيها ووفقا لورقة عمل أصدرتها كلية الدفاع بحلف الناتو ومفادها أن "حتى بعد إسقاط النظام الحالي وتسلم الثوار مقاليد الحكم ستظل ليبيا بحاجة إلى الجهود الدولية لبناء الدولة التي كانت لعقود طويلة افتقارا لهياكل ومؤسسات الحكم ومن ثمة فإن التخلي عن تلك الدولة وعدم تقديم الدعم اللازم لبناء عناصرها الأساسية من شانه أن يفضي إلى حالة من الفوضى والاضطراب السياسي، وهذا ما أعلنته القيادة الأمريكية في إفريقيا مؤخرا أنها ستقوم بشراكة مع الجيش الليبي وأن بناء أمن الحدود والشرطة والجيش الوطني سيتطلب مساعدة خارجية[1].

إذن فتدخل الناتو في ليبيا لم يكن من اجل تحقيق الهدف المعلن وهو حماية المدنيين من القذافي وإنما سوف يكون للحلف دور في بناء مؤسسات الدولة[2]، والدولة التي لا تستطيع احتكار العنف المشروع وحماية مواطنيها من أي خطر والانتشار الفادح للأسلحة وعدم

[1] – قديح، التدخل الدولي الإنساني، 161.

[2] – أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الازمات، مجلة السياسية الدولية 158 (2011): 23.

القدرة على السيطرة عليها في ظل تدهور الاقتصاد والبنى التحتية من مواصلات وموانئ ومطارات وعدم تلبية متطلبات الحياة لمواطنيها من تعليم وصحة ألسنا أمام دولة فاشلة بأتم معنى الكلمة وكل هذا حدث بعد التدخل الدولي الخارجي على ليبيا في 2011 حيث أصبحت دولة تؤثر على الأمن والسم الدوليين ابتداء من إقليمها الإفريقي إلى العالم كونها دولة متوسطية تطل على أوروبا.

المبحث الثالث: مستقبل دولة ليبيا.

بعد ستة سنوات من سقوط نظام معمر القذافي وبليبيا تعيش في أزمة كبيرة أدخلت الدولة في مصب الدول الفاشلة وذلك لعدم قدرة النظام السياسي على حماية حدوده الجغرافية وتأمين ظروف العيش الكريم لمواطنيه وللآن مازال الإستفهام مطروح حول مالذي سيحدث في ليبيا مستقبلا؟ وللإجابة تناولنا بعض السيناريوهات المحتملة للوضع المستقبلي في ليبيا.

المطلب الأول: سيناريو الحل السلمي (السياسي)

بعد التدهور الذي عرفته ليبيا بعد العملية العسكرية التي أطلق عليها فجر ليبيا في غرب البلاد ضد قوات القعقاع والصواعق والمدني التي أجبرت على الانسحاب من طرابلس وحصرت في مدينة الزنتان وبذلك سيطرت قوات الدرع على معظم الغرب الليبي، ودفع هذا التدهور الأمم المتحدة إلى التدخل فبعث بـ: برناردينو ليون مندوب لها وعمل جاهدا لصياغة إتفاق إلا انه أتهم بانحيازه لفريق حفتر ثم خلفه مارتن كوبلر وتم توقيع اتفاق الصغيرات في المغرب في 17 ديسمبر 2015 وتم التوافق فيه على تشكيل ثلاث هيئات ك المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة وتشكلت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فاخر السراج في طرابلس بوصفه رئيس للحكومة والمجلس الرئاسي في نفس

الوقت وفي ظل الأوضاع المتضاربة إقتصاديا وأمنيا ومجتمعيا فالحل السلمي هو السيناريو الأول للمشهد الليبي وهو يعتمد على وقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسة المتصارعة على أرضية إتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني. وهو ما يتطلب توافر قناعة لدى مختلف الأطراف بأن قدر كبير من مصالحها قد تحققت وبأن حسم الصراع عسكريا لأي منها غير متيسر في المدى المنظور، ولأن استمراره سيلحق الضرر بمصالح الأطراف المتصارعة وبالمصالح الوطنية العليا.[1]

وعلى المستوى الإقليمي والدولي يتطلب نجاح هذا السيناريو توافقا بين القوى المؤثرة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، كما يستدعي دور أقوى في فرض إتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق على مختلف الأطراف الليبية المتصارعة وكذلك الأطراف الإقليمية التي تمر على التدخل في الشأن الليبي وعلى إقتتال المصالحة الوطنية.

وكما يحتاج هذا السيناريو لينجح إلى توقف بعض الأطراف الدولية التي الانحياز لصالح بعض الأطراف في النزاع وتبني إتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق بصورة حقيقية وإدراك الإنعكاسات المترتبة على إستمرار الصراع في ليبيا على الامن الإقليمي والدولي.

وستكون نتائج سيناريو الحل السلمي كمايلي:

- الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية جغرافية وقبلية.
- تحقيق الاستقرار والامن.

[1] – أكرم خميس، بوابة الوسط ، أطلع عليه بتاريخ 14 أفريل 2017، alwast.ly/ar/mobil/articleid1138836

- وقف أعمال القتل والخطف ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقتها وقدرتها مع فتح المجال لتحسين الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء اليومية على المواطنين.

ويؤدي هذا السيناريو أيضا إلى:

- فتح المجال لبدء مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي ومحاصرة الفكر المتطرف ووجود المجموعات الإرهابية وحرمانها من إستثمار حالة الفوضى في توفير حاضنة شعبية لتشددها وإرهابها.
- وكذلك يؤدي إلى وقف التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية رلصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها.
- دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة ووقف الأخطار والإنعكاسات السلبية على دول الجوار وعلى امن المنطقة.[1]

المطلب الثاني: السيناريو الحسم العسكري لصالح حفتر.

وهو السيناريو الذي يرشح فوز حفتر وسيطرة قواته على مؤسسات الدولة، وسقوط إتفاق اللخيرات وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه ويستلزم فشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني وإمتلاك فريق حفتر قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى وحسم الصراع على الأرض.

ويتطلب هذا السيناريو : زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لفريق حفتر عسكريا بالسلاح والمعدات والخبرات وربما التدخل العسكري المباشر.

[1] – نفس المرجع.

والمتوقع من هذا السيناريو هو استمرار حالة الإضطراب الأمني وغياب الاستقرار. واستمرار فرص تجدد الصراع نتيجة عدم قبول الأطراف الأخرى بالهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي مع إغلاق المسار السياسي وتكريس حالة إستبداد سياسي في البلاد.

وكذلك سيؤدي هذا السيناريو إلى استمرار الإستنزاف الإقتصادي وضعف فرص تعافي الاقتصاد الوطني من الأوضاع الحالية الصعبة.

ولكنه في نفس الوقت سيضمن الحفاظ على وحدة الدولة في ظل استمرار أجواء الإحتقان وحالة عدم الرضى التي ستوفر الفرصة المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المترفة والإرهابية داخل الأراضي الليبية.

عى الصعيد الخارجي:

- زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية، وجر الدولة للدخول في قلب صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية وجعل ليبيا ساحة لخوض صراعات الآخرين.
- تراجع فرص تحقيق إستقرار المنطقة واستمرار الفوضى الإقليمية.
- التأثير سلبا في مسار التحول الديمقراطي وتعزيز ظاهرة الإنقلابات العسكرية والاستبداد السياسي في المنطقة.[1]

[1] – تقرير لمركز دراسات الشرق الأوسط يعرض سيناريوهات مستقبل أزمة الليبية، أطلع عليه بتاريخ 14 أفريل 2015، www.lghab/articles/1548852

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الإقتتال والفوضى وترسيم الإنقسام السياسي.

أو ما اسميه جمود الوضع القائم وتقسيم الدولة حيث يرجع تقسيم الدولة إلى كيانين أو أكثر على خلفية سياسية وجغرافية وقبلية وضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة ومتصارعة، وهو متوقع الحدوث في حالة فشل جهود التوافق السياسي ووصل أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوز السياسي وبصعوبة حسم الصراع عسكريا لصالحها وتفضيلها خيار الانقسام إنشاء كيانات مشغلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة في ظل استمرار حالة الاستنزاف بين الكيانات المنفصلة والفشل في تحقيق الأمن والإستقرار والقبول بميزان القوى الحالي لعدم قدرة أي طرف حسم الصراع لصالحه ووصول المسار السياسي إلى طريق مسدو واستمرار الإنقسام السياسي واجغرافي والمجتمعي القائم حاليا دون ترسيم مع استمرار إسستنزاف الاقتصاد الوطني وتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين وكذا تعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في ليبيا نتيجة الإنشغال والاستنزاف بحالة الصراع.

وهو يؤدي:

- زيادة التهديدات واانعكاسات الخطيرة على الامن الأقليمي وبخاصة امن دول الجوار.
- توفير تربة خصبة للتطرق وإنتشار الحركات الإرهابية المتشددة.
- استمرار الفوضى والإقتتال والإضطراب وغياب الاستقرار الأمني والسياسي.
- إستمرار التأثير السلبي للنزاع على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة.[1]

[1] – نفس المرجع.

وكخلاصة لهذه السيناريوهات يمكن ملاحظة أنه في حال استمرار الوضع القائم فستكون هناك أخطار وتهديدات كبيرة على المستويين الداخلي والدولي وتقسيم الدولة أيضا سيكون له تداعيات خطيرة على بناء الدولة.

أما سيناريو العسكرة لصالح حفتر فهو ينطوي على خطر اكبر على مستوى الوضع في ليبيا ويهدد بصورة أكبر أمن الدول المجاورة واستقرار المنطقة.

ويبقى الحل السياسي كأحسن سيناريو يمكن تبنيه للحالة الليبية على الصعيدين الداخلي والدولي لكن يجب تضافر الجهود الليبية خاصة وعدم إقصاء أي طرف والأقليمية والدوليةمن اجل إنجازه وتذليل العقبات التي تكون في طريقه.

وفي ظل المعطيات والتعقيدات التي تشهدها ليبيا يصعب تحديد مصير الصراع فيها ومستقبل البلاد. وعموما يبدو المشهد الذي ساد في العالم الماضي سيبقى للعام المقبل أي ترسيم الحالة الحالية بل ومرشح إلى مزيد من الاحتقان والتوتر والتدهور والتعقيد. مالم تحدث معجزة في زمن غابت فيه المعجزات.[1]

[1] – حال الأمة العربية 2014– 2015 وقفية جمال منصر الثقافية (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، 596.

خاتمة

خاتمة:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تطورات عديدة خاصة في ظل انظام العالمي الجديد وبروز ظواهر جديدة أجبرت الاكادميين والمختصين من تناولها ومحاولة فهمها وتفسيرها وكان تداول لمصطلحات جديدة أثارت الكثير من الإشكالات السياسية والقانونية على حد سواء، ومن بين هذه المفاهيم والمصطلحات نجد الدولة الفاشلة والتدخل الإنساني أو لأغراض إنسانية. وخلصت الدراسة لمجموعة من الإستنتاجات وهي :

- مظاهر ومؤشرات الفشل الدولاتي تتمحور بشكل أساسي على خمسة أبعاد رئيسية وهي :

المستوى السياسي: فراغ في السلطة والقانون.

المستوى الإقتصادي: إقتصاد ضعيف غير قادر على تفعيل المشاريع التنموية.

المستوى الأمني: لم تعد تحتكر مركزية العنف المشروع مع انفلات أمني وظهور جهات تمارس أعمال عسكرية دون الدولة.

الناحية الاجتماعية: عدم الإستقرار بين المجموعات المشكلة للنسيج المجتمعي لدولة مع عدم قيام السلطة المركزية بدورها تجاه هذه الجماعات.

على امستوى الخارجي: هي تعاني الإنكشافية مما يجعلها عرضة للتدخلات الأجنبية.

هذه اميزات التي تميز الدولة الفاشلة تقترن بقرة الجهاز الدولاتي في مواجهة التهديدات السياسية والإقتصادية والمجتمعية والعسكرية والبيئية ... وعلى جميع المستويات وعدم قدرته على أداء هذه الوظيفة الأمنية من شانه أن يؤدي إلى زعزعة التوازن الاجتماعي

داخل الدولة وهو ما يسهم مع انكشافيتها لتتحول إلى أقاليم آمنة للتنظيمات الإرهابية وشتى أنواع الجريمة المنظمة والتجارة بالمخدرات والبشر ... لتصبح فيما بعد تهديدات دولية غير وطنية وهنا تصير الدولة الفاشلة تهدد الامن والسلم الدوليين.

والتدخل الدولي هو ظاهرة قديمة في تاريخ العلاقات الدولية ومع تطور هذه العلاقات أخذ التدخل صور متعددة تعكس طبيعة هذه التطورات وهذه العلاقات، فمع نهاية الحرب الباردة وتصاعد موجة الأزمات الداخلية والحروب وما صاحبه من انتهاكات لحقوق الإنسان كان مبررا ليصبح التدخل لاعتبارات إنسانية.

- حاولت الدراسة إعطاء تعريفات للتدخل الإنساني من خلال مختلف الاتجاهات التي تناولت هذه الظاهرة حيث وجدنا المفهوم الضيق له الذي يعتبر القوة العسكرية هي أساس التدخل والمفهوم الموسع يتعدى القوة العسكرية إلى استعمال وسائل أخرى كالضغط الاقتصادي والسياسي والديبلوماسي وركزنا في دراستنا على الجانب الضيق وهو التدخل العسكري الإنساني.
- وبالنسبة لنموذج الدراسة وهي الحالة الليبية فقد رأينا كيف كانت عدوى الربيع العربي منتشرة من تونس، مصر لتصل ليبيا في 17 فيفري 2011 أين استطاع الشبان مستعملين وسائل التواصل الاجتماعي ان ينظموا تظاهرات حاشدة، وكانت الثورة سقط القذافي وفازت قوات التحالف وحلف الناتو والميليشيات.
- دخول حلف الناتو إلى ليبيا جاء بعد قراري مجلس الأمن 1970 . 1973 أين فوض له التدخل من أجل حماية المدنيين من نيران القذافي والاستعمال المفرط للأسلحة الثقيلة ضدهم أي التدخل لدواعي إنسانية.
- المعلن من التدخل هو حماية المدنيين ولكن الدوافع كانت سياسية وإقتصادية حيث أسقط وقتل القذافي ودخلت ليبيا في دوامة من العنف والإنفلات الأمني وأصبحت

تمثل تهديدا إقليمي ودولي على الأمن والسلم ولم تستطع ليبيا بعد 6 سنوات من إسقاط القذافي من ان يكون لها إستقرار سياسي عبر سلطة مركزية تقوم بإستعمال مركزية العنف المشروع والمحافظة على حدودها ونزع سلاح الميليشيات التي أصبحت تمثل تهديد كبير وإختلاف الجماعات الموجودة في ليبيا من إرهابية وجهادية.

- نموذج الدولة الفاشلة واضح وجلي في ليبيا لكن ما جعلها دولة فاشلة بإمتياز هو التدخل الدولي الذي كان باغراض إنسانية حيث تشير جميع المؤشرات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية إلى التغير الجذري الذي حصل لها والسقوط الحر الذي عرفته ليبيا كدولة إفريقية متوسطية تمتلك مؤهلات وموارد معتبرة كانت وراء هذا التدخل لتصبح دولة غير قادرة على تأمين محيطها ومواطنيها. وتصبح دولة فاشلة باتم معنى الكلمة وتكون مسرح لصراعات الدول الكبرى، وبعدها ستكون مرحلة إعادة الإعمار ومن يظفر بالمشاريع الكبرى في ظل الإنهيار الكلي لجميع المرافق في الدولة الليبية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- الأفندي، عبد الوهاب. أزمة عجز الدولة وخطر انهيارها: حالة السودان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

2- البستكي، نصرة. أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

3- بن جديد، سلوى. قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة. الجزائر: الملكية، 2008.

4- بوراس، عبد القادر. الأمن الإنساني، التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية. الجزائر: دار الجامعية الجديدة، 2009.

5- توفيق، سعد حقي. مبادئ العلاقات الدولية. ط3. عمان: دار وائل، 2006.

6- تيسير، نبال خماش. إمبراطورية الأكاذيب: مصطلحات الخداع الأمريكي بعد 11 سبتمبير. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

7- الجاسور، ناظم عبد الواحد. تأثير الخلافات الأمريكية الخارجية على قضايا الأمة العربية، حقيقة ما بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

8- الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة مصطلحات السياسة والفلسفة الدولية. بيروت: دار النهضة العربية.

9- حسن النقيب، خلدون. الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر. ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

10- حسن النقيب، خلدون. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

11- رضا يونس، عدي محمد. التدخل الهام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة. بيروت: المؤسسة الحديثة للكتب، 2010.

12- شبلي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات. الجزائر: 1991م.

13- عبد الرحمان، محمد يعقوب. التدخل الأساسي في العلاقات الدولية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.

14- عبد الرزاق، عبد الفتاح. مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام. لبنان: مؤسسة موكرياني للنشر والطباعة، 2009.

15- عبد الرضا، أسعد طارش. الدولة الفاشلة: دراسة في حالة الدول العربية الحديثة. عمان: دار المنهاج للنشر والتوزيع، 2015.

16- عبد الله العمر، فاروق عمر. دول القوة ودول الضعف. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005.

17- عطية، طارق إبراهيم الدسوقي. الامن السياسي: الحماية القانونية لأمن الدولة من جهة الخارج والداخل. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2010.

18- عماد، جاد. التدخل الدولي بين الإعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية. القاهرة: مركز الدراسات النيابة الإستراتيجية، 2007.

19- غريفيتش، مارتن وأوكلاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز خليج للأبحاث، 2008.

20- غليون، برهان. المحنة العربية الدولة ضد الأمة، ط2. بيرت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

21- الغنيمي، محمد طلعت. الوجيز في قانون السلام. مصر: منشأة المعارف.

22- القذافي، معمر. الكتاب الأخضر، ليبيا: المركز العالمي، طرابلس.

23- لكريني، إدريس. التدخل في الممارسة الدولية بين الحظر القانوني والواقع الدولي المتغير في العولمة والنظام الدولي الجديد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

24- محمد السيد، سليم. تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرون. القاهرة: دار الفجر الجديد، 2004.

25- محمد يعقوب، عبد الرحمان. التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والمجموعة الإفتراضية، 2004.

26- المدني، توفيق. سقوط الدولة البوليسية في تونس. الدار العربية للعلوم والنشر، 2011.

27- مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: 1971.

28- منذر، محمد. مبادئ في العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

29- منصر، جمال. التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

30- نيقولا الرحباني، ليلى. التدخل الدولي مفهوم في طور التبديل. دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

قائمة المراجع المترجمة:

1- إيفانز، غراهم ونوينهام، جيفيري. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية. تر: مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997.

2- بيلي، فرانك. معجم بلاكويل للعلوم السياسية. تر: مركز الخليج والأبحاث. الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

3- تشومسكي، نعوم. الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة التعدي على الديمقراطية. تر: سامي الكعكي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

4- فوكوياما، فرانسيس. بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين. تر: محاب الإمام. العبيكان للنشر، 2007.

5- هينديغتون، صامويل. صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. تر: مالك عبيد بوسهيون ومحمود خلف. ليبيا: الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، 1999.

مذكرات جامعية:

1- برقوق، سالم. "إشكالية التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية." رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1994.

2- بسباس، هشام. "تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 وانعكاساته في الأمن القومي الجزائري." مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945، 2011-2012.

3- بن عبيد، اخلاص. "آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الإنساني." رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

4- بن ناجي، سهام. "الدولة الفاشلة في إفريقيا: مقارنة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الانفصالية." مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة، 2013.

5- حمايدي، عز الدين. "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية." مذكرة ماستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

6- زردومي، علاء الدين. "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي." مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013.

7- سليمان الموسى، موسى. "التدخل الدولي الإنساني شرعية التدخل السوري في لبنان." رسالة ماجيستير، الأكاديمية العربية، الدنيمارك، 2006- 2007.

8- شرايطية، سميرة. تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمن: دراسة العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة. رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.

9- عمروش، عبد الوهاب. "التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في أفريقيا: دراسة حالة الصومال 1992-2005 . رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

10- عمروش، عبد الوهاب. التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال (1992-2005). رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2007.

11- عودة السوالفة، معاوية. "التدخل العسكري والإنساني." رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009.

12- قديح، تيسير إبراهيم. "التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا 2011." رسالة ماجيستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

قواميس ومعاجم:

1- ابن منظور، لسان العرب. المجلد الحادي عشر. بيروت: دار صادر.

2- مجموعة مؤلفين. القاموس السياسي: إنجليزي-فرنسي-عربي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.

قائمة المجلات:

1- الحمش، منير. "من مجتمع المخاطر والدولة الرخوة إلى الغضب والثورة ثم ... إلى أين؟؟." مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. العددان 55-56، (2008): ص206.

2- خليفة، عبد الرحمان. "مفهوم التدخل الإنساني وإشكالياته" مجلة الديمقراطية33، (2009): ص281.

3- زقاع، عادل. "المعضلة الامنية المجتمعية: خطاب بالأثنية وصناعة السياسة العمة." دفتر السياسة والقانون 5 (جوان2011): ص106.

4- الشعراوي، حلمي. "الصراعات والتحولات في إفريقيا والعلاقات العربية الإفريقية." مجلة قضايا استراتيجية 60 (أفريل 2008): ص14.

5- الطراونة، مخلد. "مدى مشروعية التدخل لاعتبارات إنسانية بصورة أحادية في ضوء قواعد القانون الدولي." المجلة القانونية القضائية2 (2004): ص165.

6- عبد العزيز، أحمد وآخرون. "العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول الغربية." مجلة الإدارة والاقتصاد86 (2011): ص 75- 76.

7- عبيد، منى حسين. "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا." مجلة دراسات دولية، 51 (2012): ص46.

8- عقل، زياد. "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية" مجلة السياسة الدولية 184، (2011): ص70.

9- علي شاهين، شاهين. "التدخل الدولي من أجل الإنسانية وإشكالاته." مجلة الحقوق الكونية 145 (2005): ص76.

10- محلي، حسين. "عدم الإستقرار في ليبيا يهدد الحدود الإقليمية." مجلة أوراق الشرق المتوسط63 (2014): ص188.

11- وارث، محمد. "الفساد وأثره على الفقر، إشارة إلى حالة الجزائر." دفاتر السياسة والقانون8 (2013): ص88.

قائمة الكتب الأجنبية

1- Jounathan Hille, beyord the others? Aposcolounial critique of the failed state thesis, African Ideutities vol. n:2. 2005.

2- Liana SwaWyler, "Weak and failing states: evolving security threats and US policy" congerssional researche service.(august 2008).

مواقع إلكترونية:

3- failed states, in : http:// www.globalpolicy.org/ nations-a-states/failed states.Tutul, accessed, (15/02/2017).

4- Frances Stuward and Graham Brawn, Fragil state, in: (http://www.grdrc.org/go/topic-guides/Fragilstate) .(16/02/2017).

5- ibez bu jude, concept of intervontion in international law, http://www.etrunrianant.it/jude/international.htm. (last modifed mardi 01-05-2017).

6- the fuand if peace, failed state index 2012 (washington:2012),p12 in, http://www.foreign policy.com./ failed state iudex 2012" -accessed, (16/01/2017).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر وتقدير

إهداء

خطة البحث

مقدمة: 9

الفصل الأول: الفشل الدولاتي الظاهرة والمفهوم..... 20

المبحث الأول: المقاربة المفهوماتية والنظرية للدولة الفاشلة: 20

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة. 20

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة مع مفهوم الدولة الفاشلة: 25

المبحث الثاني: مؤشرات وأسباب فشل الدول. 36

المطلب الأول: مؤشرات تحديد الدول الفاشلة:..... 37

أولا: مؤشرات تحديد الدول الفاشلة: 37

ثانيا: تصنيف فئات الدول وفقا لدليل الدول الفاشلة:..... 41

المطلب الثاني: أسباب الفشل الدولاتي: 42

أولا: الأسباب الداخلية لفشل الدولة: 43

أ- عدم القدرة على إدارة التنوع الإثني: 43

ب- الأنظمة السياسية المستبدة: 43

ج- تأثير الواقع الاجتماعي والاقتصادي على المسار الديمقراطي:..... 44

ثانيا: الأسباب الخارجية لفشل الدولة:..... 45
المبحث الثالث: مقاربات نظرية لتفسير الفشل الدولاتي: 49
المطلب الأول: نظرية الدولة الضعيفة: 49
أولا: الخصائص البنيوية للدولة الضعيفة:..... 50
ثانيا: معضلة القوة في الدولة الضعيفة:..... 51
المطلب الثاني: النزاعات الداخلية في الدولة الفاشلة:..... 52
أولا: المعضلة الأمنية المجتمعية:..... 52
ثانيا: المقاربة بالوسائل lestranentalist Approach:..... 54
ثالثا نظرية التهميش: 56
المطلب الثالث: التصور النقدي للدولة الفاشلة. 58
الفصل الثاني:التدخل الدولي بين العسكرة والأنسنة 60
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتدخل الدولي. 60
المطلب الأول: تعريف التدخل الدولي. 60
المطلب الثاني: أشكال ومعايير التدخل. 63
المطلب الثالث: مشروعية التدخل ومبدأ عدم اتدخل. 67
أولا: التدخل الجماعي طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة: 68
ثانيا: التدخل بناء على الطلب:..... 68
ثالثا: التدخل ضد التدخل: 69
رابعا: التدخل من أجل حماية حقوق الإنسان وتحقيق الحماية الإنسانية: 69

المبحث الثاني: المفهوم والتطور التاريخي للتدخل العسكري..... 71
المطلب الأول: مفهوم التدخل العسكري..... 72
المطلب الثاني: التطور التاريخي للتدخل العسكري. 76
المبحث الثالث: التدخل الإنساني وإشكالية الممارسة والتطبيق. 78
المطلب الأول: تعريف التدخل الإنساني. 79
المفهوم الموسع للتدخل الإنساني: 79
المفهوم الضيق للتدخل الإنساني:..... 81
المطلب الثاني: الممارسة الدولية للتدخل الإنساني ما بعد الحرب الباردة. 87
أولا : التدخل في إطار الشرعية الدولية. 88
1/ التدخل الدولي في العراق 1991: 88
2/ التدخل الدولي في الصومال: 90
3/ التدخل في هايتي: 92
ثانيا : التدخل خارج إطار الشرعية الدولية. 93
التدخل في إقليم كوسوفو: 93
المطلب الثالث: إشكالية الإزدواجية والإنتقائية في تطبيق التدخل الإنساني. 94
الفصل الثالث: التدخل الدولي في ليبيا: إفرازاته والآفاق المستقبلية. 99
المبحث الأول: كرونولوجيا التدخل الدولي في ليبيا. 99
المطلب الأول: الانتفاضة الشعبية ومسار التدخل العسكري..... 99
المرحلة الأولى: التظاهرات السلمية. 100

المرحلة الثانية: النزاع المسلح. 101
المطلب الثاني: ردود الأفعال الإقليمية والدولية. 104
أولا: الجامعة العربية. 104
ثانيا: مجلس التعاون الخليجي. 106
ثالثا: الإتحاد الإفريقي. 107
رابعا: المواقف الدولية. 108
المبحث الثاني: الوضع الليبي قبل وبعد التدخل. 109
المطلب الأول: الأوضاع في ليبيا قبل التدخل الدولي. 110
المطلب الثاني: إفرازات الدخل الدولي مخاوف نموذج الدولة الفاشلة. 112
المبحث الثالث: مستقبل دولة ليبيا. 118
المطلب الأول: سيناريو الحل السلمي (السياسي). 118
المطلب الثاني: السيناريو الحسم العسكري لصالح حفتر. 120
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الإقتتال والفوضى وترسيم الإنقسام السياسي. 122
خاتمة: 125
قائمة المراجع: 129
فهرس المحتويات: 137
قائمة الأشكال: 142
قائمة الجداول: 142

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال:

شكل رقم 01 : ص63

قائمة الجداول:

جدول رقم 01: جدول يوضح أشكال التدخل.....ص72

جدول رقم 02: يمثل ترتيب ليبيا افريقيا وعالميا.....ص109

جدول رقم 03: يبين أبرز الميليشيات المسلحة في ليبيا.....ص113

ملخص:

لقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحول في النظام الدولي وذلك بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وفوز المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أين عرفت العلاقات الدولية تطورا ملحوظا في الظواهر والقضايا والمفاهيم. تركز هذه الدراسة على مفهومين كانا قد أثارا الكثير من الإشكالاليات السياسية والقانونية ألا وهما: الفشل الدولاني والتدخل الدولي بشقيه الإنساني والعسكري. ولنربط بين المفهومين تناولنا عينة ليبيا كدراسة حالة ونموذج جيد لذلك الربط.

وبعد متابعة تفاصيل التدخل في ليبيا بعد تفويض مجلس الأمن لحلف الناتو بقرارين 1970 و 1973 بالحظر الجوي ثم التدخل العسكري الذي هو كان لأغراض إنسانية من أجل حماية المدنيين. لتجد ليبيا نفسها بعد ست (06) سنوات من إسقاط نظام الحكم فيه دولة وبإمتياز، وتشهد إنفلاتا أمنيا خطيرا، وتدهورا إقتصاديا كبيرا، وعجزا لأجهزة الدولة في المحافظة على أمن الحدود والمواطنين مع انتشار الأسلحة عند الميليشيات، كما أصبحت مرتعا للجماعات الإرهابية والجهادية والإجرامية ومركزا للعبور للهجرة غير الشرعية والمخدرات. وهو ما شكل تهديدا حقيقيا للأمن الإقليمي لوأكثر من ذلك أصبحت تهديدا للأمن والسلم الدوليين بعد التدخل الدولي فيها لأغراض إنسانية لكن بدوافع سياسية وإقتصادية أي مصلحية بحتة.

الكلمات المفتاحية:

الدولة الفاشلة – التدخل الدولي – التدخل العسكري – التدخل الإنساني

Abstract:

After the collapse of the Soviet Union and the victory of the Western camp leaded by the United States of America, where the international relations have remarked fast development in phenomena, issues and concepts. This study consists to address two concepts that have raised a many political and legal problematics, namely: **Failed States**, and **International Intervention;** whether it is humanitarian or military one.

The linkage between the two concepts result a sample of Libya as case study in our research. If we follow-up the intervention details in Libya, after the Security Council mandate for the NATO two resolutions 1970 and 1973 air embargo and military intervention, under humanitarian purposes in order to protect civilians; we'll discover next six years after the overthrow of the regime, Libya has become a failed and privileged state for terrorists and criminals. It is witnessing a serious security chaos, a major economic deterioration, and the inability of the state apparatus to maintain the security of borders and citizens with the spread of illegal weapons by the militias, illegal immigration and traffic of drugs which threatening the regional security of its neighbours, that affect international peace and security.

Key concepts:

- Failed States – International Intervention – Humanitarian Intervention – Military Intervention.